حماية الصحفيين
CDFJ
مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

حالة حرية الإعلام في الأردن
في ظل جائحة كورونا

2020

حماية الصحفيين
CDFJ

تحت الحظر

حالة حرية الإعلام في الأردن في ظل جائحة كورونا

2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز حماية وحرية الصحفيين

لا يجوز نشر أو نسخ أو إعادة نشر أو نقل هذه المطبوعة أو أي جزء منها بأي وسيلة كانت مطبوعة، أو ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، بدون موافقة مسبقة، وفي حال أخذ الموافقة يجب الإشارة للمصدر «مركز حماية وحرية الصحفيين»

الفهرس العام

07 مقدمة التقرير

09 الملخص التنفيذي

21 القسم الأول: الالتزامات القانونية بشأن حرية الإعلام والرأي والتعبير والحصول على المعلومات في المعايير الدولية في ظل جائحة «كورونا»

29 القسم الثاني: الإجراءات والتدابير الحكومية الواردة في قانون الدفاع الأردني وأوامره وأثرها على حرية التعبير والإعلام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

39 القسم الثالث: رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين الناتجة عن الإجراءات الحكومية لمواجهة فيروس "كورونا" للفترة من 17 آذار/ مارس ولغاية 10 حزيران/ يونيو 2020

45 القسم الرابع: استطلاع رأي الصحفيين: التحديات التي واجهت الإعلاميين والإعلاميات في الأردن خلال جائحة كورونا

57 القسم الخامس: المناقشات والمقابلات المعمقة بشأن واقع الحريات الإعلامية في الأردن في ظل جائحة كورونا

مقدمة التقرير

بعد تزايد المخاطر من تداعيات وتأثيرات جائحة كورونا، أعلن الأردن بدء العمل بقانون الدفاع[1] منذ تاريخ 19 آذار/ مارس 2020، ويتيح القانون وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه فرض تدابير وإجراءات استثنائية تعطل بعض مواد القوانين، وتقيد بعض الحقوق الأساسية مثل الحق بالتنقل والسفر والالتزام بالحجر الصحي لحماية الصحة والسلامة العامة.

وطلب الملك عند مصادقته على قانون الدفاع عبر رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء د. عمر الرزاز "بأن يكون تطبيق قانون الدفاع والأوامر الصادرة بمقتضاه، في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمس حقوق الأردنيين السياسية والمدنية، ويحافظ عليها، ويحمي الحريات العامة والحق في التعبير، التي كفلها الدستور وفي إطار القوانين العادية النافذة، وكذلك ضمان احترام الملكيات الخاصة سواء أكانت عقارا أو أموالا منقولة وغير منقولة، فالهدف من تفعيل هذا القانون الاستثنائي، هو توفير أداة ووسيلة إضافية لحماية الصحة العامة والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، والارتقاء بالأداء ورفع مستوى التنسيق بين الجميع، لمواجهة هذا الوباء"[2].

وبعيد المصادقة على قانون الدفاع، أصدرت الحكومة أوامرها بحظر التجول الشامل والجزئي الذي يمنع ويحدد الساعات المسموح بها بالتجول والحركة، ومنعت طباعة الصحف الورقية خوفاً من تسببها بنقل عدوى الإصابة بفيروس "كورونا"، وأجازت للإعلاميين والإعلاميات التحرك لممارسة مهنتهم من خلال إصدار تصاريح مرور تسمح لهم باستخدام سياراتهم للتنقل لتغطية الأحداث، وأسندت هذه المهمة لرئاسة الوزراء، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وهيئة الإعلام التي تواصلت مع المؤسسات الإعلامية المرخصة "المسجلة" لديها لغايات تنظيم إصدار هذه التصاريح وفق معايير تتعلق بحجم وطبيعة عمل المؤسسات الإعلامية، لكنها لم تعلن ولم تنشر.

وقال مدير هيئة الإعلام السيد ذيب القرالة أن الهيئة منحت 900 تصريحٍ ورقي في أول يوم لحظر التجول، ثم ألغيت التصاريح الورقية وحلت بدلاً عنها التصاريح الإلكترونية[3].

وتوقفت الحكومة عن عقد المؤتمرات الصحفية للإبلاغ عن تداعيات فيروس "كورونا"، ولجأت إلى تنظيم إيجاز صحفي يومي في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات يُعلن فيه وزيرا الدولة لشؤون الإعلام والصحة عن الوضع الصحي وعدد الإصابات، والتعليمات وأوامر الدفاع، وقد شهد هذا الإيجاز في بعض الأحيان مشاركة بعض الوزراء ليتحدثوا في الشؤون المنوطة بمهامهم، وتعاملت الحكومة مع المعلومات الصادرة من طرفها باعتبارها كافية لإعلام الجمهور ووسائل الإعلام بما يُستجد من أخبار ومعلومات عن الفيروس.

لم تلتفت الحكومة كثيراً وحتى وقت متأخر للسياسات الإعلامية الواجب اتباعها في مثل هكذا ظروف، ولم تعلن خطتها أو استراتيجيتها لمواجهة الأزمة، ولم تدقق في أن أمر الدفاع رقم (8) يشكل قيداً على حرية التعبير والإعلام، ولجأت إلى توقيف صحفيين استناداً إلى أوامر الدفاع و/ أو مواد قانونية بالتشريعات النافذة لا تتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والالتزامات القانونية بشأن حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات.

ورغم أن الحكومة حظيت بتفهم وسائل الإعلام والجمهور خاصة في الأسابيع الأولى للجائحة لفرض بعض القيود والتدابير الطارئة، إلا أن الأصوات المنتقدة بدأت تتعالى لمراجعة آليات تعامل الحكومة مع حرية التعبير والإعلام خلال هذه الجائحة.

يحاول هذا التقرير تقييم سياسات وإجراءات الحكومة بشأن احترام التزاماتها القانونية المتعلقة بحرية التعبير والإعلام، وطريقة تعاملها مع الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية، والتحديات الجديدة التي نشأت وأثرت على حرية الإعلام في ظل جائحة "كورونا".

1 نشر القانون في الجريدة الرسمية رقم 5626 بتاريخ 19 آذار/ مارس 2020، ومتوفر على الصفحة الرسمية لرئاسة الوزراء على الرابط: http://www.pm.gov.jo/upload/files/Order-Defense-1.pdf

2 رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء عمر الرزاز عقب صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء إعلان العمل بقانون الدفاع، متوفر على الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني على الرابط: https://bit.ly/3h8Xlvs

3 في حديثه خلال لقاء نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بتاريخ 16/5/2020 عبر تطبيق ZOOM.

الملخص التنفيذي

حرية التعبير والإعلام في الأردن في ظل جائحة كورونا

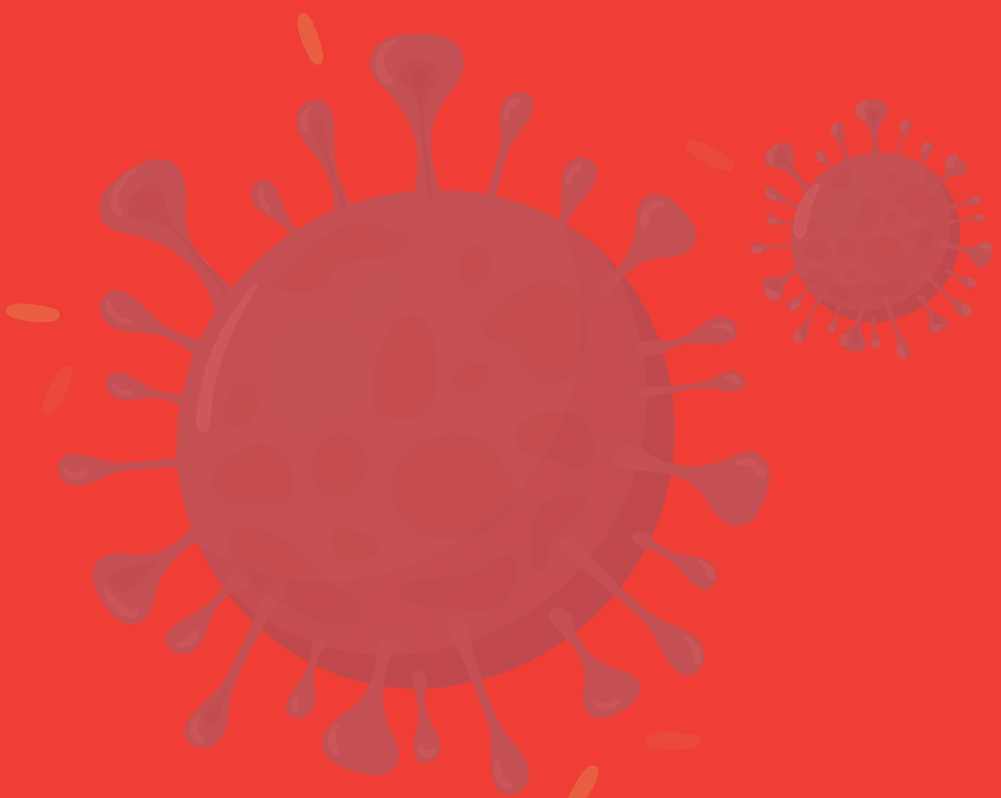

الملخص التنفيذي

يأتي إعداد هذا التقرير الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين في وقت تشهد فيه أجزاء كثيرة من العالم تحديات جديدة طرأت على حرية التعبير والإعلام بفعل جائحة فيروس "كورونا".

ولا شك أنه مع انتشار الجائحة في شتى أنحاء العالم منذ ديسمبر العام الماضي 2019، ارتفعت أصوات منظمات الدفاع عن حرية الإعلام مع مطالبات أطلقتها منظمة الأمم المتحدة لاحترام حرية التعبير، وعلى وجه الخصوص ضمان حق الوصول إلى المعلومات في أوقات الأزمات العالمية تحديداً كواحدة من أهم المسائل التي ينبغي صونها، كما أنها مطلوبة في ظل هذه الجائحة أكثر من أي وقت مضى.

ويعتقد مركز حماية وحرية الصحفيين أن هذا التقرير يقع وسط العشرات من التقارير والدراسات والبيانات التي تصدر بشكل يومي بشأن التهديدات والتحديات الجديدة التي فرضتها جائحة "كورونا" على حرية التعبير والإعلام، وجميعها جهود واجتهادات تستند على معايير حقوقية دولية، هدفها المساهمة في الحد من الانتهاكات التي قد تمس حرية الإعلام، والمساعدة على مواجهة التحديات الجديدة الناشئة جراء انتشار الجائحة.

وبعد تزايد المخاطر من تداعيات وتأثيرات جائحة "كورونا"، أعلن الأردن بدء العمل بقانون الدفاع[4] منذ تاريخ 19 آذار/ مارس 2020، والذي أتاح بمقتضاه فرض تدابير وإجراءات استثنائية تعطل بعض مواد القوانين، وتقيد بعض الحقوق الأساسية مثل الحق بالتنقل والسفر، والالتزام بالحجر الصحي لحماية الصحة والسلامة العامة.

وبعد المصادقة على قانون الدفاع، أصدرت الحكومة أوامرها بحظر التجول الشامل والجزئي الذي يمنع ويحدد الساعات المسموح بها بالتجول والحركة، ومنعت طباعة الصحف الورقية خوفاً من تسببها بنقل عدوى الإصابة بفيروس "كورونا"، وأجازت للإعلاميين والإعلاميات التحرك لممارسة مهنتهم من خلال إصدار تصاريح مرور تسمح لهم باستخدام سياراتهم للتنقل لتغطية الأحداث وفق معايير تتعلق بحجم وطبيعة عمل المؤسسات الإعلامية، لكنها لم تعلن ولم تنشر.

ورغم أن الحكومة حظيت بتفهم وسائل الإعلام والجمهور خاصة في الأسابيع الأولى للجائحة لفرض بعض القيود والتدابير الطارئة، إلا أن الأصوات المنتقدة بدأت تتعالى لمراجعة آليات تعامل الحكومة مع حرية التعبير والإعلام خلال هذه الجائحة.

يحاول هذا التقرير تقييم سياسات وإجراءات الحكومة بشأن احترام التزاماتها القانونية المتعلقة بحرية التعبير والإعلام، وطريقة تعاملها مع الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية، والتحديات الجديدة التي نشأت وأثرت على حرية الإعلام في ظل جائحة "كورونا".

ويرى مركز حماية وحرية الصحفيين أن غالبية التعليقات التي أثارها المشاركون في جلسات النقاش والمقابلات التي أجراها لغايات إعداد هذا التقرير والمتعلقة بتدفق المعلومات قد أشارت إلى الحق في الوصول إلى المعلومات، وأن تقييد حركة الصحفيين في التنقل والمشاركة في الإيجازات الصحفية للحكومة قد ساهم في ذلك، وقد علق وزير الدولة لشؤون الإعلام بهذا الخصوص قائلاً أن "إجراءات الوقاية والسلامة العامة حالت دون تواجد الصحفيين في الإيجاز الصحفي"، وعلقت الرئيس التنفيذي لقناة المملكة دانا الصباغ بقولها "كنا نواجه أحياناً شحاً في مصادر المعلومات، أو حتى تأخيراً في الرد على أسئلتنا واستفساراتنا أو المشاركة معنا"، واتفق رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون "د. محمد المومني" مع الآراء التي تقول أن المعلومات الواردة من الحكومة لم توضح بشكل كاف، ولم تكن مقنعة، ولم تصل بشكل سلس للناس، وأعطى أمثلة على ذلك في تفسير وتوضيح بعض أوامر الدفاع المتعلقة بالعمل، وأيضاً أسباب الحظر الشامل والتأخر في فتح قطاعات العمل واستمرار الإغلاق.

ووجد التقرير أن إجراءات الحكومة وأوامر الدفاع أدى إلى الحد من تدفق المعلومات وتقييد حركة الصحفيين، وأن منح تصاريح المرور والحركة للصحفيين لم يستند إلى معايير واضحة ومعلنة، وأن الإفصاح عن المعلومات بشأن الجائحة كان مركزياً ومرتبطاً بوزيري الإعلام والصحة ومدير العمليات في خلية الأزمة العميد مازن الفرايا.

وبين التقرير حجم الخسائر التي تعرضت لها الصحف المطبوعة نتيجة قرار وقف طباعتها، والأثر المعيشي والاقتصادي على الصحفيين ومؤسسات الإعلام.

ويتوزع التقرير بعد المقدمة والملخص التنفيذي والتوصيات على 6 أقسام، وذلك على النحو التالي:

4 نشر القانون في الجريدة الرسمية رقم 5626 بتاريخ 19 آذار/ مارس 2020، ومتوفر على الصفحة الرسمية لرئاسة الوزراء على الرابط: http://www.pm.gov.jo/upload/files/Order-Defense-1.pdf

القسم الأول: خلفية عن الالتزامات القانونية بشأن حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات في المعايير الدولية في ظل جائحة "كورونا".
القسم الثاني: الإجراءات والتدابير الحكومية الواردة في قانون الدفاع الأردني وأوامره وأثرها على حرية التعبير والإعلام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.
القسم الثالث: رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين الناتجة عن الإجراءات الحكومية لمواجهة فيروس "كورونا" للفترة من 17 آذار/ مارس ولغاية 10 حزيران/ يونيو 2020.
القسم الرابع: استطلاع رأي الصحفيين: التحديات التي واجهت الإعلاميين والإعلاميات في الأردن خلال جائحة كورونا.
القسم الخامس: المناقشات والمقابلات المعمقة بشأن واقع الحريات الإعلامية في الأردن في ظل جائحة كورونا.

وتالياً ملخصاً عاماً موجزاً لأبرز ما خلص إليه التقرير مرتباً حسب أجزاء التقرير الخمسة على النحو التالي:

خلفية: الالتزامات القانونية بشأن حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات في المعايير الدولية في ظل جائحة "كورونا"

عرض التقرير في القسم الأول منه متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان الأساسية بشأن حرية التعبير والإعلام، وما صدر عن منظمات حقوق الإنسان المعترف بها لدى الأمم المتحدة بشأن التزام الأردن بتعهداته الحقوقية والقانونية بشأن احترام حرية التعبير والإعلام في ظل جائحة "كورونا"، إضافة إلى ما صدر عن المنظمات المحلية بهذا الشأن.

وأشار إلى أن قانون حقوق الإنسان يتطلب من الدول اتخاذ جميع التدابير الممكنة المتاحة لها مع بذل العناية الواجبة لحماية حقوق الإنسان في الحياة والصحة بشكل إيجابي، على أن تتضمن هذه التدابير على أقل تقدير نشر المعلومات عن الصحة العامة، وأن لا تنتهك التدابير التي تستخدمها الدولة حقوق الإنسان دون مبرر مثل حرية التعبير، وهي التدابير التي ينبغي على الدول مراعاتها ليس فقط في أوقات الظروف الاستثنائية كجائحة كوفيد ـ 19 بل حتى عندما تكون هذه الحقوق عرضة للقيود و/ أو الانتهاك.

وذكّرَ أن قانون حقوق الإنسان أيضا يقر بأنّ القيود التي تُفرَض على بعض الحقوق، في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدّد حياة الأمة، يُمكِن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني، وتكون ضرورية للغاية، بناءً على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسفيا ولا تمييزيا، ولفترة زمنية محددة، وتحترم كرامة الإنسان، وتكون قابلة للمراجعة ومتناسبة من أجل تحقيق الهدف المنشود.

الإجراءات والتدابير الحكومية الواردة في قانون الدفاع الأردني وأوامره وأثرها على حرية التعبير والإعلام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

وعرض التقرير في قسمه الثاني تأثيرات الإجراءات والتدابير الحكومية الواردة في قانون الدفاع الأردني وأوامره على حرية التعبير والإعلام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقال أن إجراءات منح الصحفيين تصاريح المرور والحركة لم يلق قبولاً كافياً من الصحفيين/ ات حيث عبر 27% من عينة الصحفيين في الاستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين لغايات إعداد هذا التقرير عن عدم رضاهم على الإطلاق عن نظام تصاريح الحركة والمرور التي منحت للصحفيين من قبل هيئة الإعلام، كما أن الحكومة اعتمدت في إصدار تصاريح المرور للصحفيين/ ات على كشوف الأسماء التي قدمتها المؤسسات الإعلامية المرخصة والمسجلة لدى هيئة الإعلام وفق نسب محددة لكل مؤسسة إعلامية لم يتم الإعلان عنها، ولم تعرف الآلية التي تم اللجوء لها لتحديد احتياجات المؤسسات الإعلامية.

وبين أن الحكومة اختارت اعتماد التصاريح الخاصة الصادرة عن رئاسة الوزراء والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، مشيراً إلى تعليق مدير هيئة الإعلام ذيب القرالة خلال لقاء نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين عن السياسات الإعلامية بهدف إعداد هذا التقرير أنهم أصدروا تصاريح لـ 279 مؤسسة إعلامية أردنية وعربية وأجنبية، كما أصدروا في الست ساعات الأولى من الحظر 900 تصريح للصحفيين والصحفيات.

وأشار التقرير إلى أن توجه الحكومة بإصدار تصاريح خاصة لم يحظى بكامل القبول، وقد تلقى مركز حماية وحرية الصحفيين شكاوى واحتجاجات من بعض الصحفيين والصحفيات بعدم حصولهم على تصاريح مرور وتنقل، وبأن هذا الأمر يؤثر على عملهم.

وبشأن وقف طباعة الصحف الورقية أشار التقرير إلى قرار مجلس الوزراء الأردني الصادر بتاريخ 17/3/2020 الذي تضمن بعض الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، من بينها وقف طباعة الصحف الورقية كونها تسهم في نقل العدوى، منوهاً أن هذا القرار جاء على الرغم من عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى إمكانية انتقال

الفيروس من خلال المواد المطبوعة، وقد استمر توقف الصحف منذ تاريخ القرار وحتى عادت للطباعة يوم 2/6/2020، بعد توقف دام لأكثر من شهرين.

وبين التقرير أنه خلال توقف الصحف عن الطباعة فإن عائداتها من الإعلانات المتفق عليها مع الشركات المعلنة والجهات الحكومية توقفت تماماً، يضاف إلى ذلك توقف عائداتها من المبيعات والاشتراكات ما انعكس على مدخولاتها.

وفيما يتعلق بتدفق المعلومات قال التقرير أنه مع بدء جائحة كورونا وإعلان حظر التجول وإغلاق المؤسسات العامة والخاصة، فإن حركة الصحفيين تعرضت هي الأخرى لتقييد، وباستثناء الإعلاميين والإعلاميات الذين منحوا تصاريح مرور، فإن البقية تعذر عليهم التنقل، وهذا الأمر انسحب على توقف الحكومة بما فيها وزير الدولة لشؤون الإعلام عن عقد مؤتمرات صحفية لتغطيتها، وأصبحت القناة الوحيدة لمرور المعلومات للصحفيين من وزير الدولة لشؤون الإعلام، ويشاركه بها وزير الصحة إن كانت تتعلق بفيروس "كورونا"، وبشكل أقل لجنة الأوبئة التابعة لوزارة الصحة، ومدير عمليات خلية أزمة الكورونا العميد مازن الفرايا، الأمر الذي حال دون توجيه الأسئلة المباشرة من الصحفيين.

ولفت إلى أن تدفق المعلومات إتسم بالمركزية، فالإيجاز الصحفي لم يكن يعقد بحضور الصحفيين لتوجيه الأسئلة، بل كان يبث فوراً عبر قنوات التلفزة المحلية (قناة المملكة، التلفزيون الأردني، قناة رؤيا، والحقيقة الدولية) التي سمح بتواجد كاميراتهم في مركز الأزمات مكان انعقاد الموجز الصحفي.

وأشار إلى أن أمر الدفاع رقم (8) الذي غلظ العقوبات على من يتهم بترويج الشائعات شكل ضغطاً غير مسبوق على وسائل الإعلام، ودفعها للتريث قبل نشرها أي معلومة، خاصة فيما يناقض معلومات أجهزة الدولة حول الحالة الوبائية ومعدل الإصابات على سبيل المثال.

وقال أن توقيف مدير عام ومالك قناة رؤيا فارس الصايغ، ومدير الأخبار في القناة "محمد الخالدي" إثر بث تقرير متلفز اعتبر تحريضاً على خرق أوامر الدفاع شكل تهديداً مباشراً لكل الإعلاميين والإعلاميات، ودفعهم لأخذ الحذر أكثر، وزاد من منسوب الرقابة الذاتية والمسبقة على المحتوى الإعلامي.

وأشار التقرير إلى الخسائر المادية التي تعرضت لها وسائل الإعلام بسبب قرار وقف طباعتها والتراجع في مدخولاتها من الإعلانات، وتعرض عدد من الصحفيين/ ات للفصل التعسفي من قبل إدارات مؤسساتهم الإعلامية بدعوى تلك الخسائر التي منيت بها نتيجة أوامر الدفاع لمواجهة فيروس "كورونا" وغياب أي تعويض لها من قبل الحكومة، كما شكى العديد من الصحفيين/ ات من قرارات الفصل من العمل أو تراجع دخلهم المالي.

وقد أكد ناشرون ورؤساء مجالس إدارات الصحف اليومية المطبوعة في المقابلات التي أجريت لأغراض إعداد هذا التقرير أن قرار وقف طباعة الصحف الورقية تحسباً من انتقال عدوى فيروس كورونا أدى إلى خسائر تصل إلى 100% من إيراداتها.

وعلى نحو مشابه؛ أظهرت نتائج الاستطلاع المخصص لهذا التقرير حول أداء الحكومة وتحديات الإعلاميين خلال جائحة "كورونا" أن وسائل الإعلام تواجه تحديات متزايدة خلال الجائحة وعلى الأرجح ستستمر بعدها، حيث يرى غالبية الصحفيين المستطلعين وبنسبة (73.5%) أن أهم تحدي يواجهها هو تراجع الإيرادات المالية، يليه (66%) تراجع الإعلانات التجارية، ومن ثم توقف إمكانية توزيع الصحف والمجلات المطبوعة (51.5%)، ويأتي بعدها كل من تخفيض رواتب ومكافآت الاعلاميين والاعلاميات والتهديد بالاستغناء عن الإعلاميين والإعلاميات على التوالي.

رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين الناتجة عن الإجراءات الحكومية لمواجهة فيروس "كورونا" للفترة من 17 آذار/ مارس ولغاية 10 حزيران/ يونيو 2020

واهتم القسم الثالث من التقرير في الانتهاكات التي تعرض لها إعلاميون ومؤسسات الإعلام نتيجة الإجراءات الحكومية لمواجهة جائحة "كورونا" للفترة من 17 آذار/ مارس ولغاية 10 حزيران/ يونيو 2020، وقال أن مركز حماية وحرية الصحفيين من خلال برنامجه "عين" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن قد تمكن خلال هذه الفترة من رصد وتوثيق 4 حالات تضمنت على 17 انتهاكاً تعرض لها 4 صحفيين وإعلاميين، منها 3 حالات فردية تمثلت بـ توقيف مدير عام قناة رؤيا «فارس الصايغ» ومدير أخبارها «محمد الخالدي»، واعتقال مراسل التلفزيون البنغالي «كبير سالم» أو ما يعرف عن نفسه «سليم عكاش» بسبب تقرير عن الظروف المعيشية لعمّال بلاده في الأردن أثناء حظر التجول، والاعتداء على مصور صحيفة الغد اليومية «محمد المغايضة» ومنعه من تغطية حدث وصول طلبة أردنيين عائدين من الخارج بسبب جائحة «كورونا»، وحالة جماعية واحدة تمثلت بتعميم وجه إلى مديرية الشؤون الصحية ومدراء المستشفيات بمنع التصريح لوسائل الإعلام إلا بموافقة وزارة الصحة.

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد الحالات		
		فردية	جماعية	المجموع
17	4	3	1	4

وأما الانتهاكات التي يعتقد فريق "عين" أنها وقعت في الحالات المرصودة فتمثلت بتكرار "حجز الحرية" 4 مرات، وتكرار كل من انتهاكات "التحقيق الأمني، المحاكمة غير العادلة، والتوقيف التعسفي" مرتين، فيما وقعت لمرة واحدة انتهاكات "المنع من الإقامة، الاعتقال التعسفي، المنع من التغطية، المضايقة، الاعتداء الجسدي، الإصابة بجروح والمنع من النشر والتوزيع".

NO	نوع الانتهاك	التكرار
1.	حجز الحرية	4
2.	التحقيق الأمني	2
3.	المحاكمة غير العادلة	2
4.	التوقيف التعسفي	2
5.	المنع من الإقامة	1
6.	الاعتقال التعسفي	1
7.	المنع من التغطية	1
8.	المضايقة	1
9.	الاعتداء الجسدي	1
10.	الإصابة بجروح	1
11.	المنع من النشر والتوزيع	1
	المجموع	17

ويعتقد فريق "عين" أن جميع الانتهاكات المرصودة والبالغة 17 انتهاكاً قد مست خمسة من الحقوق الأساسية بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، جاء أعلاها المس بالحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال انتهاكات حجز الحرية والتوقيف والاعتقال التعسفيين والتي تكررت 7 مرات وشكلت نسبتهم 46.7% من مجموع الانتهاكات، ثم الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام ثانياً والتي تكررت 5 مرات من خلال التحقيق الأمني والمنع من التغطية والمضايقة والمنع من النشر والتوزيع وشكلت نسبتها 20% من مجموع الانتهاكات المرصودة.

وباعتقاد فريق "عين" فإن المس في الحقوق في مجال القضاء من خلال المحاكمات غير العادلة إلى جانب المس في الحق بالسلامة الشخصية وعدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من خلال انتهاكي الاعتداء الجسدي والإصابة بجروح جاءت ثالثاً، فيما حل رابعاً وأخيراً المس بالحق في الإقامة الذي تعرض له مراسل التلفزيون الرسمي البنغالي على خلفية عن أوضاع العمال البنغاليين المقيمين في الأردن وقت حظر التجول.

وينبغي القول أن نتائج استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين لغايات إعداد هذا التقرير أظهرت بأن 25.8% من الصحفيين المستطلعين قد تعرضوا لتجاوزات وانتهاكات خلال جائحة كورونا.

إستطلاع رأي الصحفيين: التحديات التي واجهت الإعلاميين والإعلاميات في الأردن خلال جائحة كورونا

وعرض التقرير في قسمه الرابع استطلاع رأي عام لعينة عشوائية من الصحفيين/ ات العاملين/ ات في مؤسسات إعلامية محلية متنوعة ومن قطاعات مختلفة، نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين بهدف الاطلاع على مواقف الصحفيين والإعلاميين تجاه التحديات التي واجهوها في عملهم الإعلامي، والمشكلات والانتهاكات التي تعرضوا لها، ومدى التزام الحكومة بالتعامل مع الإعلام بحياد ومصداقية وشفافية خلال جائحة كورونا، بالإضافة إلى تقييم آلية تدفق المعلومات خلال الجائحة.

وأجري الاستطلاع في الفترة ما بين ٥/٢٤ ولغاية ٢٠٢٠/٦/١، وشارك فيه ١٥٩ صحفياً وصحفية،

واستخدم في سبيل تحقيق هذا الاستطلاع استمارة معلومات وزعت إلكترونياً على الصحفيين المشاركين في الاستطلاع التزاماً بمعايير الصحة والسلامة العامة، وذلك من خلال استخدام برنامجGoogle Forms.

وتوزعت استفسارات الاستطلاع على 6 محاور تضمنت على 17 سؤالاً مباشراً، وذلك على النحو التالي:

1. تعامل الحكومة مع وسائل الإعلام.
2. ضمان تدفق المعلومات.
3. تصاريح المرور والحركة.
4. التحديات والمشكلات التي تواجه عمل الإعلاميين في ظل جائحة كورونا.
5. الانتهاكات والتجاوزات.
6. توجهات دعم وسائل الإعلام بعد جائحة كورونا.

وأظهرت نتائج الاستطلاع بأن 8.8% الإعلاميين المستطلعة آراؤهم يجدون أن أداء الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا كان ممتازاً، بينما 17.6% منهم يرون أنه كان ضعيفاً، وأظهر أغلبية الإعلاميين والإعلاميات رضاهم، حيث اعتبر 35.8% أداءها جيداً ووصفه 37.7% منهم متوسطاً.

وبشأن تدفق المعلومات أظهرت نتائج الاستطلاع أن حوالي 22% فقط من الصحفيين والصحفيات المستطلعة آراؤهم يجدون أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية إلى درجة كبيرة سواءً كانت إلى الجمهور أو وسائل الإعلام بينما معظم الإجابات وبنسبة ٧٪ تقريباً وجدت أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية بدرجة قليلة ومتوسطة سواءً إلى الجمهور أو وسائل الإعلام.

ووجد 25.8% من الصحفيين أن التزام الحكومة بتقديم إيجاز صحفي يومي غير كافٍ على الإطلاق للإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم، بينما 13.8% فقط وجدوا أنه كافٍ إلى درجة كبيرة.

وعن تصاريح الحركة والمرور عبر 27% من الصحفيين المستطلعة آراؤهم عن عدم رضاهم على الإطلاق عن نظام تصاريح الحركة والمرور التي منحت للصحفيين من قبل هيئة الإعلام، وفي المقابل فإن25.8% منهم أجابوا بأنهم راضون بدرجة كبيرة، في حين أن الأغلبية وبنسبة 46% أجابوا بأنهم راضون بدرجة قليلة ومتوسطة.

وفي ذات السياق أكد غالبية الصحفيين المستطلعة آراؤهم بأن تصاريح الحركة والمرور شكلت قيداً على حرية عمل الصحفيين ووسائل الإعلام حيث قال 45.9% منهم أنها تشكل قيداً بدرجة كبيرة و39% منهم أجابوا بأنها تشكل قيداً بدرجة قليلة ومتوسطة، في حين أن 13.8% فقط أجابوا بأنها لا تشكل قيداً على الإطلاق.

وأجاب 76.1% من الصحفيين المستطلعة آراؤهم أنهم تقدموا بطلب للحصول على تصريح، وأظهرت النتائج أن 72.4% ممن تقدموا بطلبات حصلوا عليه في حين أن 27.6% منهم لم يحصلوا على التصريح.

وأظهرت نتائج الاستطلاع بأن 42.8% من الإعلاميين يرون أن الطريقة المثلى التي كان على الحكومة اتباعها لضمان استمرار عمل وسائل الإعلام وحركة وتنقل الصحفيين والصحفيات هي إعطاء جميع الصحفيين والصحفيات تصاريح حركة ومرور بناءً على كشوف بأسمائهم من مؤسساتهم الصحفية، في حين يرى 38.4% منهم أن الطريقة المثلى هي اعتماد البطاقة الصحفية للمؤسسة الإعلامية، بينما فقط 11.9% منهم يرون أن اعتماد بطاقة نقابة الصحفيين فقط هي الطريقة المثلى لذلك.

وبينت نتائج الاستطلاع أن حصر المعلومات بمصادر محدودة هو أهم التحديات التي واجهت الإعلاميين خلال عملهم الصحفي في ظل جائحة كورونا بنسبة (44%)، يليه عدم القدرة على الحركة دائما لمتابعة القصص والتقارير الصحفية بما نسبته (40.8%)، ثم منع المسؤولين من التصريح لوسائل الإعلام بنسبة (38.9%)، وبعدها توقف المؤتمرات الصحفية بما نسبته (37.7%).

وفي الانتهاكات والتجاوزات أظهرت نتائج الاستطلاع بأن 25.8% من الصحفيين المستطلعة آراؤهم قد تعرضوا لتجاوزات وانتهاكات خلال عملهم الصحفي خلال جائحة كورونا و٥,٧٪ أجابوا بأنهم ربما تعرضوا لانتهاكات لكنهم لم يجزموا ذلك، في حين أن 68.6% أكدوا أنهم لم يتعرضوا لأي انتهاكات أو تجاوزات.

وتصدر حجب المعلومات الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون بنسبة 37.3% يليه المنع من الحركة والعمل خلال حظر التجول بنسبة ٣٥,٣٪، وقد ذكر الصحفيون العديد من الانتهاكات التي يعتقدون أنهم تعرضوا لها ومنها الاعتقال والتوقيف التعسفيين والفصل التعسفي من العمل العمل والتهديد بالإيذاء والمضايقة.

وأكد الصحفيون المستطلعة آراؤهم أن وسائل الإعلام تواجه تحديات متزايدة خلال جائحة كورونا وعلى الأرجح ستستمر بعدها، ويرى غالبيتهم (73.5%) أن أهم تحدي يواجهها هو تراجع الإيرادات

المالية، يليه تراجع الإعلانات التجارية (66%)، ومن ثم توقف إمكانية توزيع الصحف والمجلات المطبوعة (٥١,٥٪)، ويأتي بعدها كل من تخفيض رواتب ومكافآت الاعلاميين والاعلاميات والتهديد بالاستغناء عن الإعلاميين والإعلاميات على التوالي.

ولم يعط الصحفيين اهتماماً كبيراً لأوامر الدفاع وخاصة رقم (8) باعتباره مقيداً لحريتهم حيث جاء كآخر التحديات التي تم ذكرها وفقط ما نسبته 42.7% اعتبرت أن هذه الأوامر تشكل تحدياً رئيسياً وتقيد عمل الصحف ووسائل الإعلام.

وفيما يتعلق بتوجهات دعم وسائل الإعلام بعد جائحة كورونا أشار الصحفيون المشاركون في الاستطلاع إلى مجموعة من التوجهات لدعم وسائل الإعلام بعد جائحة كورونا وضمان استمرار عملها بكفاءة وبما يضمن تنوعها وتعددها وحريتها واستقلاليتها، حيث كانت أفضل التوجهات باعتقادهم مراجعة التشريعات لتخليصها من القيود على حرية عمل الصحفيين والصحفيات ووسائل الإعلام، ومواءمتها مع المعايير الدولية لحرية الإعلام (71.7%)، يليها تطوير قانون حق الحصول على المعلومات بما يضمن وصول الاعلاميين والاعلاميات بيسر للمعلومات (71%)، ويليهم وضع سياسات حكومية داعمة لاستقلال وسائل الإعلام (67.9%)، ومن ثم ملاحقة مرتكبي الانتهاكات ضد الإعلاميين والإعلاميات وسائل الإعلام ومنع افلاتهم من العقاب ونسبتها (66.6%)، وبعدها تأسيس صندوق مستقل لدعم وسائل الإعلام ووضع معايير عادلة وشفافة لإدارته (59.1%).

في حين جاءت هيكلة وسائل الإعلام والاستغناء عن الإعلاميين والإعلاميات الذين لا يتمتعون بالكفاءة أقل التوجهات أولوية عند الصحفيين المستطلعة آراؤهم بـ (43) إجابة فقط أي ما نسبتها (27%).

المناقشات والمقابلات المعمقة بشأن واقع الحريات الإعلامية في الأردن في ظل جائحة كورونا

وفي القسم الخامس عرض التقرير لوقائع جلستي نقاش معمق نظمهما مركز حماية وحرية الصحفيين من خلال تطبيق ZOOM، الأولى خصصت لمناقشة "السياسات الإعلامية في الأردن خلال جائحة كورونا"، وشارك فيها وزير الدولة لشؤون الإعلام "أمجد العضايلة" إلى جانب نخبة من الإعلاميين والإعلاميات، ونظمت بتاريخ 16/5/2020، والثانية خصصت لمناقشة "التحديات والانتهاكات التي تواجه حرية التعبير والإعلام خلال جائحة كورونا" وشارك فيها نخبة من الإعلاميين والإعلاميات وقانونيين وقانونيات ونشطاء في حرية التعبير، ونظمت بتاريخ 22/5/2020.

وإضافة إلى جلستي النقاش أجرى المركز مقابلات مع تسعة من رؤساء تحرير وناشرين ورؤساء مجالس إدارات لسبعة مؤسسات إعلامية واسعة الانتشار في الأردن، منها مؤسسات حكومية وعمومية ومستقلة، وركزت على انعكاس جائحة كورونا على الأمن المعيشي للصحفيين وخسائر المؤسسات الإعلامية والسياسات التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام.

وأكد وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة خلال مناقشات الجلسة المعمقة الأولى أن "الحكومة لمست خلال جائحة كورونا ضعف قدرات المؤسسات العامة، وخاصة الحيوية في التعامل مع الإعلام".

وقال أن "ضعف وغياب التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في الأردن يزد من التحديات في إدارة الاتصال مع المنابر الإعلامية"، مضيفاً أن "الصحافة الورقية تواجه تحديات بنيوية، ولا بد من إيجاد حلول تسمح باستدامتها ماليا".

وشدد الوزير العضايلة على أن "الدولة الأردنية كرست جهودها خلال الجائحة للوصول للمواطن من خلال الإيجازات التي اعتبرها أداة مهمة في ضمان تدفق المعلومات"، مشيرا إلى أن "إجراءات الوقاية والسلامة العامة حالت دون تواجد الصحفيين في الإيجاز الصحفي".

واعتبر الصحفيون خلال المناقشة أن أمر الدفاع رقم 8 عزز الرقابة الذاتية مؤكدين أن توقيف مالك قناة رؤيا ومدير أخبارها كان رسالة فظة لوسائل الإعلام.

واتهم بعضهم الحكومة بالمحاباة في سياساتها الإعلامية واعتبارها لمصلحة وسائل إعلام بعينها. وأشاروا إلى أن الكثير من المعلومات التي قدمتها الحكومة في الإيجازات الصحفية كانت تخلو من التوضيحات والشروحات والمسببات.

ونوه مدير هيئة الإعلام ذيب القرالة إلى أن "279 مؤسسة إعلامية أردنية وعربية ودولية مُنحت تصاريح مرور وحركة، مؤكدا منح 900 تصريح للإعلاميين والاعلاميات في الساعات الأولى من الحظر".

وأكد المشاركون في الجلسة المعمقة الثانية على أن الحكومة نجحت في السيطرة على وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا، مؤكدين أن أوامر الدفاع ساهمت في زيادة المخاوف والرقابة الذاتية عند الصحفيين والصحفيات.

ونبهوا إلى أن الحكومة والإعلام قاما بانتهاك

الخصوصية لمرضى كورونا خلال الجائحة، وأن مسؤولين حكوميين أول من ارتكب هذا الخلل.

وانتقدوا تغييب وسائل الإعلام، واعتبروا أن الحكومة قدمت رواية للأحداث باتجاه واحد.

وقال المحامي عمر العطعوط أن الحكومة لديها فهم خاطئ لقانون الدفاع، ولهذا فإن بعض الوزراء خرجوا بالبزة العسكرية في أول الأزمة.

وأشار مدير مركز الفينيق للدراسات والمعلومات احمد عوض إلى أن منظومة حقوق الإنسان هشة وازدادت هشاشة مع الإجراءات الحكومية خلال جائحة كورونا.

وأكد فتح منصور أن المؤسسات الإعلامية لا تملك استراتيجيات، أو خططا للتعامل مع الأزمات بما فيها ضمان سلامة الصحفيين.

وللاستماع إلى آراء قيادات وسائل الإعلام في السياسات الإعلامية والتحديات خلال جائحة "كورونا"؛ أجرى مركز حماية وحرية الصحفيين مقابلات مع تسعة من رؤساء تحرير وناشرين ورؤساء مجالس إدارات لسبعة مؤسسات إعلامية واسعة الانتشار في الأردن، منها مؤسسات حكومية وعمومية ومستقلة.

وأجريت المقابلات التي نضعها مع حفظ الألقاب مرتبة حسب الحروف الهجائية مع كل من: رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي اليومية السابق أيمن المجالي، مدير الأخبار السابق في التلفزيون الأردني أنس المجالي، الرئيس التنفيذي لقناة المملكة دانا الصياغ، مدير عام وكالة الأنباء الأردنية "بترا" فايق حجازين، مالك ومدير قناة رؤيا فارس الصايغ، رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور اليومية محمد داودية، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون د. محمد المومني، رئيس تحرير جريدة الغد اليومية مكرم الطراونة، وناشر جريدة الغد اليومية محمد عليان.

وفي هذه المقابلات طالب رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي اليومية السابق الحكومة أيمن المجالي بالتدخل الفوري لإنقاذ الصحف الورقية، مبيناً أن "ما تحتاجه الصحف ليس قروضاً تزيد من مديونتها، بل أن تقوم الحكومة بدفع رواتب الموظفين لمدة 4 شهور حتى تعود الحياة لطبيعتها".

وقال أن "الصحف تضررت بشكل مباشر في جائحة كورونا، وعلى الحكومة أن تساندها وتقف معها، فقد ظلت الصحف قناة رئيسية للمعلومات للمجتمع خلال الأزمة"، واصفاً إدارة الحكومة للملف الإعلامي خلال جائحة كورونا بأنه جيد، ومنوهاً أن "خطاب الحكومة أصبح يحظى بالمصداقية".

وقال المجالي "الإيجازات الصحفية كانت كافية للجمهور، وربما كان هناك حاجة للحوار مع الإعلاميين للإضاءة على بعض النقاط غير الواضحة".
وأكد مدير الأخبار السابق في التلفزيون الأردني الإعلامي أنس المجالي أن "السياسات الإعلامية خلال الأزمة كانت متميزة"، مبيناً أنه "لأول مرة منذ 4 سنوات يشعر بسلاسة العمل وسرعة الاستجابة في تقديم المعلومات".

وقال "لقد كانت الاستجابة من قبل الحكومة وفريق الأزمة خلال الجائحة أفضل مما كان الحال عليه قبل الأزمة".

ونوه بأن مندوبي ومراسلي الأخبار في التلفزيون حصلوا على 140 تصريحاً في بداية الأزمة، وصلت بعدها إلى 180 مخصصة بقسم الأخبار، هذا عدا عن التصاريح التي كان يحصل عليها مندوبي التلفزيون في المحافظات بشكل مباشر من الحكام الإداريين، سواء في مناطق العزل أو في أوقات الحظر الشامل".

ونفت الرئيس التنفيذي لقناة المملكة دانا الصياغ أن تكون هناك محاباة من الحكومة وأجهزة الدولة لمصلحة قناة المملكة.

وقالت "لا بد من ملاحظة أن الاهتمام بالأخبار قد زاد في المجتمع خلال جائحة "كورونا"، والمملكة هي القناة الإخبارية الوحيدة في الأردن، ولهذا من الطبيعي أن تكون المنصة الرئيسية لإيصال رسائل الدولة للناس، ولكن لا توجد أي محاباة أو انحياز في التعامل معنا، وكنا نواجه أحياناً شحاً في مصادر المعلومات، أو حتى تأخيراً في الرد على أسئلتنا واستفساراتنا أو المشاركة معنا".

وتابعت الصياغ "خلال الأزمة كنا نركض وراء الحكومة لمتابعة عملنا، ونلاحقها بالأسئلة في كل مكان لإبلاغ الناس بالمستجدات".

وأوضحت أن "قناة المملكة حصلت على 199 تصريحاً دائماً للإعلاميين والإعلاميات الذين يعملون معها، بما فيهم المراسلين، وأصبحوا لاحقاً 205 تصريحاً"، مشيرة إلى أن "التصاريح في الحظر الشامل كانت تبلغ 140 تصريحاً ليومين، أي بواقع 70 تصريحاً يومي (الخميس والجمعة)".

وقال مدير عام وكالة الأنباء الأردنية "بترا" فايق حجازين أن "ظروف جائحة كورونا فرضت شكلاً جديداً للتعامل مع وسائل الإعلام، ولهذا حل الإيجاز الصحفي بدلاً عن اللقاءات والمؤتمرات الصحفية المباشرة".

ووصف تدفق المعلومات من الحكومة وأجهزتها خلال الجائحة بـ"الإيجابي"، وقال "لا توجد ملاحظة كنا نمررها للحكومة أو للمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات إلا وتعالج مباشرة".
وأكد أن "الحكومة لا تضع قيوداً على حركة الصحفيين والصحفيات"، وقال "لقد أعطونا في بترا ما نريد ونحتاج من تصاريح، ففي أول يوم للحظر زودونا بـ 100 تصريح، وبعد ذلك كل الكادر حصل على تصاريح مرور حركة، وحتى في الحظر الشامل كان لدينا بين (30 ـ 40) يحملون الرقم المتسلسل الذي يتيح لهم الحركة".

وأكد مدير عام قناة رؤيا ومالكها فارس الصايغ أن "الحكومة نجحت إعلامياً خلال جائحة كورونا، وتعاملت بشكل أفضل بكثير من أزمات مرت بها".

وأضاف "لا شك أن الإيجاز الصحفي كان مغلقاً والمعلومات تذهب باتجاه واحد، وكان من الأفضل لو كان هناك تفاعلية مع وسائل الإعلام".

واعتبر أن "التزام الحكومة بنشر المعلومات كان ناجحاً"، مستدركاً بأنه "ليس كافياً"، إضافة إلى أن "بعض المعلومات كانت ناقصة وغير صحيحة"، وقال "الوثائق والمعلومات التي كانت بحوزتنا تكشف وقائع وحقائق غير ما يقال".

وأشار إلى أن "السياسات الإعلامية للحكومة اتسمت بالمركزية، وكثيراً من الوزراء والمسؤولين لم يسمح لهم بالتصريح، والحكومة قدمت خطاباً واحداً".

وأعلن الصايغ أنه لا يعارض أن تنحاز الحكومة لمؤسساتها الرسمية وتستغل الأزمة لإنجاحها، لكنه طالبها بأن لا تكون هذه المعاملة التمييزية على حساب المؤسسات الإعلامية الأخرى.

وقال "إن نظام التصاريح للمرور لوسائل الإعلام كان مجحفاً بحق قناة رؤيا، فنحن لم نحصل سوى على 40 تصريحاً لكل البرامج والأخبار، ثم أعطي لنا كل أسبوعين من 10 إلى 15 تصريحاً حتى انتهى رمضان ولم تكن عندنا سوى 50% من التصاريح للعاملين والعاملات في المحطة، وهو ما دفعنا لإلغاء بعض البرامج".

ووصف رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور اليومية محمد داودية الأداء الإعلامي للحكومة بأنه "كان مهنياً وممتازاً"، مشيراً إلى أن "وزير الدولة لشؤون الإعلام كان شفافاً، وأجاب على كل الأسئلة التي وجهت له"، معتبراً أن "الحكومة عملت على توفير معلومات بشكل منتظم للجمهور خلال الجائحة".

وأكد أن الصحف الورقية ومنها الدستور تعرضت لأضرار بعد توقفها عن الطباعة خلال أزمة كورونا بلغت 100%"، مبيناً أن "الصحف التزمت بأمر الدفاع الذي طلب وقف طباعتها خوفاً من نقل العدوى، وبسبب إغلاق كل المؤسسات ومنع التنقل".

وقدر داودية الأضرار التي لحقت بجريدة الدستور بحدود 600 ألف دينار، مبيناً أن "الرواتب الشهرية تبلغ 12 ألف ديناراً".

وبين أن "إيرادات المؤسسات الصحفية توقفت، وحتى حقوقنا من الإعلانات الحكومية قبل الجائحة والبالغة (700) ألف دينار للصحف الثلاث حصلت لاحقاً، وكان نصيب الدستور منها 80 ألف دينار، ولهذا فإننا نجد صعوبة بالغة في تأمين رواتب الموظفين خلال أشهر الجائحة".

وقال رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون د. محمد المومني أن "عنوان السياسة الإعلامية للحكومة خلال الجائحة كان الانفتاح والدقة في توصيل المعلومة وبشكل منتظم".

واتفق المومني مع الآراء التي تقول أن المعلومات الواردة من الحكومة لم توضح بشكل كاف، ولم تكن مقنعة، ولم تصل بشكل سلس للناس، وأعطى أمثلة على ذلك في تفسير وتوضيح بعض أوامر الدفاع المتعلقة بالعمل، وايضاً أسباب الحظر الشامل والتأخر في فتح قطاعات العمل واستمرار الإغلاق.

وفضل المومني لو اعتمدت بطاقات المؤسسات الإعلامية لمنح تصاريح المرور والحركة للصحفيين والصحفيات خلال الجائحة حتى لا يتعرض عملهم للتقييد"، مشيرا إلى أنه فهم من كلام الحكومة أن التصاريح للجميع دون استثناء، ومنوهاً إلى أن "مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ربما حصلت على ما يقارب 600 تصريحاً".

وقال رئيس تحرير جريدة الغد اليومية مكرم الطراونة أن "إدارات الصحف اليومية وجهت رسالة لرئاسة الوزراء طالبتها بتعويضات عن الأضرار التي لحقتها بسبب التوقف عن الطباعة، وما رافق ذلك من توقف لإيراداتها التي بلغت (صفر)".

وأضاف "حتى هذه اللحظة لم تتلق الصحف رداً على كتابها ولا تعرف الموقف منه"، موضحاً أن توقف الصحف الورقية عن الطباعة جاء في أمر الدفاع بالاستناد إلى توصية الأوبئة بأهمية وقف طباعة الصحف لاحتمالية نقلها لعدوى فيروس كورونا".

واشار الطراونة أن "تصاريح الحركة والمرور شكلت

عائقاً أمام تنقل جميع الصحفيين والصحفيات خلال الجائحة"، مبيناً أن "جريدة الغد حصلت على 20 تصريحاً في بداية الأزمة ثم أصبح لديها 50 تصريحاً وانتهى الأمر بـ 75 تصريحاً يشمل الإعلاميين والإداريين والتقنيين".

وأكد ناشر جريدة الغد اليومية محمد عليان أن "الصحافة الورقية كانت من أكثر المتضررين خلال جائحة كورونا"، مؤكداً على "ضرورة مساندتها للتعافي".

وقال عليان "لقد استمرت الصحف اليومية بالصدور دون طباعة، ولكن دون أي إيرادات تقريباً"، منبهاً إلى أن 95% من إيراداتها توقفت إذا ما تم استثناء بعض الإعلانات على الموقع الإلكتروني (On Line).

وبين عليان أن حجم الأضرار المادية التي تكبدتها جريدة الغد خلال أشهر الجائحة تصل إلى ما يزيد عن 600 ألف دينار.

التوصيات

استنبط التقرير توصياته من خلال ما وثقه من معلومات ومؤشرات وتعليقات، سواء في مادته النظرية والعلمية، أو من خلال آراء ووجهات نظر الصحفيين/ ات وقادة الإعلام والخبراء والحقوقيين الواردة فيه، وبلغت 19 توصية، منها 12 توصية تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، و7 توصيات تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك على النحو التالي:

1. في الحقوق المدنية والسياسية:

1.1. إعلان وقف العمل بقانون الدفاع و/ أو أوامر الدفاع والتدابير الاستثنائية التي تفرض قيوداً على حرية التعبير والإعلام.

1.2. ضمان حق المجتمع في التعبير عن آرائه من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومنصاتها على شبكة الإنترنت.

1.3. دعوة الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة إلى بناء خطة وتصور معلن للتعامل مع الإعلام خلال الأزمات.

1.4. حث الحكومة للاهتمام بتطوير استراتيجيات إعلامية للمؤسسات العامة، وبناء قدراتها على الاتصال، وضمان تدفق المعلومات للجمهور.

1.5. اعتماد البطاقات الصحفية للمؤسسات الإعلامية كإثبات يسمح للصحفيين والصحفيات حرية الحركة وممارسة عملهم.

1.6. تطوير واعتماد آليات تفاعلية (On Line) مع وسائل الإعلام لضمان تدفق معلومات متنوعة ومتعددة خلال الأزمات.

1.7. موائمة التشريعات المتعلقة بحرية التعبير والإعلام مع المعايير الدولية، والتوقف عن إحالة الإعلاميين للمحاكم الاستثنائية.

1.8. التحقيق العاجل والمستقل في شكاوى الإعلاميين عند تعرضهم لانتهاكات وتجاوزات من جهات إنفاذ القانون.

1.9. اعتماد الحكومة لسياسات إعلامية معلنة تتسم بالعدالة، وتتجنب المحاباة والانحياز في التعامل مع وسائل الإعلام، والتحقيق في أي شكاوى ترد بهذا الخصوص.

1.10. التأكيد على أهمية حماية وسلامة الصحفيين في الأزمات وعدم تعريضهم للخطر خلال عملهم.

1.11. ضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية عند وضع أي قوانين و/ أو أنظمة أو تعليمات، وتشجيع وتقوية الإعلام العمومي.

1.12. تشجيع المؤسسات الإعلامية على بناء آليات للتنظيم الذاتي، وتذليل أي معوقات قانونية أمام ذلك.

2. في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

2.1. تأسيس صندوق مالي لدعم وسائل الإعلام المستقلة وفق معايير عادلة معلنة وشفافة.

2.2. تعويض وسائل الإعلام عن الخسائر التي لحقت بها خلال "جائحة كورونا"، وخاصة الصحف اليومية التي توقفت عن الطباعة بقرار حكومي.

2.3. توفير قروض بدون فوائد، أو بفوائد ميسرة لمساعدة وسائل الإعلام على مواجهة أزمتها المالية المتفاقمة بسبب "جائحة كورونا".

2.4. ضمان مساعدة الإعلاميين والإعلاميات الذين خفضت رواتبهم أو مكافآتهم أو تعرضوا لإنهاء خدماتهم.

2.5. دعوة المؤسسات الإعلامية إلى تجنب الاستغناء أو خفض رواتب الإعلاميين والإعلاميات، والاتجاه لسياسات مالية لتوفير النفقات تبتعد عن المس بمصالح العاملين كلما أمكن ذلك.

2.6. الطلب من المؤسسات الإعلامية التي ستلجأ لعمليات هيكلة لمواجهة الأزمة المالية المتفاقمة إلى وضع معايير عادلة ومعلنة وتعتمد أسس الكفاءة.

2.7. التفاوض مع محركات البحث ومنصات التواصل الاجتماعي للتفاهم على اتفاقيات تضمن موارد مالية للمؤسسات الإعلامية مقابل استخدام محتواها الإعلامي.

01

القسم الأول:

الالتزامات القانونية بشأن حرية الإعلام والرأي والتعبير والحصول على المعلومات في المعايير الدولية في ظل جائحة «كورونا»

1 خلفية: الالتزامات القانونية بشأن حرية الإعلام والرأي والتعبير والحصول على المعلومات في المعايير الدولية في ظل جائحة "كورونا"

مع انتشار وباء فيروس "كورونا" في شتى أنحاء العالم منذ ديسمبر العام الماضي 2019، أصبح الاهتمام بحرية الإعلام والرأي والتعبير موضع اهتمام متزايد، وارتفعت أصوات منظمات الدفاع عن حرية الإعلام مع مطالبات أطلقتها منظمة الأمم المتحدة لاحترام حرية التعبير وعلى وجه الخصوص ضمان حق الوصول إلى المعلومات.

غالبية التقارير والبيانات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن حرية التعبير والإعلام أشارت وأكدت أن الظروف المصاحبة للجائحة استخدمت من قبل الحكومات لزيادة القيود على حرية التعبير والإعلام، وأن الكثير من الحكومات فرضت إجراءات للطوارئ أسيء استخدامها.

نعرض هنا أولاً متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن حرية التعبير والإعلام، وثانياً تطبيق المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، وثالثاً ما صدر عن منظمات حقوق الإنسان المعترف بها لدى الأمم المتحدة بشأن التزام الأردن بتعهداته الحقوقية والقانونية بشأن احترام حرية التعبير والإعلام في ظل جائحة "كورونا"، ورابعاً ما صدر عن المنظمات المحلية بهذا الشأن، وذلك على النحو التالي:

1.1. متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن حرية التعبير والإعلام

1.1.1. يتطلب قانون حقوق الإنسان من الدول اتخاذ جميع التدابير الممكنة المتاحة لها مع بذل العناية الواجبة لحماية حقوق الإنسان في الحياة والصحة بشكل إيجابي، على أن تتضمن هذه التدابير على أقل تقدير نشر المعلومات عن الصحة العامة، وأن لا تنتهك التدابير التي تستخدمها الدولة حقوق الإنسان دون مبرر مثل حرية التعبير، وهي التدابير التي ينبغي على الدول مراعاتها ليس فقط في أوقات الظروف الاستثنائية كجائحة كوفيد ـ 19 بل حتى عندما تكون هذه الحقوق عرضة للقيود و/ أو الانتهاك.

1.1.2. ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ويُلزِم الدول باتخاذ تدابير لمنع تهديد الصحة العامة، وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها، ويقرّ قانون حقوق الإنسان أيضا بأنّ القيود التي تُفرَض على بعض الحقوق، في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدّد حياة الأمة، يُمكِن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني، وتكون ضرورية للغاية، بناءً على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسفيا ولا تمييزيا، ولفترة زمنية محددة، وتحترم كرامة الإنسان، وتكون قابلة للمراجعة ومتناسبة من أجل تحقيق الهدف المنشود.

1.1.3. وبموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الذي صادقت عليه الأردن في 28 مايو 1975، ونشر في الجريدة الرسمية في 15 حزيران 2006، فإن الحكومة مُلزمة باتخاذ التدابير الفعالة "للوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطّنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها".

1.1.4. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فالحكومات مُلزمة بحماية الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في التماس واستلام ونشر جميع أنواع المعلومات، بغض النظر عن أيّة حدود، وأما القيود المسموح بها على حرية التعبير لأسباب تتعلق بالصحة العامة، فيجب ألا تعرّض هذا الحق للخطر.

1.1.5. وينص البند رقم (3) من التعليق العام رقم (14) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها 22 لعام، 2000 والمتعلق بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه "يرتبط الحق في الصحة ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان الأخرى ويعتمد على ذلك، مثلما يرد في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في المأكل، والمسكن، والعمل، والتعليم، والكرامة الإنسانية، والحياة، وعدم التمييز، والمساواة، وحظر التعذيب، والخصوصية، والوصول إلى المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، والتجمع، والتنقل. فهذه الحقوق والحريات وغيرها تتصدى لمكونات لا تتجزأ من الحق في الصحة"[5].

1.1.6. وتشير بمبادئ "سيراكوزا" التي اعتمدها "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" التابع للأمم المتحدة عام 1984 على أن أي قيود قد تفرض على حقوق الإنسان يجب أن تتماهى مع المعايير التالية:

- مُحدّدة ومُطبّقة بما يتماشى مع القانون؛
- موجّهة نحو هدف مشروع للمصلحة العامة؛
- ضرورية للغاية في مجتمع ديمقراطي لتحقيق هدف ما؛

5 https://bit.ly/3dYg28B

- الأقل تدخلا وتقييدا لبلوغ هدف ما؛
- مستندة إلى أدلة علمية، وليست تعسفية أو تمييزية عند التطبيق؛ و
- محددة زمنيا، وتحترم كرامة الإنسان، وخاضعة للمراجعة.

1.1.7. وهذه المعايير تتفق أيضاً مع التعليقات للجنة حقوق الإنسان بشأن حالات الطوارئ وحرية التنقل، وتعتبر توجيهاً ملزماً للحكومات بأن تكون تدابيرها قانونية ومتناسبة وضرورية ومحددة زمنياً.

1.2. تطبيق المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان

1.2.1. أصدرت الحكومة حتى صدور هذا التقرير 14 أمر دفاع بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992، وذلك تحت مظلة حماية الصحة العامة للمجتمع من المخاطر التي قد يسببها فيروس كوفيد - 19، وصدر أمر الدفاع رقم (1) بتاريخ 19/3/2020، ونشر في الجريدة الرسمية رقم 5626[6].

1.2.2. أرسلت الحكومة إخطاراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بموجب المادة 4/ 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حددت فيه التدابير التي اعتمدت في حالة الطوارئ التي أعلنتها بموجب قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، لضمان احتواء انتشار فيروس كورونا المستجد، وقد أشار الإخطار إلى إنه يجوز في حالة الطوارئ أن تنقص من الالتزامات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، باعتبار أن الأردن طرفا فيه، ولا سيما المواد 12 و17 و21 منه.

1.2.3. وحسب الإخطار فإن التدابير التي اتخذتها الحكومة لا تتعارض مع الالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي، ولا تنطوي على التمييز على أساس العرق او اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل الاجتماعي، وذلك حسبما ورد في الإخطار من بعثة الأردن للأمم المتحدة في نيويورك بالأول من أيار 2020.

1.3. الالتزامات الحقوقية والقانونية التي ينبغي على الحكومة الأردنية تطبيقها وإنفاذها في بيانات المنظمات الدولية

1.3.1. توجيهات منظمة المادة 19 حول معالجة المعلومات المضللة[7]

حذرت منظمة "المادة 19" في وثيقة لها نشرت بتاريخ 6/3/2020 من أن وباء الفيروس التاجي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على حرية المعلومات العالمية، وألقت المنظمة الضوء في تقرير لها بعنوان "ضمان حق الجمهور في المعرفة في جائحة COVID-19" على العديد من التهديدات لالتزامات الحكومات فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات والصحة العامة بموجب قانون حقوق الإنسان، ودعت الحكومات إلى ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات حول القوانين الصحية والبيئية الهامة.

1.3.2. تعليقات مدير السياسات والاستراتيجيات بشأن الاتصالات والمعلومات في منظمة اليونسكو بشأن الأخبار الزائفة لجائحة كورونا[8] بتاريخ 13/4/2020 نشرت صفحة أخبار الأمم المتحدة مقابلة مع مدير السياسات والاستراتيجيات بشأن الاتصالات والمعلومات في منظمة اليونسكو «غاي بيرغر».

وقال بيرغر في رده على سؤال «ما الذي يمكن فعله لضمان نشر المعلومات الصحيحة والتي تساعد العامّة بشكل واسع النطاق؟» إن «المطلوب هو تحسين تزويد المعلومات الصحيحة وضمان تلبية الطلب»، مضيفاً «من أجل مكافحة الشائعات، يجب على الحكومات أن تكون أكثر شفافية وتقدم المزيد من المعطيات بما يتماشى مع القوانين والسياسات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات».

وأكد بيرغر «أن ذلك لا يُعدّ بديلا عن الحصول على المعلومات من الإعلام، ولهذا فإننا نكثف أيضا من جهودنا لإقناع السلطات لنرى إعلاما حرا ومهنيا كحليف في الحرب على المعلومات الخاطئة، خاصة وأن الإعلام الصحفي يعمل بشكل مفتوح في فضاء العامة في حين أن الكثير من المعلومات الخاطئة تأتي من مصادر غير موثوقة ومواقع التواصل».

وطالبت اليونسكو الحكومات بعدم فرض القيود على حرية التعبير لأن من شأنها أن تلحق الأذى في الدور المهم الذي يقوم به الإعلام الحرّ، والإقرار بأن الإعلام هو قوة ضد المعلومات الخاطئة حتى وإن كان يبث آراء ومعلومات موثقة قد تزعج أصحاب القرار.

1.3.3. بيان اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن جائحة مرض فيروس كورونا والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[9]

في 17/4/2020 أصدرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة بياناً بشأن جائحة مرض فيروس كورونا والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

6 http://www.pm.gov.jo/upload/files/Order-Defense-1.pdf
7 https://bit.ly/30j9EEF
8 https://bit.ly/2Ao4DQB
9 https://undocs.org/ar/E/C.12/2020/1

وقالت اللجنة في الفقرة (3) من البيان أن «جائحة كوفيد – 19 تجسد بصورة جلية أهمية عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها. وتمثل هذه الجائحة في الأساس تهديداً للصحة العالمية. لكنها تنطوي على تداعيات متعددة تؤثر في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية لأن بعض التدابير التي اتخذتها الدول لمكافحة الجائحة تفرض قيوداً صارمة على حرية التنقل وعلى حقوق أخرى. وبالتالي، من الضرورة بمكان أن تكون التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الجائحة معقولة ومتناسبة لضمان حماية جميع حقوق الإنسان».

وأوصى البيان في الفقرة (18) منه بضمان حق الوصول إلى المعلومات حيث نصت الفقرة على «تمثل إمكانية الوصول إلى المعلومات الدقيقة بشأن الوباء أمراً ضرورياً سواء للحد من خطر انتقال الفيروس أو لحماية السكان من المعلومات المضللة الخطيرة. ولإمكانية الوصول إلى المعلومات الدقيقة ايضاً دور حاسم في الحد مما قد تتعرض له الفئات الهشة، بما في ذلك المصابون بكوفيد – 19، من وصم وتصرفات مؤذية. وينبغي تقديم هذه المعلومات على أساس منتظم وفي شكل يسهل الاطلاع إليه وبجميع اللغات المحلية ولغات الشعوب الأصلية».

1.3.4. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: حقّ الرأي العام أن يصل إلى كافة المعلومات المتعلّقة بكوفيد-19[10]

في 2020/4/24 أعلنت مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «ميشيل باشيليت» في بيان نشرته المفوضية على موقعها الرسمي أنّها «تشعر بقلق بالغ حيال التدابير التقييدية التي فرضها عدد من الدول على وسائل الإعلام المستقلة، وحيال اعتقال عدد من الصحفيين وتخويفهم، وأضافت أنّ التدفّق الحرّ للمعلومات أساسيّ لمكافحة كوفيد-١٩».

وتابعت باشيليت قائلة: «لقد استغلّ بعض الدول تفشي الفيروس بهدف تقييد المعلومات وقمع النقد. كما أنّ الإعلام الحرّ ضروري في ظلّ كافة الظروف، ولم نعتمد عليه يوما أكثر مما نعتمد عليه حاليًا في ظلّ تفشّي هذا الوباء، وخوف الكثير من الناس على صحّتهم وأرواحهم وسبل عيشهم. فالتقارير الموثوق فيها والدقيقة بمثابة شريان حياة لنا جميعنا».

وتابعت باشيليت قائلة: «لا تسمح المرحلة الراهنة بلوم من ينقل الرسالة. فبدلًا من أن تهدّد الدول الصحفيّين أو تقمع الأصوات المنتقدة، عليها أن تشجّع المناقشات الصحيّة بشأن الوباء وتبعاته، فالناس يتمتّعون بالحقّ في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثّر على حياتهم، ووسائل الإعلام المستقلّة أساسيّة لتحقيق هذه الغاية».

وأكّدت قائلة: «الانفتاح والشفافية وإشراك المتضررين في صنع القرار هو المفتاح لضمان مشاركة الناس في التدابير المصممة لحماية صحتهم وصحة السكان عامة، على أن تأخذ في الاعتبار أوضاعهم واحتياجاتهم الخاصة، كما أنّ وسائل الإعلام المستقلّة تؤمّن منصّة للمتخصّصين الطبيين والخبراء المعنيّين تسمح لهم بالتحدث بحرية وبتبادل المعلومات مع بعضهم البعض ومع الرأي العام».

وختمت قائلة: «يؤدّي الصحفيون دورًا لا غنى عنه في استجابتنا لهذا الوباء، ولكن على عكس التهديدات الخطيرة التي يتعرّض لها العمّال الأساسيون الآخرون، فإن التهديدات التي يواجهها العاملون في وسائل الإعلام يمكن تجنبها بالكامل، فحماية الصحفيين من المضايقات والتهديدات والاعتقال والرقابة تساهم في الحفاظ على سلامتنا جميعنا».

1.3.5. بيان اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن حالات عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بجائحة كوفيد - 19[11]

في 30/4/2020 أصدرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة CCPR بياناً بشأن حالات عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بجائحة كوفيد – 19.

ونصت الفقرة (ج) من البيان «لا ينبغي للدول الأطراف أن تحيد الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو أن تعتمد على تدابير بعدم التقيد بالتزامات العهد من خلال الاحتجاج بإمكانية تقييد بعض الحقوق مثل الحق في التنقل، الحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في الحرية الشخصية والحق في الخصوصية.

وخصصت اللجنة في الفقرة (و) من البيان ما يتعلق بحرية التعبير ونصت الفقرة على «تشكل حرية التعبير، وإمكانية الوصول إلى المعلومات، وإمكانية وجود فضاء مدني يتسنى فيه إجراء مناقشة عامة ضمانات هامة تكفل امتثال الالتزامات المنصوص عليها في العهد من جانب الدول الأطراف التي تلجأ إلى ممارسة السلطات الاستثنائية فيما يتعلق بجائحة كوفيد – 19».

10 https://bit.ly/3f7rtLa

11 https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CCPR/COVIDstatementAR.pdf

1.3.6. هيومن رايتس ووتش: على السلطات الأردنية عدم استغلال كورونا لتقييد حرية التعبير[12]

بتاريخ 5/5/2020 أصدرت منظمة هيومن راتيس ووتش بياناً قالت فيه "إن السلطات الأردنية اعتقلت إعلاميّين وآخرين، وأصدرت مرسوما غامضا متعلقا بحالة الطوارئ قد يتسبب في إخماد النقاش على الإنترنت حول استجابة الأردن لفيروس كورونا".

وقال نائب مدير قسم الشرق الأوسط للمنظمة "مايكل بَيْج": "عملت الحكومة الأردنية بحزم لحماية مواطنيها وسكانها من فيروس كورونا، لكن الإجراءات الأخيرة خلقت انطباعا بعدم تسامحها مع أي انتقاد حيال استجابتها للوباء. ينبغي للسلطات حماية قدرة الأردنيين على الحديث عن فيروس كورونا عبر الإنترنت ومشاركة الأخبار ومخاوفهم دون خوف من الاعتقال"، وأن الأردن "يواجه تحديات غير مسبوقة في تعامله مع فيروس كورونا، ولكن ينبغي ألا تُستخدم الأزمة كذريعة لتقييد حرية التعبير".

وانتقدت المنظمة في بيانها عدم تسامح السلطات الأردنية مع أي انتقاد لإجراءاتها لمواجهة فيروس كورونا المستجد، محذرة من استخدام "الأزمة كذريعة لتقييد حرية التعبير".

وقالت المنظمة المدافعة عن حقوق الانسان والتي تتخذ من نيويورك مقرا لها، في بيان، إن السلطات "اعتقلت إعلاميّين وآخرين، وأصدرت مرسوما غامضا متعلقا بحالة الطوارئ قد يتسبب في إخماد النقاش على الإنترنت حول استجابة الأردن لفيروس كورونا".

1.3.7. المعهد الدولي للصحافة يدين اعتقال إعلاميين من قناة رؤيا

بتاريخ 14/4/2020 أصدر المعهد الدولي للصحافة بياناً قال فيه «ألقي القبض على مالك قناة تلفزيون رؤية فارس صايغ ومدير الأخبار محمد الخالدي من قبل قوات الأمن الأردنية، في ١ أبريل / نيسان، بعد أن بثت القناة التلفزيونية مقطعًا شوهد فيه أناس من أحياء فقيرة في العاصمة الأردنية عمان يشكون من الإغلاق المفروض من قبل الحكومة لاحتواء انتشار COVID-19 في البلاد».

1.4. الالتزامات القانونية التي ينبغي على الحكومة الأردنية تطبيقها وإنفاذها في بيانات المنظمات المحلية

بتاريخ 29/4/2020 نشرت هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني «همم» مطالعة قانونية تحت عنوان «أمر الدفاع (8) لا يُراعي التزامات الأردن بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، دعت فيه الحكومة إلى الابتعاد عن النصوص الفضفاضة في التعامل مع جرائم التعبير، والنشر، والإعلام.

وفيما يتعلق بحق النشر وحرية التعبير ذكرت المطالعة التالي:

مع التأكيد على أهمية التوثق من المصادر وعدم تداول المعلومات المغلوطة في الظرف الراهن أو غيره، وسواء قبل نفاذ قانون الدفاع أو بعده، وقد تناولت التشريعات السارية تنظيم ممارسة هذا الحق وجرمت الأفعال التي تعتبر تجاوزات لممارسته، كما عاقبت عليها ووضعت حدودا لهذه العقوبات سواء عقوبات سالبة للحرية أو عقوبات مالية من خلال الغرامات، ولعل أبرز هذه التشريعات هي قانون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر وقانون الجرائم الالكترونية، مع التأكيد على أن الحق في التعبير هو من الحقوق المكفولة دستوريا من خلال ما نصت عليه المادة (15/1):

«١. تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون».

وبالتالي لا يجوز للتشريعات السارية أن تأتي لتقيد هذا الحق بطريقة تمنع ممارسته وفقا لما نصت عليه المادة (128) من الدستور التي قضت بأنه لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها.

وقد جاء في القانون الأردني قيوداً نظمت ممارسة الحق في التعبير، كما قيد تلك الممارسة ميثاق الشرف الصحفي وآداب مهنة الصحافة بالنسبة للعاملين في هذا المجال، هذه القيود لا تشمل الحق في مناقشة السياسات العامة وما يصدر عن الحكومة لغايات تسيير الشؤون العامة، ولا تشمل تداول المعلومات المعلنة والمعلومات التي تهم الرأي العام، والتي يبدي فيها الشخص رأيه في الأمور التي تمس حياته حتى لو كانت مرتبطة بوباء مثل «كورونا»، بل يعتبر الحق في تداول هذه الشؤون جزءاً من حق المواطن في مساءلة الحكومة ولفت نظرها إلى الشواغل والمسائل التي تهم حياته لتضطلع بمسؤولياتها وتجد الحلول المناسبة.

أما ما ورد في أمر الدفاع وما استخدمه من عبارات فضفاضة، نرى أنها من الممكن أن تؤدي إلى المساس بحق التعبير وتقييده بطريقة تخالف أحكام الدستور، وما ورد في الإرادة الملكية وتدخل فئة كبيرة من المنشورات والأخبار ضمن فئة الأخبار التي من شأنها ترويع الناس وإثارة الهلع بينهم عبر وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي؛ فعبارة «ترويع الناس وإثارة الهلع بينهم» عبارة فضفاضة جداً، ويدخل ضمنها طائفة واسعة من الأخبار كالأرقام وتداعيات المرض من مختلف

12 https://bit.ly/3cMwZkK

النواحي وغيرها، كما قد تشمل آلية تعامل الحكومة والجهات المعنية مع هذه الجائحة، وقد يشكل التجريم بهذا الشكل الفضفاض إلى الحد من قدرة وسائل الإعلام بأداء دورها التحليلي والرقابي الذي تكون البلاد بأمس الحاجة إليه في فترات الطوارئ.

لذا يمكن القول إن ما ورد في أمر الدفاع في هذا الشأن يعتبر فرضاً للمزيد من التقييد على حرية التعبير، ومن الممكن أن يمس ممارسة الحق ذاته، بينما كان من الممكن أن يتم التعامل مع الأخبار غير الموثقة أو ما يتم تداوله من فيديوهات ومواد حول هذا الموضوع، وتكون غير صحيحة، أو مبالغ فيها، أو نشر شائعات وأخبار كاذبة من خلال النصوص القانونية الواردة في التشريعات السارية والتي تعتبر كافية.

وفي إطار بحث هذه المسألة، لا يمكن إغفال أن الممارسات السابقة لإصدار أمر الدفاع وحتى لإعلان حالة الطوارئ، قد كثيراً على اللجوء إلى استخدام تشريعات ذات نصوص فضفاضة، مثل قانون منع الإرهاب في التصدي لقضايا الرأي أو النشر، ومحاكمة مرتكبي هذه الأفعال أمام محكمة أمن الدولة، وبالتالي نؤكد هنا على ضرورة عدم اللجوء إلى استخدام التشريعات السارية في غير الموضع التي أرادها لها المشرع. فاللجوء إلى قانون منع الإرهاب على سبيل المثال، والاعتماد على فكرة أن النشر في هذه الظروف يؤدي إلى ترويع الأفراد فيه توسع كبير عن تفسير النصوص الواردة في القانون المذكور، والذي شرع أصلاً للتعاطي مع جرائم الإرهاب وهو غير مختص بجرائم النشر، واللجوء إليه كتكييف أولي يؤدي إلى انعقاد الاختصاص لمحكمة أمن الدولة في مرحلة التحقيق الابتدائي، مما يخرج الممارسة عن النص الدستوري الذي عقد الاختصاص لهذه المحكمة في جرائم محددة على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع فيها.

02

القسم الثاني:

الإجراءات والتدابير الحكومية الواردة في قانون الدفاع الأردني وأوامره وأثرها على حرية التعبير والإعلام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

2 الإجراءات والتدابير الحكومية الواردة في قانون الدفاع الأردني وأوامره وأثرها على حرية التعبير والإعلام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

استناداً للمعايير الحقوقية الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ فإن خبراء رصد حرية التعبير وحرية الإعلام في الأمم المتحدة، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وممثل حرية الإعلام في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبروا في بيان لهم عن «قلقهم من أن بعض الاستراتيجيات التي تضعها الحكومات وخبراء الصحة العامة لحماية صحة وحياة الأفراد من فيروس كوفيد-١٩، قد تنتقص من الحقوق الأساسية»، ودعوا الحكومات إلى «ضمان حماية تلك الحقوق»، مؤكدين على «أن الصحة الإنسانية لا تعتمد على الحصول على الرعاية الصحية فحسب، ولكنها تعتمد على الحصول على معلومات موثوقة بشأن طبيعة التهديدات وطرق حماية النفس والأسر والمجتمع»، واعتبروا أن «حرية التعبير والحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها والمشاركة بها بصرف النظر عن الحدود وفي كل مكان ولكل الناس أساساً لذلك».

وأوصى هؤلاء الخبراء بأهمية أن توفر الحكومات المعلومات الحقيقية بشأن طبيعة تهديد الفيروس، وأهمية توفير معلومات موثوقة وسهلة، وضمان حصول الناس على خدمة الإنترنت في وقت الأزمات والطوارئ، وشددوا على أهمية أن تبذل جهوداً استثنائية لحماية الصحفيين لأنهم يقومون بمهمة ووظيفة ضرورية في ظل ظرف صحي طارئ، وهم حلقة الوصل لإعلام الجمهور بالمستجدات.

وفي ذات السياق دعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» إلى وضع سلامة الصحفيين الذين يقومون بتغطية أحداث كورونا، لا سيما الصحفيين في الخطوط الأمامية إلى توفير أكبر قدر من المعلومات الدقيقة والسليمة للمواطنين.

على ضوء هذه المحددات والمعايير الحقوقية يمكن النظر في التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية خلال الجائحة، وهذا يقتضي باعتقادنا إلى مراجعة تأثيرات قانون وأوامر الدفاع ومدى احترامها للحقوق وخاصة حرية التعبير والإعلام، وعلى وجه التحديد المؤثرات التالية:

- حظر التجول وشموله للإعلاميين والإعلاميات، وإصدار تصاريح مرور للصحفيين والصحفيات.
- وقف طباعة الصحف الورقية.
- ضمان تدفق المعلومات.
- الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين وعلى حرية التعبير.
- تأثير قانون الدفاع على الوضع المهني والمعيشي للصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية.

وتسمح لنا القراءة في تأثيرات قانون الدفاع وما صدر بموجبه من أوامر إلى القول بأن بعض المواد و/أو بنود المواد التي وردت في أوامره قد مست بشكل أو بآخر الحق بحرية الرأي والتعبير والإعلام، وذلك إذا ما تم مقارنتها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وما ورد من قيود على حرية التعبير في مبادئ "سيراكوزا".

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج استطلاع رأي الصحفيين الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين والمخصص لهذا التقرير حول تقييم الصحفيين لتعامل الحكومة مع وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا أظهرت بأن 8.8% من الإعلاميين المستطلعة آراؤهم يجدون أن أداء الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام خلال الجائحة كان ممتازاً، مقابل 17.6% يرون أنه كان ضعيفاً، و35.8% يرونه جيداً، ووصفه 37.7% متوسطاً.

وتالياً عرضاً لتأثيرات قانون الدفاع وأوامره على حرية التعبير والإعلام في الأردن على النحو التالي:

2.1. حظر التجول وتصاريح المرور:

لم تستثني أوامر الدفاع الإعلاميين والإعلاميات من قرارات حظر التجول الشاملة والجزئية، واعتمدت الحكومة على إصدار تصاريح مرور لمجموعة من الصحفيين والصحفيات منذ أول أيام الحظر، واعتمدت في إصدار التصاريح على كشوف الأسماء التي قدمتها المؤسسات الإعلامية المرخصة والمسجلة لدى هيئة الإعلام وفق نسب محددة لكل مؤسسة إعلامية لم يتم الإعلان عنها، ولم تعرف الآلية التي تم اللجوء لها لتحديد احتياجات المؤسسات الإعلامية.

وفي كل الأحوال؛ فإن اعتماد تصاريح المرور يعتبر مهما كانت فعاليته تقييداً على حق الإعلاميين والإعلاميات في الحركة والتنقل لممارسة عملهم دون قيود.

منذ بداية الجائحة ناقشت الحكومة بشكل محدود الآلية التي يجب أن تعتمدها للسماح للصحفيين والصحفيات بالحركة خلال حظر التجوال، وكانت هناك عدة أفكار أبرزها ما يلي:

- اعتماد البطاقة الصحفية الصادرة عن المؤسسات الإعلامية كوثيقة تسمح لحاملها بالتحرك والعمل.
- اعتماد بطاقة الصحفيين الصادرة عن نقابة الصحفيين.
- إصدار تصاريح خاصة عن هيئة الإعلام.

واختارت الحكومة اعتماد التصاريح الخاصة الصادرة عن رئاسة الوزراء والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وكانت في البداية ورقية، ثم تحولت إلى إلكترونية، ويشير مدير هيئة الإعلام ذيب القرالة في حديث خلال لقاء نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين عن السياسات الإعلامية وشارك بها متحدثاً وزير الدولة لشؤون الإعلام إلى أنهم أصدروا تصاريح لـ 279 مؤسسة إعلامية أردنية وعربية وأجنبية، كما أصدروا في الست ساعات الأولى من الحظر 900 تصريحاً للصحفيين والصحفيات.

لم يحظى توجه الحكومة بإصدار تصاريح خاصة بكامل القبول، وتلقى مركز حماية وحرية الصحفيين شكاوى واحتجاجات من بعض الصحفيين والصحفيات بعدم حصولهم على تصاريح مرور وتنقل، وبأن هذا الأمر يؤثر على عملهم، في المقابل يقول القرالة أن هيئة الإعلام أجرت دراسة حول نسبة الرضا عن منح التصاريح جاء فيها ما نسبته 95% من الصحفيين/ ات الذين منحوا تصاريح قد عبروا عن رضاهم، والـ 5% المتبقين لم يكونوا معترضين على نظام التصاريح، بل كانت لديهم رغبة في الحصول على تصاريح أكثر.

لكن مالك ومدير عام قناة رؤيا المستقلة فارس الصايغ يرى أن نظام التصاريح للمرور لوسائل الإعلام كان مجحفاً بحق قناة رؤيا التي منحت ـ حسب قوله ـ 40 تصريحاً لكل البرامج والأخبار، ثم منحت من 10 إلى 15 تصريحاً كل أسبوعين حتى انتهاء شهر رمضان، ولم تكن لدى القناة سوى 50% من التصاريح للعاملين والعاملات في القناة، الأمر الذي دفعهم لإلغاء بعض البرامج.

لقد كان لدى الحكومة مخاوف من اعتماد بطاقات المؤسسات الإعلامية خشية إعطائها لغير المستحقين خاصة مع غياب الرقابة الكافية على إصدارها، وبذات الوقت فإن اعتماد بطاقة عضوية نقابة الصحفيين تحرم المئات من العاملين في وسائل الإعلام ممن هم ليسوا أعضاء في النقابة من حقهم بالعمل، ولهذا فإن الحكومة لجأت إلى التصاريح التي تصدرها، ولكن المعايير التي اعتمدت عليها في إصدار هذه التصاريح لم تكن واضحة وشفافة، ولم تفحص عدالتها، فقد اشتكت مؤسسات إعلامية أن عدد التصاريح التي منحت لها لا تكفي لتسيير عملها، في حين تم تداول معلومات عن منح تصاريح بعدد كبير لمؤسسات إعلامية أخرى.

ومن خلال البحث والمتابعة؛ يعتقد مركز حماية وحرية الصحفيين أن منح وإصدار تصاريح الحركة والمرور لم يعتمد على معايير واضحة ومعلنة وشفافة، وهو ما علق به المحامي "مروان سالم" خلال مشاركته في مناقشة السياسات الحكومية مع وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا بقوله "هناك مشكلة في منح التصاريح وعدم المساواة في منحها"، وعلق الصحفي المتخصص بقضايا حقوق الإنسان "محمد شما" أن الصحفيين يواجهون مشكلة، والصحفيون المستقلون يواجهون مشكلة أكبر في الحصول على تصاريح الحركة والمرور، لأنهم غير مشمولين من قبل مؤسساتهم الإعلامية بالتصاريح، ويعانون كذلك من مشكلة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها.

وبمقابل 50% نسبة التصريحات التي منحت إلى قناة رؤيا المستقلة، قال الزميل مكرم الطراونة رئيس تحرير جريدة الغد اليومية بحسب المقابلات التي أجراها المركز لغايات إعداد هذا التقرير مع عدد مع مدراء مؤسسات الإعلام أن "تصاريح الحركة والمرور شكلت عائقاً أمام تنقل جميع الصحفيين والصحفيات خلال الجائحة"، مبيناً أن "جريدة الغد حصلت على 20 تصريحاً في بداية الأزمة ثم أصبح لديها 50 تصريحاً وانتهى الأمر بـ 75 تصريحاً يشمل الإعلاميين والإداريين والتقنيين"، بينما علق مدير الأخبار في التلفزيون الأردني الإعلامي أنس المجالي قائلاً أن "مندوبي التلفزيون ومراسليه حصلوا على 140 تصريحاً في بداية الأزمة، وصلت بعدها إلى 180 مخصصة لقسم الأخبار"، وعلق رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون د. محمد المومني أنه فهم من كلام الحكومة بأن التصاريح للجميع دون استثناء، منوهاً إلى أن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ربما حصلت على ما يقارب 600 تصريحاً، فيما علقت الرئيس التنفيذي لقناة المملكة دانا الصباغ أن "قناة المملكة حصلت على 199 تصريحاً دائماً للإعلاميين والإعلاميات الذين يعملون معها، بما فيهم المراسلين في المحافظات، وأصبحوا لاحقاً 205 تصريحاً"، مشيرة إلى أن "التصاريح في الحظر الشامل كانت تبلغ 140 تصريحاً ليومين"، أضف إلى ذلك ما علق به مدير عام وكالة الأنباء الأردنية "بترا" فايق حجازين بقوله أن "الحكومة لا تضع قيوداً على حركة الصحفيين والصحفيات، لقد أعطونا في بترا ما نريد وما نحتاج من تصاريح، ففي أول يوم للحظر زودونا بـ 100 تصريح، وبعد ذلك كل الكادر حصل على تصاريح مرور حركة، وحتى في الحظر الشامل كان لدينا بين (30 ـ 40) يحملون الرقم المتسلسل الذي يتيح لهم الحركة".

إلى ذلك عبر 27% من الصحفيين في استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين حول أداء الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام خلال جائحة «كورونا» عن عدم رضاهم على الإطلاق عن نظام تصاريح الحركة والمرور التي منحت للصحفيين من قبل هيئة الإعلام، وفي المقابل فإن 25.8% أجابوا بأنهم راضون بدرجة كبيرة، في حين أن الأغلبية وبنسبة 46% أجابوا بأنهم راضون بدرجة قليلة ومتوسطة.

وفي ذات السياق أكد غالبية الصحفيين المستطلعة

آراؤهم بأن تصاريح الحركة والمرور شكلت قيداً على حرية عمل الصحفيين ووسائل الإعلام، حيث قال 45.9% منهم أنها تشكل قيداً بدرجة كبيرة و39% منهم أجابوا بأنها تشكل قيداً بدرجة قليلة ومتوسطة، في حين أن 13.8% فقط أجابوا بأنها لا تشكل قيداً على الإطلاق.

وأجاب 76.1% أنهم تقدموا بطلب للحصول على تصريح، وأظهرت النتائج أن 72.4% ممن تقدموا بطلبات حصلوا عليه، في حين أن 27.6% منهم لم يحصلوا على التصريح.

وتعددت الأسباب لدى الصحفيين الذين لم يحصلوا على تصريح مرور، ومن أبرزها:

- محدودية التصاريح لكل مؤسسة إعلامية، وعدم قدرة المؤسسات الإعلامية على طلب التصاريح لجميع العاملين بها.
- عدم استكمال إجراءات تراخيص عمل بعض المؤسسات في الأردن.
- مزاجية مانح التصريح، بالإضافة إلى مزاجية بعض المؤسسات بالتعامل مع الصحفيين لديها.
- عدم انضمام بعض المؤسسات الإعلامية لمؤسسة الضمان الاجتماعي.
- عدم الانتساب لنقابة الصحفيين
- عدم توفر آلية للتواصل مع هيئة الإعلام، وصعوبة التواصل مع الهيئة، وتعذر الاتصال الإلكتروني.
- تعطل الموقع الخاص بالتصاريح.

وينبغي القول أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اهتم في المادة (١٢) منه بالحق في حرية التنقل والإقامة والسفر، وكانت اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية قد وضعت تعليقها العام رقم ٢٧ على المادة (١٢) من العهد المعني بحرية التنقل في دورتها السابعة والستون، وحددت اللجنة القيود التي قد تفرض على الفقرة (٣) من المادة (١٢) والتي تنص على: «لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد».

وأبرز ما أوردته اللجنة في تعليقها على الفقرة المعنية بحرية التنقل والقيود التي قد تفرض على هذا الحق فنورده كما ورد في نص التعليق كما يلي:

§ تنص الفقرة ٣ من المادة ١٢ على ظروف استثنائية يمكن فيها تقييد الحقوق المكفولة بموجب الفقرتين ١ و٢. فالفقرة ٣ تجيز للدولة تقييد هذه الحقوق فقط لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم. ويستوجب السماح بهذه القيود أن ينص عليها القانون، وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية هذه الأغراض، وأن تكون متسقة مع جميع الحقوق الأخرى المعترف بها في العهد.

- لا بد للقانون نفسه من أن يحدد الظروف التي يجوز فيها الحد من الحقوق. ولذا ينبغي أن تحدد تقارير الدول القواعد القانونية التي توضع القيود على أساسها. فالقيود التي لا ينص عليها القانون، أو التي لا تتسق مع متطلبات الفقرة 3 من المادة 12، ستمثل انتهاكا للحقوق المكفولة بموجب الفقرتين 1 و2 من العهد واللتان تنصان على: "1. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته. 2. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

- وينبغي للدول، لدى اعتمادها القوانين التي تنص على القيود المسموح بها في الفقرة 3 من المادة 12، أن تسترشد دائماً بالمبدأ القائل بعدم إعاقة جوهر الحق من جراء القيود؛ ويجب أن تُقْلَب العلاقة بين الحق والقيد، بين القاعدة والاستثناء. وينبغي للقوانين التي تجيز تطبيق القيود أن تستخدم معايير دقيقة، ولا يجوز لها أن تمنح المسؤولين عن تنفيذها حرية غير مقيدة للتصرف حسب تقديراتهم.

- وتشير الفقرة 3 من المادة 12 بوضوح إلى أنه لا يكفي أن تخدم القيود الأغراض المسموح بها؛ فيجب أيضاً أن تكون ضرورية لحمايتها. ويجب أن تتمشى التدابير التقييدية مع مبدأ التناسب؛ ويجب أن تكون ملائمة لتحقيق وظيفتها الحمائية؛ ويجب أن تكون أقل الوسائل تدخلاً مقارنة بغيرها من الوسائل التي يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة؛ ويجب أن تكون متناسبة مع المصلحة التي ستحميها.

- ولا بد من احترام مبدأ التناسب، لا في القانون الذي يحدد إطار القيود وحده، بل أيضاً في تطبيقه من جانب السلطات الإدارية والقضائية. وينبغي للدول أن تكفل سرعة إنجاز أي إجراءات متصلة بممارسة تلك الحقوق أو تقييدها، وأن تكفل توفير الأسباب التي تبرر تطبيق التدابير التقييدية.

- وكثيراً ما أخفقت دول في إثبات أن تطبيق قوانينها المقيدة للحقوق المكفولة في الفقرتين 1 و2 من المادة 12 يتسق مع جميع المتطلبات المذكورة في الفقرة 3 من المادة 12. فتطبيق القيود، في أي حالة فردية، يجب

أن يستند إلى أسس قانونية واضحة، ويجب أن يلبي شرط الضرورة ومتطلبات التناسب.

- ويجب أن يكون تطبيق القيود المسموح بها بموجب الفقرة 3 من المادة 12 متسقاً مع الحقوق الأخرى المكفولة في العهد ومع المبادئ الأساسية للمساواة وعدم التمييز. وبالتالي فإن تقييد الحقوق المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من المادة 12 عن طريق أي تمييز أياً كان نوعه، سواء كان على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو على أساس الوضع الاجتماعي، إنما يشكل انتهاكاً واضحاً للعهد.

بالاطلاع وبمراجعة تعليقات اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية وبإسقاطها على التدابير التي اتخذتها الحكومة الأردنية، يمكن القول أنها لم تقدم توضيحات كافية، ولم تضع أسساً محددة للقيود التي فرضتها على حرية التنقل بما فيهم الإعلاميين والإعلاميات، الأمر الذي لا يتناسب مع القيود المسموح بها بموجب الفقرة 3 من المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية متسقاً مع الحقوق الأخرى المكفولة في العهد ومع المبادئ الأساسية للمساواة وعدم التمييز، وذلك بملاحظة التالي:

- المخاطر على الصحة والسلامة العامة التي يمكن أن يتسبب بها السماح لكافة الصحفيين والصحفيات من حرية الحركة والتنقل لممارسة عملهم.
- المبررات لمنع استخدام تصاريح المرور والحركة للصحفيين خلال الحظر الشامل.
- عدم إعلان المعايير لمنح تصاريح الحركة والمرور للإعلاميين.
- الاتهامات أن الحكومة تساهلت في إعطاء تصاريح المرور للمؤسسات الرسمية، وقيدت هذا الحق للمؤسسات الإعلامية الخاصة.

إن عدم حصول صحفيين/ ات على تصاريح مرور بسبب غياب التوزيع العادل بين قطاعي المؤسسات الإعلامية الحكومي والخاص، إضافة إلى أن اعتماد الحكومة بإعطاء تصاريح المرور للصحفيين في المؤسسات الإعلامية المسجلة والمرخصة لدى هيئة الإعلام فقط لا يراعي مبدأ إعاقة جوهر الحق من جراء القيود؛ والمقصود بالحق هنا هو الحق في حرية التعبير، كما أن الحكومة لم تستخدم معايير دقيقة في منح التصاريح ولم توفر معايير دقيقة أو مبررات قانونية تسمح باستخدام فرض قيود على حرية حركة وتنقل الصحفيين، خاصة وأن الصحفيين/ ات الذين حصلوا على تصاريح مرور التزموا بمعايير وشروط السلامة العامة التي تراعي الحفاظ على سلامتهم الشخصية، وفي هذا الإطار كثفت منظمة الصحة العالمية جهودها في توجيهاتها للحفاظ على الصحة العامة، شاركها في ذلك منظمات الدفاع عن حرية التعبير الدولية والإقليمية التي بقيت طيلة فترة الحظر تدعو الصحفيين/ ات على الالتزام بمراعاة السلامة الصحية في ظل جائحة كورونا من خلال أدلة وإرشادات وحملات التوعية، كما نظم مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع وزارة الصحة حملة توعية خاصة للصحفيين بهذا الشأن.

وتسمح لنا التعليقات على المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً بالقول أن معايير منح تصاريح المرور لم تستند إلى أسس قانونية واضحة، ولم تلبي شرط الضرورة ومتطلبات التناسب.

2.2. وقف طباعة الصحف الورقية:

بتاريخ 17/3/2020 قرر مجلس الوزراء الأردني اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، من بينها وقف طباعة الصحف الورقية كونها تسهم في نقل العدوى، وجاء هذا القرار الحكومي على الرغم من عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى إمكانية انتقال الفيروس من خلال المواد المطبوعة، وقد استمر توقف الصحف منذ تاريخ القرار وحتى عادت للطباعة يوم 2/6/2020، بعد توقف دام لأكثر من شهرين.

وخلال توقف الصحف عن الطباعة فإن عائداتها من الإعلانات المتفق عليها مع الشركات المعلنة والجهات الحكومية توقفت تماماً، ويضاف إلى ذلك توقف عائداتها من المبيعات والاشتراكات ما انعكس على مدخولاتها.

من ناحية أخرى؛ صدرت إشارات كثيرة عن مجالس إدارة وناشري الصحف حول الأضرار التي لحقت بهم جراء التوقف عن الطباعة، وحتى الآن لم تعلن هذه الصحف حجم الأضرار التي تعرضت لها، وبذات الوقت فإن الحكومة لم تتعهد بتعويضها عن الخسائر التي منيت بها بسبب قرارها القسري بالتوقف عن الصدور.

وأصدرت الحكومة قرارها بوقف طباعة الصحف بالاستناد إلى قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، والذي يستمد قوته من نص المادة 124 من الدستور التي تنص على "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية الى الشخص الذي يعينه القانون لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء".

ورغم أن المادة رقم 4/15 من الدستور تنص "لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون"، وأن الفقرة (5) من نفس المادة والتي تنص على "يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني"، إلا أنها لا تنطبق على التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة "كورونا"، فاستخدام الحق الدستوري بإصدار قانون للدفاع وفق منطوق المادة 124 من الدستور، يختلف عن اللجوء لاستخدام المادة (125) من الدستور التي تتيح إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

هذا الجدل يدفع الكثير من خبراء القانون للقول أن الحكومة ذهبت إلى إيقاف صدور الصحف بالاعتماد على النص الدستوري الذي يتيح لها اتخاذ التدابير الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف القوانين، ولهذا قيدت حقوقاً للمواطنين والمواطنات من حق التنقل والسفر، وجواز حجر الناس لأسباب صحية.

قرار الحكومة بوقف الطباعة قد لا يتوافق مع المعايير الدولية لضمان حرية التعبير والإعلام وتعليقات اللجنة المعنية بالعد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي أكدت على أهمية أن تتسم التدابير المتخذة بالضرورة والتناسبية.

على الرغم من ذلك فليس من السهولة حساب التناسبية في مسألة وقف طباعة الصحف ومنع تداولها، فقد منعت عدة دول عربية طباعة الصحف الورقية فيها وهي سلطنة عمان، المغرب، اليمن، والكويت، تونس، سوريا، وأوقفت صحيفة «عكاظ» السعودية نسختها الورقية مؤقتاً، وتوقفت عدة صحف جزائرية، ولكن من خلال رصد سريع على الإنترنت فإن غالبية الصحف الورقية المطبوعة في أوروبا وأميركا استمرت بالطباعة رغم تعرضها للخسائر بسبب الحظر والطلب من الصحفيين العاملين بها العمل من منازلهم.

وفي هذا السياق عبر مالكي ورؤساء تحرير الصحف المطبوعة على وجه الخصوص في النقاشات والمقابلات التي نفذها المركز لغايات إعداد التقرير عن حجم الخسائر التي لحقت بالصحف والتي بلغت نسبتها ما بين 95 ـ 100% نتيجة أوامر الحكومة مع بداية الحظر الصحي بوقف طباعتها لمنع انتقال عدوى فيروس كورونا.

لكن منظمة الصحة العالمية قالت في بيان لها بعد استفسارات وجهت لها حول احتمالية إصابة شخص مصاب بالسلع التجارية "إن احتمالية إصابة شخص مصاب بالسلع التجارية منخفضة، كما أن خطر الإصابة بالفيروس الذي يسبب COVID-19 من عبوة تم نقلها وسفرها وتعرضها لظروف ودرجات حرارة مختلفة منخفض أيضا"، ويمكن أن يؤدي هذا البيان إلى الافتراض بأنه لا توجد فرصة كبيرة لانتشار COVID-19 من خلال الصحف.

2.3. تدفق المعلومات:

مع بدء جائحة كورونا وإعلان حظر التجول وإغلاق المؤسسات العامة والخاصة، فإن حركة الصحفيين تعرضت هي الأخرى لتقييد، وباستثناء الإعلاميين والإعلاميات الذين منحوا تصاريح مرور، فإن البقية تعذر عليهم التنقل، وهذا الأمر انسحب على توقف الحكومة بما فيها وزير الدولة لشؤون الإعلام عن عقد مؤتمرات صحفية لتغطيتها، وأصبحت القناة الوحيدة لمرور المعلومات للصحفيين من وزير الدولة لشؤون الإعلام، ويشاركه بها وزير الصحة إن كانت تتعلق بفيروس "كورونا"، وبشكل أقل لجنة الأوبئة التابعة لوزارة الصحة، ومدير عمليات خلية أزمة الكورونا العميد مازن الفرايا، الأمر الذي حال دون توجيه الأسئلة المباشرة من الصحفيين.

المعلومات لوسائل الإعلام كانت معظمها تأتي من خلال الإيجاز الصحفي اليومي في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وكانت تتسم في الغالب بأنها باتجاه واحد من الحكومة لوسائل الإعلام والجمهور.

ولم يكن الإيجاز الصحفي يعقد بحضور الصحفيين لتوجيه الأسئلة، بل كان يبث فوراً عبر قنوات التلفزة المحلية (قناة المملكة، التلفزيون الأردني، قناة رؤيا، والحقيقة الدولية) التي سمح بتواجد كاميراتهم في مركز الأزمات مكان انعقاد الموجز الصحفي.

يمكن القول مما سبق أن تدفق المعلومات إتسم بالمركزية، وتداول الصحفيين معلومات موثقة عن صدور توجيهات لجميع المسؤولين بما فيهم وزراء بعدم الحديث لوسائل الإعلام بعد أيام من بدء الجائحة، وأثر تناقض بالمعلومات بين المسؤولين، واقتصر حق الحديث في الغالب على وزيري الدولة لشؤون الإعلام والصحة، وانضم لهما مدير لجنة الأوبئة د. نذير عبيدات.

هذه المركزية وغياب وسائل الإعلام عن المشهد وتوقف الأنشطة سمح بتوجيه الاتهامات للحكومة بأنها غير عادلة في التعامل مع وسائل الإعلام، وتمارس المحاباة لمصلحة وسائل إعلام بعينها، في حين تتجاهل وتغيب مؤسسات إعلامية وتحجب عنها بشكل متعمد المعلومات.

أمر الدفاع رقم (8) الذي غلظ العقوبات على من يتهم بترويج الشائعات شكل ضغطاً غير مسبوق على وسائل الإعلام، ودفعها للتريث قبل نشرها

أي معلومة، خاصة فيما يناقض معلومات أجهزة الدولة حول الحالة الوبائية ومعدل الإصابات على سبيل المثال.

حتى مدراء مؤسسات إعلامية (رسمية وعامة) كانوا يخشون بث المعلومات المستقاة من مصادر مؤكدة قبل أن يأخذوا تأكيداً أو تعليقاً من الجهات الحكومية، وهو ما اعتبروه تعطيلاً وتأخيراً لعملهم، ومحاصرة لاستقلالية دورهم في بث المعلومات للجمهور.

ربما شكل توقيف مدير عام ومالك قناة رؤيا فارس الصايغ، ومدير الأخبار في القناة "محمد الخالدي" إثر بث تقرير متلفز اعتبر تحريضاً على خرق أوامر الدفاع تهديداً مباشراً لكل الإعلاميين والإعلاميات، ودفعهم لأخذ الحذر أكثر، وزاد من منسوب الرقابة الذاتية والمسبقة على المحتوى الإعلامي.

وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة لا يوافق على أن سياسات الحكومة لم تكن عادلة في التعامل مع مؤسسات الإعلام، ولا يقر بمركزية الرسالة الإعلامية، ويؤكد في حديثه لمركز حماية وحرية الصحفيين خلال الاجتماع الذي نظمه المركز أنه كان يرد على مئات الاتصالات الصحفية، ويزود الصحفيين بالمعلومات، ويشارك مع وزراء في الحكومة في عشرات اللقاءات التلفزيونية والإذاعية للإجابة على استفسارات الصحفيين والجمهور.

ويعتقد مركز حماية وحرية الصحفيين أن غالبية التعليقات التي أثارها المشاركون في جلسات النقاش والمقابلات التي أجراها لغايات إعداد هذا التقرير في مسألة تدفق المعلومات قد ذهبت للتأشير باتجاه المس بالحق في الوصول إلى المعلومات وتدفقها، وأن تقييد حركة الصحفيين في التنقل والمشاركة في الإيجازات الصحفية للحكومة قد ساهم في ذلك، وقد علق وزير الدولة لشؤون الإعلام بهذا الخصوص قائلاً أن "إجراءات الوقاية والسلامة العامة حالت دون تواجد الصحفيين في الإيجاز الصحفي"، وعلقت الرئيس التنفيذي لقناة المملكة دانا الصباغ بقولها "كنا نواجه أحياناً شحاً في مصادر المعلومات، أو حتى تأخيراً في الرد على أسئلتنا واستفساراتنا أو المشاركة معنا"، واتفق رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون "د. محمد المومني" مع الآراء التي تقول أن المعلومات الواردة من الحكومة لم توضح بشكل كاف، ولم تكن مقنعة، ولم تصل بشكل سلس للناس، وأعطى أمثلة على ذلك في تفسير وتوضيح بعض أوامر الدفاع المتعلقة بالعمل، وأيضاً أسباب الحظر الشامل والتأخر في فتح قطاعات العمل واستمرار الإغلاق.

وعلق الإعلامي "فتح منصور" بقوله أن "كثيراً من القرارات والمعلومات التي تقدمها الحكومة في الإيجاز الصحفي تخلو من التوضيحات أو شروحات او مسببات"، وشاركته في ذلك الصحفية بجريدة الغد اليومية "هديل غبون" بقولها أن "تدفق المعلومات كان متفاوتا ولم يشمل التفاصيل"، وبرأي الخبير في حقوق الإنسان "كمال المشرقي" فإن "الحكومة نجحت في السيطرة على وسائل الإعلام من خلال سيطرتها على اعطاء المعلومات وتوفيرها وكانت مصدر المعلومات الوحيد، وكان هناك شح في المعلومات مما أثر سلبا على أداء وسائل الاعلام"، وقالت رئيسة وحدة العدالة الجنائية/ المركز الوطني لحقوق الإنسان أن "المعلومات كانت من مصدر واحد، وأدى تغييب المعلومة الصحيحة لانتشار الاخبار الزائفة والشائعات"، وباعتقاد مالك قناة رؤيا "فارس الصايغ" فإن "الإيجاز الصحفي كان مغلقاً والمعلومات تذهب باتجاه واحد، وكان من الأفضل لو كان هناك تفاعلية مع وسائل الإعلام"، واعتبر أن "التزام الحكومة بنشر المعلومات كان ناجحاً لكنه ليس كافياً، وأن "بعض المعلومات كانت ناقصة وغير صحيحة"، وأن "الوثائق والمعلومات التي كانت بحوزتنا تكشف وقائع وحقائق غير ما يقال".

في المقابل يعتقد مدير الأخبار في التلفزيون الأردني الإعلامي أنس المجالي أن "السياسات الإعلامية خلال الأزمة كانت متميزة"، وأنه "لأول مرة منذ 4 سنوات يشعر بسلاسة العمل وسرعة الاستجابة في تقديم المعلومات".

ويجدر القول أن نحو 22% من الصحفيين/ ات المستطلعة آراؤهم في الاستطلاع الذي نفذه المركز حول أداء الحكومة مع الإعلام خلال جائحة كورونا يجدون أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية إلى درجة كبيرة، سواءً كانت إلى الجمهور أو وسائل الإعلام، بينما نحو 70% وجدت أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية بدرجة قليلة ومتوسطة سواءً إلى الجمهور أو إلى وسائل الإعلام.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن حصر المعلومات بمصادر محدودة هو أهم التحديات التي واجهت الإعلاميين المستطلعين خلال عملهم الصحفي في ظل جائحة كورونا بنسبة (44%)، يليه عدم القدرة على الحركة دائما لمتابعة القصص والتقارير الصحفية بما نسبته (40.8%)، ثم منع المسؤولين من التصريح لوسائل الإعلام بنسبة (38.9%)، وبعدها توقف المؤتمرات الصحفية بما نسبته (37.7%).

2.4. الأمن المعيشي والوظيفي للإعلاميين/ ات وخسائر المؤسسات الإعلامية:

بالإضافة إلى الخسائر المادية التي تعرضت لها وسائل الإعلام بسبب قرار وقف طباعتها والتراجع في مدخولاتها من الإعلانات، تعرض عدد من الصحفيين/ ات للفصل التعسفي من قبل إدارات مؤسساتهم الإعلامية بدعوى تلك الخسائر التي

منيت بها نتيجة أوامر الدفاع لمواجهة فيروس "كورونا" وغياب أي تعويض لها من قبل الحكومة.

وأثار أمر الدفاع رقم (6) الذي أعلنت عنه الحكومة ونشرته في الجريدة الرسمية بتاريخ 8/4/2020 جدلاً واسعاً أساسه أنه يساهم في تخفيض أجور العاملين حسب فئات مختلفة حمايةً لصاحب العمل[13].

وشكى العديد من الصحفيين/ ات من قرارات الفصل من العمل أو تراجع مدخولاتهم المعيشية التي تعرضوا لها بدعوى مواجهة الجائحة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أوعزت إدارة صحيفة "الرأي" اليومية، يوم 18/5/2020 لمؤسسة الضمان الاجتماعي التي تساهم في الصحيفة، بوقف 59 صحافياً فيها عن العمل مؤقتاً لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020، وعلى خلفية هذا الإيعاز أصدر صحفيون في الجريدة بياناً قالوا فيه أن "إدارة صحيفتهم وزّعت الصحافيين العاملين فيها بقرار من رئيس التحرير إلى ثلاث فئات: فئة تتلقى راتبها بنسبة 100%، وفئة ثانية تتلقى 70% من الراتب، إضافة إلى فئة ثالثة تمّ توقيفها عن العمل مؤقتاً".

وفي 31/5/2020 أصدرت إدارة صحيفة الغد اليومية المستقلة كتباً رسمية موجهة إلى 9 صحفيين/ ات من العاملين لديها تُبلغهم بإيقافهم عن العمل لشهر حزيران 2020، وجاء في تلك الكتب ما نصه: "سنداً لبلاغ رئيس الوزراء الصادر بتاريخ 31/5/2020، وبموجب أمر الدفاع رقم (6)، أودّ إبلاغك أنه تقرّر الطلب منك عدم العمل، اعتباراً من تاريخ 1/6/2020 وحتى 30/6/2020".

وأكد ناشرون ورؤساء مجالس إدارات الصحف اليومية المطبوعة في المقابلات التي أجريت لأغراض إعداد هذا التقرير على أن قرار وقف طباعة الصحف الورقية تحسباً من انتقال عدوى فيروس كورونا أدى إلى خسائر تصل إلى 100% من إيراداتها.

رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور اليومية محمد داودية قال أن "الصحيفة تعرضت لأضرار بعد توقفها عن الطباعة خلال أزمة كورونا بلغت 100%"، وأن "الأضرار التي لحقت بالجريدة بحدود 600 ألف دينار"، وأكد أن "إيرادات المؤسسات الصحفية توقفت، وحتى حقوقنا من الإعلانات الحكومية والبالغة (700) ألف دينار للصحف الثلاث حصلت لاحقاً، وكان نصيب الدستور منها 80 ألف دينار، ولهذا فإننا نجد صعوبة بالغة في تأمين رواتب الموظفين خلال أشهر الجائحة".

وقال داودية "الحكومة وقفت مع عمال المياومة وهذا أمر جيد، ولكنها لم تقف مع الصحف"، واصفاً الأمر بأنه "بعدم الإنصاف لوسائل الإعلام".

من ناحيته طالب رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي اليومية أيمن المجالي الحكومة بالتدخل الفوري لإنقاذ الصحف الورقية، مبيناً أن "ما تحتاجه الصحف ليس قروضاً تزيد من مديونتها، بل أن تقوم الحكومة بدفع رواتب الموظفين لمدة 4 شهور حتى تعود لطبيعتها".

وقال المجالي "الصحف تضررت بشكل مباشر في جائحة كورونا، وعلى الحكومة أن تساندها وتقف معها، فقد ظلت الصحف قناة رئيسية للمعلومات للمجتمع خلال الأزمة".

من جانبه قال رئيس تحرير جريدة الغد اليومية الزميل مكرم الطراونة أن "إدارات الصحف اليومية وجهت رسالة لرئاسة الوزراء طالبتها بتعويضات عن الأضرار التي لحقتها بسبب التوقف عن الطباعة، وما رافق ذلك من توقف لإيراداتها التي بلغت (صفر)".

وأضاف "حتى هذه اللحظة لم تتلق الصحف رداً على كتابها ولا تعرف الموقف منه"، موضحاً أن توقف الصحف الورقية عن الطباعة جاء في أمر الدفاع بالاستناد إلى توصية الأوبئة بأهمية وقف طباعة الصحف لاحتمالية نقلها لعدوى فيروس كورونا".

وأكد ناشر جريدة الغد اليومية محمد عليان أن "الصحافة الورقية كانت من أكثر المتضررين خلال جائحة كورونا"، مؤكداً على "ضرورة مساندتها للتعافي".

وقال عليان "لقد استمرت الصحف اليومية بالصدور دون طباعة، ولكن دون أي إيرادات تقريباً"، منبهاً إلى أن 95% من إيراداتها توقفت إذا ما تم استثناء بعض الإعلانات على الموقع الإلكتروني (On Line)، وبين أن حجم الأضرار المادية التي تكبدتها جريدة الغد خلال أشهر الجائحة تصل إلى ما يزيد عن 600 ألف دينار.

وعلى نحو مشابه؛ أظهرت نتائج الاستطلاع المخصص لهذا التقرير حول أداء الحكومة وتحديات الإعلاميين خلال جائحة "كورونا" أن وسائل الإعلام تواجه تحديات متزايدة خلال الجائحة وعلى الأرجح ستستمر بعدها، حيث يرى غالبية الصحفيين المستطلعين وبنسبة (73.5%) أن أهم تحدي يواجهها هو تراجع الإيرادات المالية، يليه (66%) تراجع الإعلانات التجارية، ومن ثم توقف إمكانية توزيع الصحف والمجلات المطبوعة (51.5%)، ويأتي بعدها كل من تخفيض رواتب ومكافآت الاعلاميين والاعلاميات والتهديد بالاستغناء عن الإعلاميين والإعلاميات على التوالي.

13 http://www.pm.gov.jo/upload/files/Order-Defense-6.pdf

03

القسم الثالث:
رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين

3 رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين الناتجة عن الإجراءات الحكومية لمواجهة فيروس "كورونا" للفترة من 17 آذار/ مارس ولغاية 10 حزيران/ يونيو 2020

تمكن مركز حماية وحرية الصحفيين خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 2020 من رصد نحو 10 حالات انتهاكات بحق الإعلاميين/ ات والمؤسسات الإعلامية، وذلك من خلال برنامجه "عين" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن، إلا أن هذا التقرير يتناول الحالات التي وقعت منذ الإعلان عن قانون الدفاع في 19 آذار/ مارس وحتى نهاية مايو/ أيار من العام، مع الإشارة إلى طبيعة هذه الحالات التي ارتبطت في تغطية ما يتعلق من شؤون اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في ظل جائحة "كورونا" فقط.

وفي هذا السياق وثق برنامج "عين" 4 حالات تضمنت باعتقاد الراصدين في البرنامج على 17 انتهاكاً، وتعرض لها 4 صحفيين وإعلاميين، منها 3 حالات فردية تمثلت بـ توقيف مدير عام قناة رؤيا «فارس الصايغ» ومدير أخبارها «محمد الخالدي»، واعتقال مراسل التلفزيون البنغالي «كبير حسين سالم» أو ما يعرف «سليم عكاش» بسبب تقرير عن الظروف المعيشية لعمّال بلاده في الأردن أثناء حظر التجول، والاعتداء على مصور صحيفة الغد اليومية «محمد المغايضة» ومنعه من تغطية حدث وصول طلبة أردنيين عائدين من الخارج بسبب جائحة «كورونا»، وحالة جماعية واحدة تمثلت بتعميم وجه إلى مديرية الشؤون الصحية ومدراء المستشفيات بمنع التصريح لوسائل الإعلام إلا بموافقة وزارة الصحة.

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد الحالات		
		فردية	جماعية	المجموع
17	4	3	1	4

وأما الانتهاكات التي يعتقد فريق "عين" أنها وقعت في الحالات المرصودة فتمثلت بتكرار "حجز الحرية" 4 مرات، وتكرار كل من انتهاكات "التحقيق الأمني، المحاكمة غير العادلة، والتوقيف التعسفي" مرتين، فيما وقعت لمرة واحدة انتهاكات "المنع من الإقامة، الاعتقال التعسفي، المنع من التغطية، المضايقة، الاعتداء الجسدي، الإصابة بجروح والمنع من النشر والتوزيع".

ويعتقد فريق "عين" أن جميع الانتهاكات المرصودة والبالغة 17 انتهاكاً قد مست خمسة من الحقوق الأساسية بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، جاء أعلاها المس بالحق في الحرية والأمان الشخصي

NO	نوع الانتهاك	التكرار
1.	حجز الحرية	4
2.	التحقيق الأمني	2
3.	المحاكمة غير العادلة	2
4.	التوقيف التعسفي	2
5.	المنع من الإقامة	1
6.	الاعتقال التعسفي	1
7.	المنع من التغطية	1
8.	المضايقة	1
9.	الاعتداء الجسدي	1
10.	الإصابة بجروح	1
11.	المنع من النشر والتوزيع	1
	المجموع	17

من خلال انتهاكات حجز الحرية والتوقيف والاعتقال التعسفيين والتي تكررت 7 مرات وشكلت نسبتهم 46.7% من مجموع الانتهاكات، ثم الانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام ثانياً والتي تكررت 5 مرات من خلال التحقيق الأمني والمنع من التغطية والمضايقة والمنع من النشر والتوزيع وشكلت نسبتها 20% من مجموع الانتهاكات المرصودة.

وباعتقاد فريق "عين" فإن المس في الحقوق في مجال القضاء من خلال المحاكمات غير العادلة إلى جانب المس في الحق بالسلامة الشخصية وعدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من خلال انتهاكي الاعتداء الجسدي والإصابة بجروح جاءت ثالثاً، فيما حل رابعاً وأخيراً المس بالحق في الإقامة الذي تعرض له مراسل التلفزيون الرسمي البنغالي على خلفية عن أوضاع العمال البنغاليين المقيمين في الأردن وقت حظر التجول.

وينبغي القول أن نتائج استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين لغايات إعداد هذا التقرير أظهرت بأن 25.8% من الصحفيين المستطلعين قد تعرضوا لتجاوزات وانتهاكات خلال جائحة كورونا، وقد تصدر حجب المعلومات قائمة الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون بنسبة 37.3%، يليه المنع من الحركة والعمل خلال حظر التجول بنسبة 35.3%، وقد ذكر الصحفيون العديد

من الانتهاكات التي يعتقدون أنهم تعرضوا لها، وتتلخص بـ: الاعتقال والتوقيف التعسفي، الفصل التعسفي، التهديد بالإيذاء، المضايقة، منع طباعة الصحف، حجز الحرية، رفض الترخيص، الرقابة مسبقة، حجب موقع الكتروني، حجب المعلومات، المنع من التغطية، الاعتداء اللفظي، التحريض، مصادرة أو حجز أدوات العمل، الإضرار بالأموال، المنع من البث الإذاعي والتلفزيوني، الحرمان من محاكمة عادلة، المنع من النشر، المعاملة القاسية والمهينة، حجز الوثائق الرسمية، المنع من العمل الإعلامي، التحقيق الأمني، الإصابة بجروح، المنع من الحركة والعمل خلال حظر التجول.

الحقوق الإنسانية المعتدى عليها

وتالياً عرضاً موجزاً للانتهاكات المرصودة، علماً أن فريق "عين" لا يزال مستمراً في عملية التوثيق والتأكد من صحة الأدلة التي توافرت لديه بشأن هذه الحالات، وذلك على النحو التالي:

الرتبة	الحق المعتدى عليه	التكرار	٪
.1	الحق في الحرية والأمان الشخصي	7	46.7%
.2	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	5	20%
.3	الحقوق في مجال شؤون القضاء	2	13.3%
.4	الحق في السلامة الشخصية وعدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	2	13.3%
.5	الحق في الإقامة والتنقل والسفر	1	6.7%
	المجموع	17	100%

3.1. توقيف مدير عام قناة رؤيا "فارس الصايغ" ومدير أخبارها "محمد الخالدي"

بتاريخ 9/4/2020 أصدرت النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة قرارا بتوقيف كلّ من مالك قناة رؤيا الإخبارية "فارس الصايغ" ومدير الأخبار ومقدّم برنامج "نبض البلد" في القناة الإعلامي "محمد الخالدي" 14 يوماً، وباشرت النيابة بالتحقيق معهما على خلفية بث إحدى المواد الاعلامية والتي بثت أيضاً على منصات مواقع التواصل الاجتماعي، واسندت لهما تهمة تعريض سلامة الأردنيين للخطر خلافاً للمواد (2، 3، 4) من قانون منع الإرهاب، وكذلك مخالفة أوامر الدفاع ببث تقارير تحض على خرق حظر التجول.

وكانت القناة قد بثت تقريراً مصوّراً تضمّن مقابلات أجريت مع مواطنين أردنيين يشكون تردّي وضعهم الاقتصادي بسبب حظر التجوّل، وتضمنت إحدى المقابلات في التقرير المصور تعليقاً مع أحد المواطنين عبر فيه عن إمكانية أن يؤدي الوضع الاقتصادي بالمواطنين إلى السرقة والتجارة بالمخدرات في حال لم يتمّ فكّ حظر التجوّل، الأمر الذي أثار ضجة على مواقع التواصل الاجتماعي والرأي العام، وهو ما اعتبرته الأجهزة الأمنية "مسيئاً إلى جهود الدولة الأردنية في مواجهتها لتداعيات أزمة فيروس كورونا على الأردن".

وبتاريخ 12/4/2020 وافقت محكمة أمن الدولة على إطلاق سراح الصايغ والخالدي بكفالة، ولا تزال القضية بحوزة مدعي عام محكمة أمن الدولة حتى لحظة إطلاق هذا التقرير.

3.2. اعتقال مراسل التلفزيون البنغالي "كبير حسين سالم" أو ما يعرف "سليم عكاش" بسبب تقرير عن الظروف المعيشية لعمّال بلاده في الأردن أثناء حظر التجول

بتاريخ 14/4/2020 أوقفت الأجهزة الأمنية مراسل التلفزيون الرسمي البنغالي في الأردن "كبير حسين سالم" Kabir Hossain Salim، وذلك على خلفية تقرير صحفي تطرّق خلاله إلى المشكلات المعيشية التي يعاني منها العمال البنغاليون في الأردن من جرّاء تبعات قرار حظر التجول الوارد في أمر الدفاع رقم (٢).

وحسب المعلومات التي تمكن فريق برنامج "عين" من رصدها وتوثيقها، فقد ألقت عناصر أمنية بلباس مدني القبض على سالم من أمام منزله بعد أيام من بث التقرير على التلفزيون الرسمي البنغالي، وأحيل إلى مدعي عام عمان الذي أمر بتوقيفه 14 يوماً بتهمة مخالفة قانون الاتصالات، وجاء توقيفه على خلفية اتهامات بشكوى قُدّمت بحقه من السفارة البنغالية في عمّان، بسبب انتقاداته لحكومة بلاده وسفارتها في عمان لإهمالها آلاف العمل من بنغلاديش الذين يعانون بسبب الحظر والإغلاق في الأردن.

أُخلي سبيل سالم وتمت إعادته للحاكم الإداري الذي أمَر بإبعاده، وبقي رهن التوقيف الإداري لحين تنفيذ قرار الإبعاد، وذلك في الوقت الذي لم يتمكن فيه من اللجوء للقضاء لإلغاء الإبعاد بسبب تعطل المحاكم بذريعة الحد من انتشار فيروس "كورونا"، كما لم يُمنح حقه بوجودِ محامٍ معه أثناء التحقيق، وما يزال موقوفاً حتى إعداد هذا التقرير.
وكان التلفزيون البنغالي الرسمي قد نشر بتاريخ

4/4/2020 تقريراً لمراسله الصحفي المقيم في عمان "حسين سالم" تحت عنوان "حوالي 30 ألف مغترب بنغلاديشي في أزمة غذائية حادة في الأردن[14]"، كما حصل فريق عين على وثيقة رسمية مذيلة بختم سفارة بنغلادش في الأردن تثبت أنه يعمل لصالح تلفزيون بنغلادش BANGLA TV LIMITED.

مركز حماية وحرية الصحفيين أطلق حملة اتصالات مع الحكومة وخاصة وزير الدولة لشؤون الإعلام لضمان إخلاء سبيله وهو ما حدث، لكن أعيد توقيفه بناء على أوامر إبعاد صادر بحقه لمخالفته قانون الإقامة، وطالب المركز الحكومة بإعطائه مهلة لتصويب أوضاعه حماية له ولعائلته ووقف قرار إبعاده.

3.3. الاعتداء على مصور صحيفة الغد اليومية "محمد المغايضة" ومنعه من تغطية حدث وصول طلبة أردنيين عائدين من الخارج بسبب جائحة "كورونا"

ادعى المصور الصحفي بجريدة الغد اليومية "محمد المغايضة" في شكوى قدمها لمركز حماية وحرية الصحفيين أنه تعرضه للمضايقة ومنع التغطية والاعتداء الجسدي وحجز الحرية على خلفية قيامه بتغطية مناسبة استقبال طلبة أردنيين كانوا عالقين خارج الأردن بسبب جائحة "كورونا".

وفي التفاصيل أفاد المغايضة أنه "بتاريخ 5/5/2020 ومن خلال التنسيق بين الإعلاميين وإدارة التوجيه المعنوي التابعة للجيش لتغطية استقبال الطلاب الأردنيين العالقين في الخارج إثر أزمة كورونا لتغطية الاستقبال من داخل مطار الملكة علياء الدولي، وحين وصول الإعلاميين تم تغيير خطة التغطية من قبل التوجيه المعنوي بحيث تم تحويل جميع الإعلاميين لمنطقة تبعد 10 كيلو متر عن المطار تقريباً وهي بوابة الشحن الجوي للمطار".

وتابع بالقول "من هناك تم إبلاغنا أنه (عليكم تصوير هبوط الطائرة وخروج الباصات فقط من الخارج، مع التحفظ على منع دخولنا، وبعد ذلك مقابلة وتصريح للإعلاميين من قبل مدير أمن المطارات".

وأضاف "وبعد هبوط الطائرة الأولى انتظرنا لساعات ولم تخرج الباصات من بوابة الشحن الجوي، وبعد ذلك هبطت الطائرة الثانية، وبعد هبوطها بساعة ونصف من الانتظار لم يخرج أي باص من نفس البوابة، وقد سبب ذلك انسحاب عدد من الزملاء الإعلاميين من وسائل إعلامية عديدة من التغطية، فيما فضل زملاء آخرين الانتظار".

وتابع المغايضة إفادته بالقول "بعد ذلك أخبرنا أحد أفراد الأمن العام أن عملية الإخلاء وخروج الطلاب سوف تتم من داخل مدرج المطار، ولم يكن هذا الأمر متفق عليه في التنسيق مع مدير التوجيه المعنوي، ولم نعترض أبداً على ذلك".

وقال "عندما بدأت بالتغطية لصحيفة الغد قمت بالتقاط العديد من الصور، وبعدها بدأت البث المباشر بخاصية LIVE لصفحة الجريدة الرسمية على فيسبوك، مع مراعاة أخذ الحيطة والحذر واتباع إجراءات السلامة، حصل نقاش حاد بيني وبين أحد الضباط لاعتراضه على البث المباشر الذي أقوم به، علماً أن العديد من الزملاء كانوا متواجدين في تغطية مباشرة، وبعد ذلك تم منعي من تغطية استقبال الطلاب الأردنيين القادمين من الخارج من قبل قوات أمن وحماية المطار بأمر مباشر من الضابط، والسبب حسب قولهم أنه لا يجوز تصوير بث مباشر لاستقبال الطلاب".

وأشار المغايضة أن "أفراد الأمن قاموا بإخراجي من حرم المطار بالقوة، وتعرضت للاعتداء بالضرب الذي تسبب برضوض وجروح في اليد والكتف".

3.4. تعميم إلى مديرية الشؤون الصحية ومدراء المستشفيات بمنع التصريح لوسائل الإعلام إلا بموافقة وزارة الصحة

بتاريخ 13/5/2020 أصدرت وزارة الصحة تعميماً موجهاً لمديرية الشؤون الصحية ومدراء المستشفيات يمنعهم من التصريح لأية وسيلة إعلامية إلا بعد موافقة الوزارة على ذلك.

وقال وزير الصحة "سعد جابر" في تصريحات صحفية لوسائل الإعلام على خلفية هذا التعميم أن "القرار يهدف إلى الحيلولة دون الوقوع في متاهات التضارب في المعلومات، تحسباً لإحداث حالة من الإرباك في الأخبار المتعلقة بتطورات فيروس كورونا في الأردن".

ويعتقد فريق "عين" أن قرارات حظر النشر في القضايا التي تشغل الرأي العام تشكل مساً بحرية الرأي والتعبير والإعلام ومخالفة للمادة 15 (1) من الدستور الأردني، إلى جانب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي يعتبر الأردن طرفًا بها والتي تنص على "حرية التماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو أية وسيلة أخرى يختارها".

14 https://bit.ly/2UNWsEl

04

القسم الرابع:
استطلاع رأي الصحفيين:
التحديات التي واجهت الإعلاميين والإعلاميات في الأردن خلال جائحة كورونا

4 إستطلاع رأي الصحفيين: التحديات التي واجهت الإعلاميين والإعلاميات في الأردن خلال جائحة كورونا

نفذ مركز حماية وحرية الصحفيين لغايات إعداد هذا التقرير استطلاع رأي عام لعينة عشوائية من الصحفيين/ات العاملين/ات في مؤسسات إعلامية محلية متنوعة (إعلام ورقي - إلكتروني - مرئي ومسموع)، ومن قطاعات مختلفة (حكومي - عمومي - مستقل)، وذلك بهدف الاطلاع على مواقفهم تجاه التحديات التي واجهوها في عملهم الإعلامي، والمشكلات والانتهاكات التي تعرضوا لها، ومدى التزام الحكومة بالتعامل مع الإعلام بحياد ومصداقية وشفافية خلال جائحة كورونا، بالإضافة إلى تقييم آلية تدفق المعلومات خلال الجائحة.

وأجري الاستطلاع في الفترة ما بين 24/5 ولغاية 1/6/2020، وشارك فيه 159 صحفياً وصحفية، واستخدم في سبيل تحقيق هذا الاستطلاع استمارة معلومات وزعت إلكترونياً على الصحفيين المشاركين في الاستطلاع التزاماً بمعايير الصحة والسلامة العامة، وذلك من خلال استخدام برنامجGoogle Forms.

وتوزعت استفسارات الاستطلاع على 6 محاور تضمنت على 17 سؤالاً مباشراً، وذلك على النحو التالي:

1. تعامل الحكومة مع وسائل الإعلام.
2. ضمان تدفق المعلومات.
3. تصاريح المرور والحركة.
4. التحديات والمشكلات التي تواجه عمل الإعلاميين في ظل جائحة كورونا.
5. الانتهاكات والتجاوزات.

توجهات دعم وسائل الإعلام بعد جائحة كورونا.

وقد توزع المشاركين في العينة على النحو التالي:

إعلام حكومي				إعلام عمومي				إعلام خاص				المجموع
18				16				125				159
11.3%				10.1%				78.6%				100%
مكتوب	مسموع	مرئي	الكتروني	مكتوب	مسموع	مرئي	الكتروني	مكتوب	مسموع	مرئي	الكتروني	المجموع
0	4	9	5	0	5	11	0	45	10	23	47	159
0%	22.2%	50%	27.8%	0%	31.25%	68.75%	0%	36%	8%	18.4%	37.6%	
النسبة المئوية من العينة الكلية				النسبة المئوية من العينة الكلية				النسبة المئوية من العينة الكلية				المجموع
0%	2.5%	5.7%	3.1%	0%	3.1%	6.9%	0%	28.3%	6.3%	14.5%	29.6%	100%

وتراوحت أعمار المشاركين في عينة الاستطلاع من 25 عاماً وحتى 70 عاماً، وبنسبة 73% للذكور و27% للإناث.

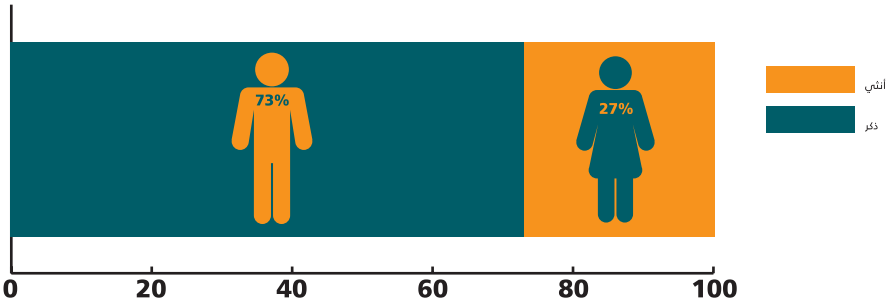

وتالياً قراءة وتحليل لنتائج الاستطلاع موزعاً على محاوره الستة على النحو التالي:

4.1. تعامل الحكومة مع وسائل الإعلام:

أظهرت نتائج الاستطلاع بأن 8.8% الإعلاميين المستطلعة آراؤهم يجدون أن أداء الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا كان ممتازاً، بينما 17.6% منهم يرون أنه كان ضعيفاً، وأظهر أغلبية الإعلاميين والإعلاميات رضاهم، حيث اعتبر 35.8% أداءها جيداً ووصفه 37.7% منهم متوسطاً.

وبتدقيق الأرقام فإن من اعتبر الأداء ممتازاً وجيداً يشكلون 44.6%.

وحين سئل الإعلاميين والإعلاميات عن تقييمهم لنجاح الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا فإن 13.8% اعتبروها نجحت بدرجة كبيرة، وبالاتجاه الآخر فإن 8.2% اعتبروها أخفقت ولم تنجح إطلاقاً، وتدرجت وتنوعت باقي الاجابات، فأفضل من قيموا نجاحها كان بدرجة متوسطة وبنسبة 54.1%، ومن نظروا له على أنه قليل بلغوا 23.9%.

السؤال الأول: كيف تقيّم/ين أداء الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا؟

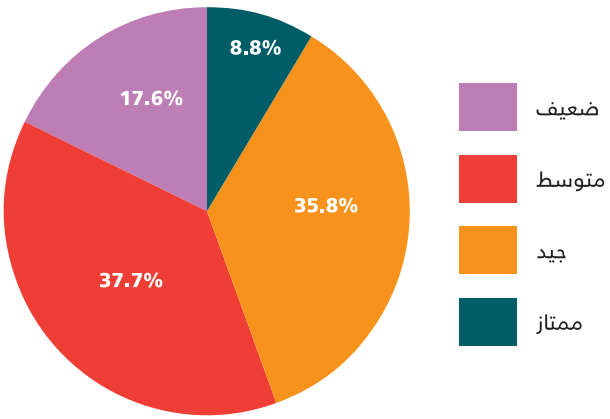

السؤال الثاني: إلى أي درجة تعتقد/ين أن الحكومة نجحت في التعامل مع وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا؟

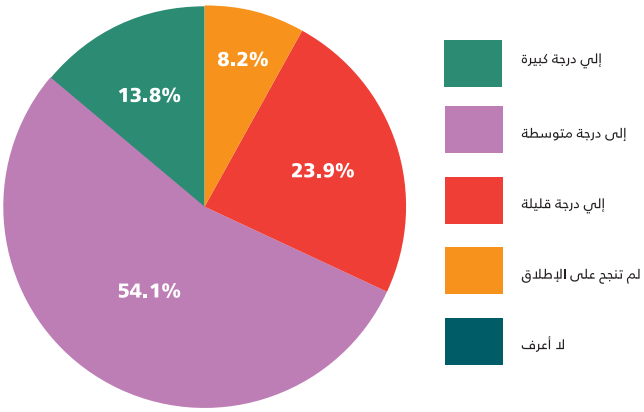

4.2. ضمان تدفق المعلومات:

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن حوالي 22% فقط من الصحفيين والصحفيات المستطلعة آراؤهم يجدون أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية إلى درجة كبيرة سواءً كانت إلى الجمهور أو وسائل الإعلام بينما معظم الإجابات وبنسبة 70% تقريباً وجدت أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية بدرجة قليلة ومتوسطة سواءً إلى الجمهور أو وسائل الإعلام.

السؤال الثالث: إلى أي درجة تعتقد/ين أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية إلى الجمهور؟

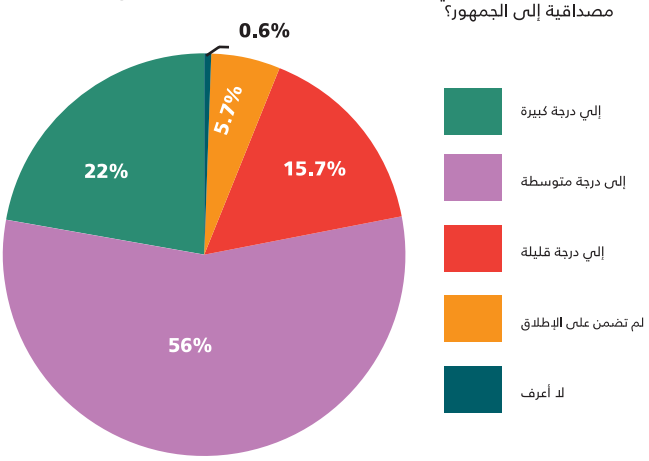

السؤال الرابع: إلى أي درجة تعتقد/ين أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية إلى وسائل الإعلام؟

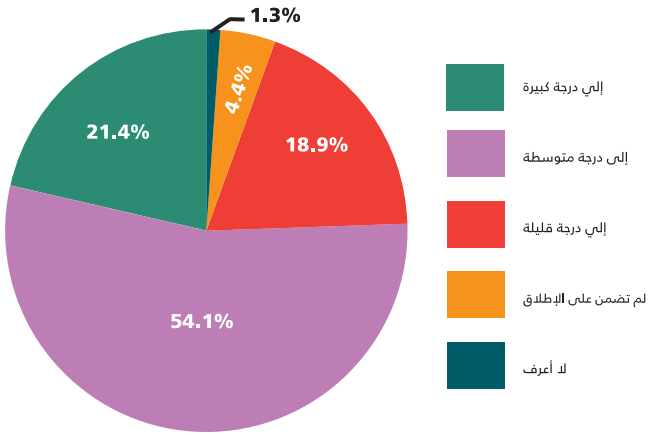

ويرى 25.8% من الصحفيين أن التزام الحكومة بتقديم إيجاز صحفي يومي غير كافٍ على الإطلاق للإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم، بينما 13.8% فقط وجدوا أنه كافٍ إلى درجة كبيرة.

وظهر هذا واضحاً عند سؤالهم عما إذا كان على الحكومة أن تستمر بعقد المؤتمرات الصحفية خلال الجائحة حيث قال 85.5% منهم نعم بينما فقط 11.3% منهم أجابوا بـ «لا».

السؤال الخامس: إلى أي درجه ترى/ين أن التزام الحكومة بتقديم إيجاز صحفي يومي كاف للإجابة عن أسئلة واستفسارات الإعلاميات والإعلاميين؟

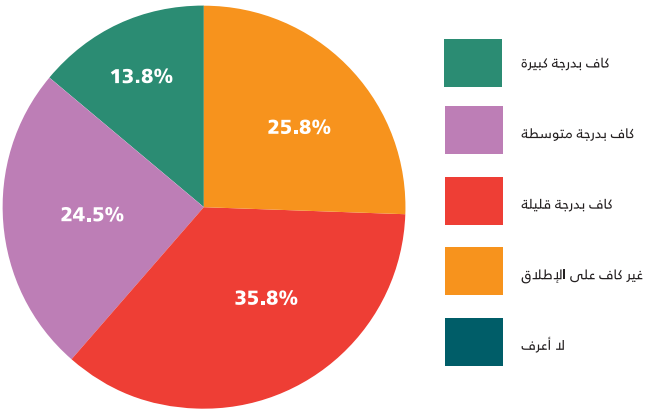

السؤال السادس: هل كان على الحكومة أن تستمر في عقد المؤتمرات الصحفية خلال جائحة كورونا؟

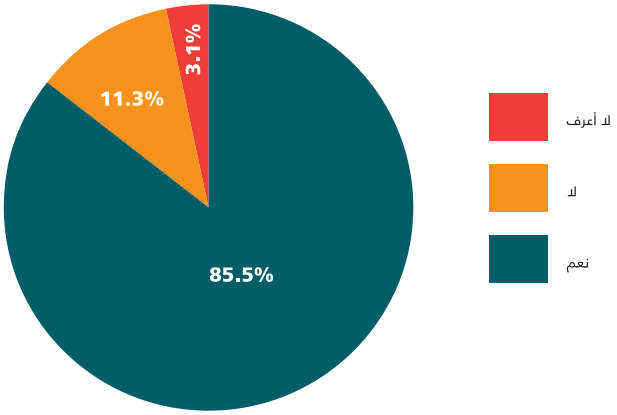

4.3. تصاريح المرور والحركة:

وعبر 27% من الصحفيين المستطلعة آراؤهم عن عدم رضاهم على الإطلاق عن نظام تصاريح الحركة والمرور التي منحت للصحفيين من قبل هيئة الإعلام، وفي المقابل فإن25.8% منهم أجابوا بأنهم راضون بدرجة كبيرة، في حين أن الأغلبية وبنسبة 46% أجابوا بأنهم راضون بدرجة قليلة ومتوسطة.

وفي ذات السياق أكد غالبية الصحفيين المستطلعة آراؤهم بأن تصاريح الحركة والمرور شكلت قيداً على حرية عمل الصحفيين ووسائل الإعلام حيث قال 45.9% منهم أنها تشكل قيداً بدرجة كبيرة و39% منهم أجابوا بأنها تشكل قيداً بدرجة قليلة ومتوسطة، في حين أن 13.8% فقط أجابوا بأنها لا تشكل قيداً على الإطلاق.

وأجاب 76.1% من الصحفيين المستطلعة آراؤهم أنهم تقدموا بطلب للحصول على تصريح، وأظهرت النتائج أن 72.4% ممن تقدموا بطلبات حصلوا عليه في حين أن 27.6% منهم لم يحصلوا على التصريح. وعند سؤالهم عما إذا كانوا يعرفون أسباب عدم حصولهم على التصريح فقد تنوعت اجاباتهم ويمكن ذكر أهمها:

1. محدودية التصاريح لكل مؤسسة إعلامية وعدم قدرة المؤسسات الإعلامية على طلب التصاريح لجميع العاملين بها.
2. عدم استكمال إجراءات تراخيص عمل بعض المؤسسات في الأردن
3. مزاجية مانح التصريح بالإضافة إلى مزاجية بعض المؤسسات بالتعامل مع الصحفيين لديها.
4. وكالة غير مسجلة لدى هيئة الإعلام
5. بسبب عدم انضمام بعض المؤسسات الإعلامية لمؤسسة الضمان الاجتماعي
6. العمل بشكل مستقل، وعدم اشتراك البعض بالضمان الاجتماعي
7. ضعف نقابة الصحفيين
8. عدم الانتساب لنقابة الصحفيين
9. عدم توفر آلية للتواصل مع هيئة الاعلام وصعوبة التواصل معهم واعتماد أساليب تقليدية للتعامل مع وسائل الإعلام. وتعذر الاتصال الإلكتروني
10. تعطل الموقع الخاص بالتصاريح
11. عدم معرفة الأسباب

السؤال السابع: إلى أي درجة أنت راض/ية عن نظام تصاريح المرور والحركة التي منحت للصحفيين والصحفيات من قبل هيئة الإعلام؟

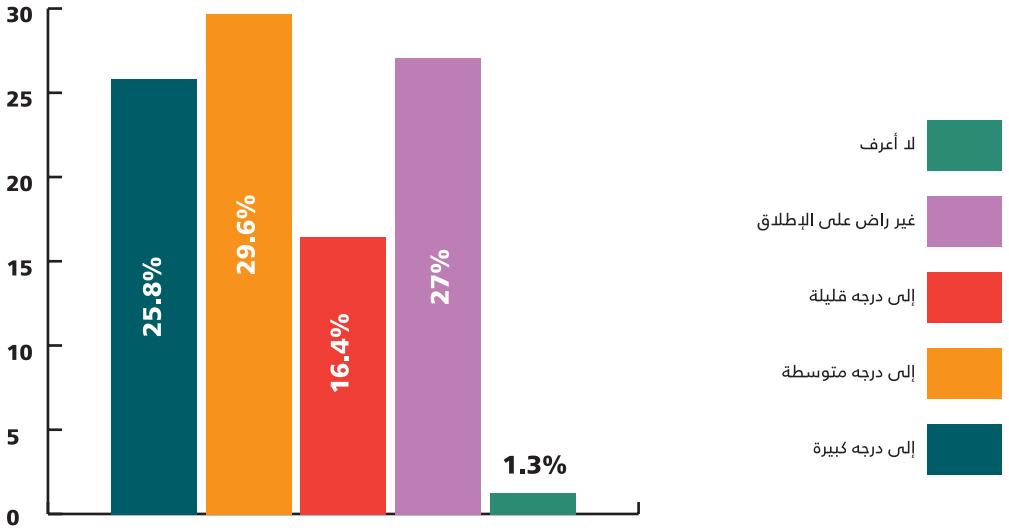

السؤال الثامن: إلى أي درجة ترى/ين أن تصاريح المرور والحركة تشكل قيدا على حرية عمل الصحفيين والصحفيات ووسائل الإعلام؟

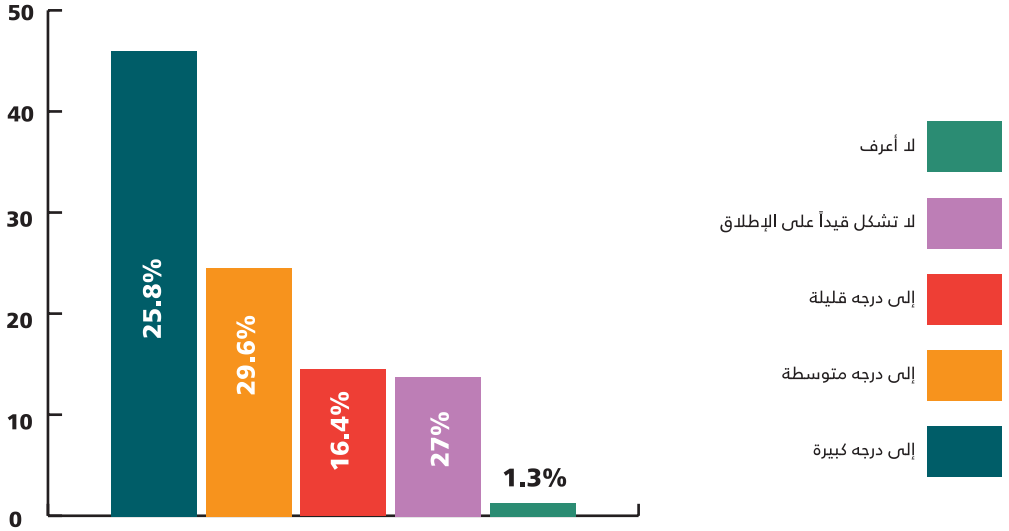

السؤال التاسع: إلى أي درجة تعتقد/ين أن تصاريح المرور والحركة التي منحت للصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية منحت بشكل عادل ومنصف؟

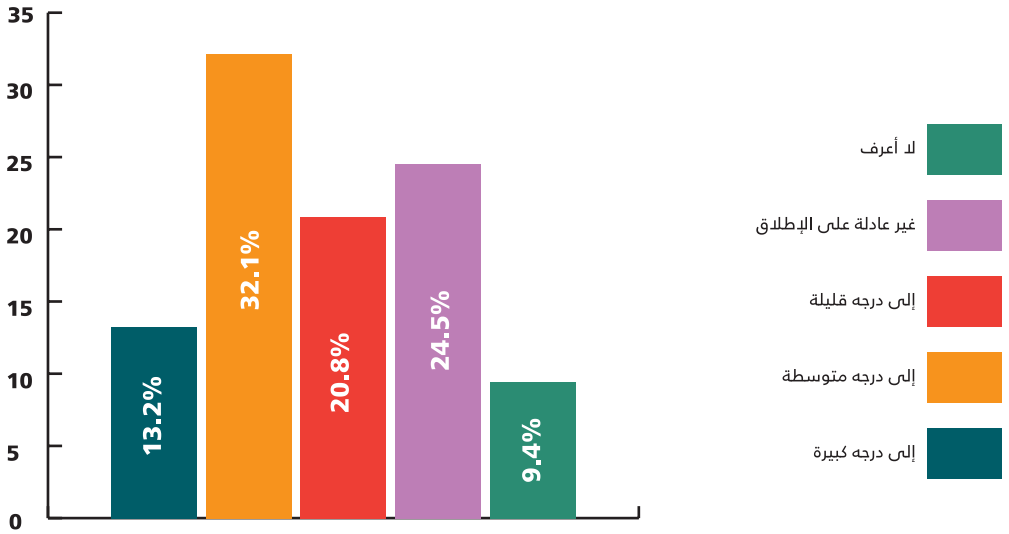

السؤال العاشر: هل تقدمت بطلب تصريح مرور وحركة؟

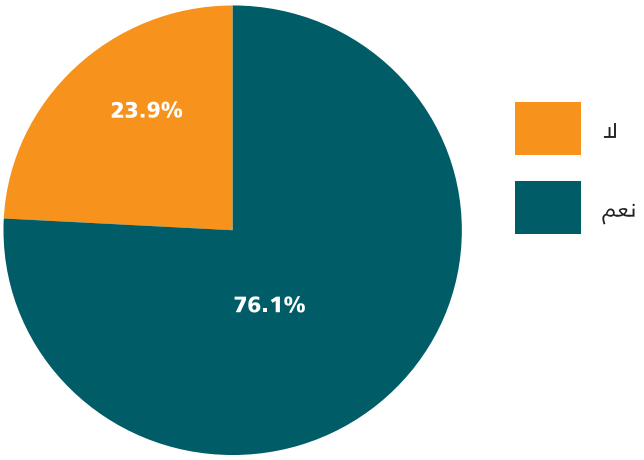

السؤال الحادي عشر: هل حصلت على تصريح مرور وحركة؟

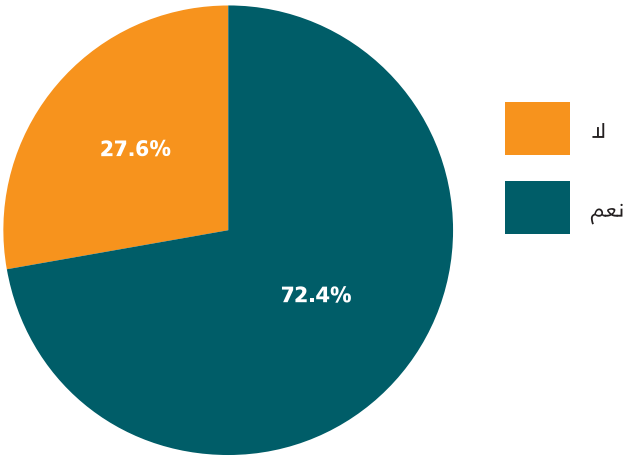

وأظهرت نتائج الاستطلاع بأن 42.8% من الإعلاميين يرون أن الطريقة المثلى التي كان على الحكومة اتباعها لضمان استمرار عمل وسائل الإعلام وحركة وتنقل الصحفيين والصحفيات هي إعطاء جميع الصحفيين والصحفيات تصاريح حركة ومرور بناءً على كشوف بأسمائهم من مؤسساتهم الصحفية، في حين يرى 38.4% منهم أن الطريقة المثلى هي اعتماد البطاقة الصحفية للمؤسسة الإعلامية، بينما فقط 11.9% منهم يرون أن اعتماد بطاقة نقابة الصحفيين فقط هي الطريقة المثلى لذلك.

السؤال الثاني عشر: ما هي الطريقة المثلى التي كان على الحكومة اتباعها لضمان استمرار عمل وسائل الإعلام وحركة وتنقل الصحفيين والصحفيات؟

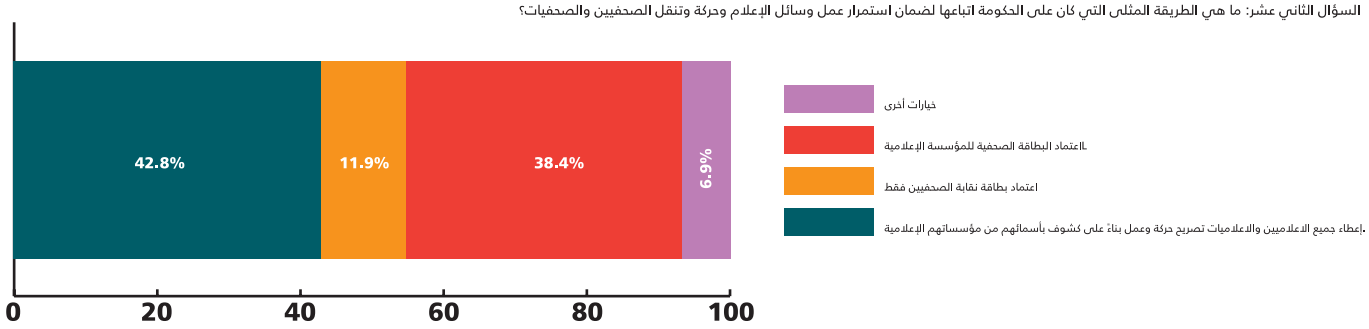

4.4. التحديات والمشكلات التي تواجه عمل الإعلاميين في ظل جائحة كورونا:

وأظهرت نتائج الاستطلاع المبينة في الجدول أدناه أن حصر المعلومات بمصادر محدودة هو أهم التحديات التي واجهت الإعلاميين المستطلعة آراؤهم خلال عملهم الصحفي في ظل جائحة كورونا بنسبة (44%) وعدد إجابات بلغت (70) إجابة، يليه عدم القدرة على الحركة دائما لمتابعة القصص والتقارير الصحفية بـ (65) إجابة أي ما نسبته (40.8%)، ثم منع المسؤولين من التصريح لوسائل الإعلام بنسبة (38.9%) و(62) إجابة، وبعدها توقف المؤتمرات الصحفية بـ (60) إجابة أي ما نسبته (37.7%).

ومن الملاحظ أن نقص المعلومات التي يحتاجها الإعلامي لعمله الصحفي كانت من أقل التحديات والمشكلات التي تم ذكرها على أنها الأكثر أهمية بـ (43) إجابة فقط اي بنسبة (27%)، بينما جاء كثاني أهم تحدي بعدد إجابات (36) إجابة وما نسبته (22.6%).

التحدي / المشكلة		عدم الإجابة	مدى الأهمية (حيث 1 هو الأكثر أهمية و 7 الأقل أهمية)						
			1	2	3	4	5	6	7
الخوف من العدوى بالفيروس خلال العمل	#	10	54	20	22	19	5	8	21
	%	6.3%	34%	12.6%	13.8%	11.9%	3.2%	5%	13.2%
نقص المعلومات التي تحتاجها لعملك الإعلامي	#	8	43	36	29	10	15	7	11
	%	5%	27%	22.6%	18.2%	6.3%	9.4%	4.4%	6.9%
حصر المعلومات بمصادر محدودة	#	6	70	36	21	7	9	4	6
	%	3.8%	44%	22.6%	13.2%	4.4%	5.7%	2.5%	3.8%
توقف المؤتمرات الصحفية	#	9	60	27	19	17	8	8	11
	%	5.7%	37.7%	16.9%	11.9%	10.7%	5%	5%	6.9%
منع المسؤولين من التصريح لوسائل الإعلام	#	9	62	36	18	16	6	4	8
	%	5.7%	38.9%	22.6%	11.3%	10%	3.8%	2.5%	5%
عدم القدرة على الحركة دائما لمتابعة القصص والتقارير الصحفية	#	5	65	32	13	13	8	7	16
	%	3.2%	40.8%	20.1%	8.2%	8.2%	5%	4.4%	&10
صعوبة استضافة شخصيات للحديث مع وسائل الإعلام بسبب حظر التجول.	#	11	53	31	22	20	10	1	11
	%	6.9%	33.3%	19.5%	13.8%	12.5	6.2%	0.6%	6.9%

ومن الجدير بالذكر هنا أن الصحفيين في عينة الاستطلاع أضافوا العديد من المشكلات والتحديات التي واجهت عملهم أثناء جائحة كورونا، وتالياً أهم التحديات التي تم ذكرها:

1. عدم وقوف نقابة الصحفيين وهيئة الاعلام مع المواقع الالكترونية والإعلاميين.
2. تدخل الحكومة في توجيه الرأي العام واعتماد سياسات الترويج لأداء الحكومة.
3. تأثير أمر الدفاع رقم (8) على حرية العمل الصحفي والمخاوف من حبس الإعلاميين.
4. حصر التصريحات الصحفية ببعض القنوات ومنعها عن وسائل اخرى.
5. المحاباة من قبل المسؤولين والأجهزة الامنية لبعض وسائل الإعلام.
6. عدم توفير أدوات العمل اللازمة للعمل المرن مما شكل لدينا صعوبة كبيرة في الإنجاز والتواصل مع الجهات المختصة.
7. انتقائية المسؤولين في التعامل مع المؤسسات الإعلامية والصحفيين.
8. كثرة التوقيف من الشرطة والدرك.
9. عدم اعتماد تصاريح الحركة والمرور في الحظر الشامل.
10. تطبيق قانون الجرائم الالكترونية على وسائل الاعلام والاعلاميين واعتبار المعلومات التي لا ترد من مصادر حكومية محددة شائعات وترويع للمواطنين.
11. الاعتقال والدعاوى بمحكمة أمن الدولة ومقاطعة التعاون مع بعض المؤسسات الإعلامية من قبل الأطراف الرسمية.
12. العقلية العرفية والتمييز بين المؤسسات.
13. عدم السماح للإعلاميين إجراء لقاءات مع الحالات المصابة مع الالتزام بالإجراءات الصحية، إلى جانب عدم وجود طريقة للتحقق من المعلومات التي تبثها وتنشرها الحكومة بسبب حصرها في مصدر واحد، هو الإيجاز الصحفي اليومي فقط.
14. غياب المعلومات الصحيحة عن الفيروس مما شكل إرباكاً.

4.5. الانتهاكات والتجاوزات:

أظهرت نتائج الاستطلاع بأن 25.8% من الصحفيين المستطلعة آراؤهم قد تعرضوا لتجاوزات وانتهاكات خلال عملهم الصحفي خلال جائحة كورونا و5.7% أجابوا بأنهم ربما تعرضوا لانتهاكات لكنهم لم يجزموا ذلك، في حين أن 68.6% أكدوا أنهم لم يتعرضوا لأي انتهاكات أو تجاوزات.

وتصدر حجب المعلومات الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون بنسبة 37.3% يليه المنع من الحركة والعمل خلال حظر التجول بنسبة 35.3%، وقد ذكر الصحفيون العديد من الانتهاكات التي يعتقدون أنهم تعرضوا لها وكانت على النحو التالي مرتبة حسب الأكثر تكراراً:

الانتهاك / التجاوز	التكرار	النسبة
اعتقال	1	2%
توقيف	2	3.9%
فصل تعسفي	1	2%
تهديد	4	7.8%
مضايقة	7	13.7%
منع طباعة الصحف	12	23.5%
حجز حرية	6	11.8%
رفض ترخيص	4	7.8%
رقابة مسبقة	4	7.8%
حجب موقع الكتروني	1	2%
حجب المعلومات	19	37.3%
منع تغطية	9	17.6%
الذم والقدح	3	5.9%
التحريض	1	2%
مصادرة أو حجز أدوات العمل	2	3.9%
الاضرار بالأموال	1	2%
المنع من البث	4	7.8%
الحرمان من محاكمة عادلة	1	2%
المنع من النشر	5	9.8%
المعاملة القاسية والمهينة	1	2%
حجز الوثائق الرسمية	1	2%
المنع من العمل الإعلامي	10	19.6
التحقيق الأمني	3	5.9%
الإصابة بجروح	1	2%
المنع من الحركة والعمل خلال حظر التجول	18	35.3%
المنع من التصوير من قبل الجهات الأمنية	1	2%
عدم استلام الرواتب لمدة ٣ أشهر	1	2%
حجب التصريح ومنع الحصول على المعلومة	1	2%
التلويح بالاعتقال وعدم الرد على الهاتف	1	2%
عدم الحصول على الراتب باستثناء راتب شهر ٣	1	2%
عدم تقاضي رواتب شهري ٤ و٥	1	2%
الالتزام بالرواية الرسمية	1	2%

ومن بين الذين أشاروا إلى تعرضهم لانتهاكات 17 صحفي وصحفية ذكروا تواريخ محددة للانتهاكات التي تعرضوا لها.

4.6. المشكلات والتحديات التي تواجه وسائل الإعلام في ظل جائحة كورونا:

أكد الصحفيون المستطلعة آراؤهم أن وسائل الإعلام تواجه تحديات متزايدة خلال جائحة كورونا وعلى الأرجح ستستمر بعدها، ويرى غالبيتهم وبنسبة (73.5%) أن أهم تحدي يواجهها هو تراجع الإيرادات المالية بـ (117) إجابة، يليه تراجع الإعلانات التجارية بـ (105) إجابات أي ما نسبته (66%)، ومن ثم توقف إمكانية توزيع الصحف والمجلات المطبوعة بـ (82) إجابة أي (51.5%)، ويأتي بعدها كل من تخفيض رواتب ومكافآت الاعلاميين والاعلاميات والتهديد بالاستغناء عن الإعلاميين والإعلاميات على التوالي.

ولم يعط الصحفيين اهتماماً كبيراً لأوامر الدفاع وخاصة رقم (8) باعتباره مقيداً لحريتهم حيث جاء كآخر التحديات التي تم ذكرها وفقط ما نسبته 42.7% أي (62) إجابة اعتبرت أن هذه الأوامر تشكل تحدياً رئيسياً وتقيد عمل الصحف ووسائل الإعلام.

وهذا يتناقض مع الاجابات التي أوردها الصحفيون والصحفيات عند سؤالهم بشكل مباشر عما إذا كانوا يعتقدون أن أمر الدفاع رقم (8) يشكل قيداً على حرية التعبير والإعلام، حيث يعتقد 86.2% من الصحفيين المستطلعة آراؤهم أنه يشكل قيداً بدرجات متفاوتة (كبيرة ومتوسطة وقليلة)، في حين 12.6% فقط يعتقدون أنه لا يشكل قيداً على الإطلاق.

التحدي / المشكلة		مدى الأهمية (حيث 1 هو الأكثر أهمية و 7 الأقل أهمية)						
		1	2	3	4	5	6	7
تراجع الإيرادات المالية	#	117	15	8	8	4	2	5
	%	73.5%	9.4%	5%	5%	2.5%	1.2%	3.1%
توقف إمكانية توزيع الصحف والمجلات المطبوعة	#	82	24	13	16	2	5	17
	%	51.5%	15.1%	8.1%	10%	1.2%	3.1%	10.7%
تراجع الاعلانات التجارية	#	105	19	7	15	3	3	7
	%	66%	11.9%	4.4%	9.4%	1.8%	1.8%	4.4%
شكلت أوامر الدفاع وخاصة رقم 8 قيدا على حرية التعبير ووسائل الإعلام	#	68	34	21	16	5	6	9
	%	42.7%	21.4%	13.2%	10%	3.1%	3.7%	5.6%
التهديد بالاستغناء عن الاعلاميين والاعلاميات	#	71	24	19	16	9	2	18
	%	44.6%	15.1%	11.9%	10%	5.6%	1.2%	11.3%
تخفيض رواتب ومكافآت الاعلاميين والاعلاميات	#	77	25	22	12	4	3	16
	%	48.4%	15.7%	13.8%	7.5%	2.5%	1.8%	10%
أعطت أوامر الدفاع فرصه لمالكي وسائل الإعلام لتخفيض الرواتب أو الاستغناء عن العاملين والعاملات بها	#	75	22	21	13	6	6	16
	%	47.1%	13.8%	13.2%	8.1%	3.7%	3.7%	10%

ومن المشكلات الأخرى التي ذكرها الإعلاميون المشاركون في الاستطلاع:

1. إغلاق مؤسسات إعلامية
2. طبيعة تدفق المعلومات وحصرها بجهات معينة ومن مصادر محددة
3. رسوم باهظة للتراخيص وشروط غير عادلة للمواقع الاخبارية
4. الرقابة المسبقة على المحتوى الصحفي من إدارات التحرير
5. استثناء قطاع الإعلام من صناديق الدعم واعتماد أعضاء نقابة الصحفيين وتهميش الصحفيين غير الأعضاء في النقابة
6. زيادة في انتشار السوشيال ميديا وتفوقها، وبالتالي فقدان معظم وسائل الإعلام دورها الرقابي والمهني ..
7. تراجع في التعامل المهني مع المواد المتعلقة بمثل هذه الظروف، وفرض الرأي الرسمي والرقابة الذاتية على وسائل الإعلام وخاصة تلك التي تعتمد على الدعم الحكومي
8. غياب الأمن الوظيفي
9. تأخر الرواتب لمدة طويلة

4.7. توجهات دعم وسائل الإعلام بعد جائحة كورونا:

أشار الصحفيون المشاركون في الاستطلاع إلى مجموعة من التوجهات لدعم وسائل الإعلام بعد جائحة كورونا وضمان استمرار عملها بكفاءة وبما يضمن تنوعها وتعددها وحريتها واستقلاليتها، حيث كانت أفضل التوجهات باعتقادهم مراجعة التشريعات لتخليصها من القيود على حرية عمل الصحفيين والصحفيات ووسائل الإعلام، ومواءمتها مع المعايير الدولية لحرية الإعلام بـ (114) إجابة ونسبتها (71.7%)، يليها تطوير قانون حق الحصول على المعلومات بما يضمن وصول الاعلاميين والاعلاميات بيسر للمعلومات والحقائق بـ (113) ونسبتها (71%)، ويليهم وضع سياسات حكومية داعمة لاستقلال وسائل الإعلام بـ (108) إجابات أي ما نسبته (67.9%)، ومن ثم ملاحقة مرتكبي الانتهاكات ضد الإعلاميين والإعلاميات وسائل الإعلام ومنع افلاتهم من العقاب بـ (106) إجابات ونسبتها (66.6%)، وبعدها تأسيس صندوق مستقل لدعم وسائل الإعلام ووضع معايير عادلة وشفافة لإدارته بـ (94) إجابة أي ما نسبته (59.1%).

في حين جاءت هيكلة وسائل الإعلام والاستغناء عن الإعلاميين والإعلاميات الذين لا يتمتعون بالكفاءة أقل التوجهات أولوية عند الصحفيين المستطلعة آراؤهم بـ (43) إجابة فقط أي ما نسبتها (27%).

التحدي / المشكلة		مدى الأهمية (حيث 1 هو الأكثر أولوية و 11 الأقل أولوية)										
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
هيكلة وسائل الإعلام والاستغناء عن الإعلاميين والإعلاميات الذين لا يتمتعون بالكفاءة	#	43	23	20	20	9	3	2	2	9	8	20
	%	27%	14.4%	12.5%	12.5%	5.6%	1.8%	1.2%	1.2%	5.6%	5%	12.5%
دمج وسائل الإعلام التي تملكها الحكومة أو التي مواردها من الموازنة العامة او التي يملك الضمان الاجتماعي حصة بها لتوفير النفقات المالية	#	71	19	16	17	8	1	3	6	5	3	10
	%	44.6%	11.9%	10%	10.7%	5%	0.6%	1.8%	3.7%	3.1%	1.8%	6.2%
تأسيس صندوق مستقل لدعم وسائل الإعلام ووضع معايير عادلة وشفافة لإدارته.	#	94	20	17	16	4	1	1	4	5	2	5
	%	59.1%	12.5%	10.7%	10%	2.5%	0.6%	0.6%	2.5%	3.1%	1.2%	3.1%
فرض ضرائب إعلانية على منصات التواصل الاجتماعي تورد نسبه منها لدعم المؤسسات الإعلامية	#	53	21	19	21	4	3	3	4	7	10	14
	%	33.3%	13.2%	11.9%	13.2%	2.5%	1.8%	1.8%	2.5%	4.4%	6.2%	8.8%
التوصل لاتفاق مالي مع محركات البحث مثل google نظير استخدامها لمحتوى وسائل الإعلام مجانا، ووضع آلية لاستفادة وسائل الإعلام من هذا الاتفاق وعوائده المالية.	#	60	34	21	15	4	3	1	4	9	4	4
	%	37.7%	21.3%	13.2%	9.4%	2.5%	1.8%	0.6%	2.5%	5.6%	2.5%	2.5%
تطوير التشريعات بما يسمح بتعزيز الإعلام العمومي ووضع آليات مستقلة للإنفاق المالي عليه	#	71	30	22	11	7	4	1	4	6	1	2
	%	44.6%	18.8%	13.8%	6.9%	4.4%	2.5%	0.6%	2.5%	3.7%	0.6%	1.2%
تجريم التدخل بوسائل الإعلام من قبل الحكومة أو أي جهة تابعة لها، أو أي جهات أخرى.	#	91	20	20	11	2	2	2	2	4	1	4
	%	57.2%	12.5%	12.5%	6.9%	1.2%	1.2%	1.2%	1.2%	2.5%	0.6%	2.5%
ملاحقة مرتكبي الانتهاكات ضد الإعلاميين والاعلاميات وسائل الإعلام ومنع افلاتهم من العقاب	#	106	23	10	5	2	4	0	2	3	1	3
	%	66.6%	14.4%	6.2%	3.1%	1.2%	2.5%	0%	1.2%	1.8%	0.6%	1.8%
تطوير قانون حق الحصول على المعلومات بما يضمن وصول الاعلاميين والاعلاميات بيسر للمعلومات والحقائق.	#	113	18	8	6	2	2	2	3	2	0	3
	%	71%	11.3%	5%	3.7%	1.2%	1.2%	1.2%	1.8%	1.2%	0%	1.8%
وضع سياسات حكومية داعمة لاستقلال وسائل الإعلام	#	108	20	11	9	1	0	3	3	1	0	3
	%	67.9%	12.5%	6.9%	5.6%	0.6%	0%	1.8%	1.8%	0.6%	0%	1.8%
مراجعة التشريعات لتخليصها من القيود على حرية عمل الصحفيين والصحفيات ووسائل الإعلام، ومواءمتها مع المعايير الدولية لحرية الإعلام	#	114	15	14	4	0	0	2	3	3	1	3
	%	71.7%	9.4%	8.8%	2.5%	0%	0%	1.2%	1.8%	1.8%	0.6%	1.8%

ومن الجدير بالذكر أن الصحفيين أضافوا مجموعة أخرى من التوجهات وهي كالتالي:

1. فتح باب العضوية في نقابة الصحفيين لحملة الشهادات الجامعية في مجال الإعلام والعاملين في المؤسسات الأجنبية
٢. وضع قانون يكفل هيبة واحترام الجسم الصحفي وعدم التدخل بعمله.
3. تطبيق مدونة السلوك المهني على أرض الواقع وأن لا تبقى حبراً على ورق.
4. الغاء قانون الجرائم الالكترونية أو عدم تطبيقه على المؤسسات الصحفية والاعلامية والصحفيين والإعلاميين العاملين فيها.
5. دعم وسائل الإعلام ماليا وعدم التمييز بينها سواء في المعلومة أو الإعلان.
6. اعتماد مبدأ انتخاب رؤساء التحرير
7. تعويض وسائل الإعلام عن الخسائر المالية التي تعرضت لها
8. تأسيس تجمع أو اتحاد لناشري المواقع الإلكترونية لضمان تنظيم العمل الإعلامي في الأردن.

05

القسم الخامس:

المناقشات والمقابلات المعمقة بشأن واقع الحريات الإعلامية في الأردن في ظل جائحة كورونا

5 المناقشات والمقابلات المعمقة بشأن واقع الحريات الإعلامية في الأردن في ظل جائحة كورونا

بهدف إثراء هذا التقرير وتعزيز معلوماته واستكشاف ما طرأ حديثاً على واقع الإعلام والحريات الإعلامية في الأردن، نظم مركز حماية وحرية الصحفيين جلستي نقاش معمق من خلال تطبيق ZOOM، الأولى خصصت لمناقشة "السياسات الإعلامية في الأردن خلال جائحة كورونا"، وشارك فيها وزير الدولة لشؤون الإعلام "أمجد العضايلة" إلى جانب نخبة من الإعلاميين والإعلاميات، ونظمت بتاريخ 16/5/2020، والثانية خصصت لمناقشة "التحديات والانتهاكات التي تواجه حرية التعبير والإعلام خلال جائحة كورونا" وشارك فيها نخبة من الإعلاميين والإعلاميات وقانونيين وقانونيات ونشطاء في حرية التعبير، ونظمت بتاريخ 22/5/2020.

وإضافة إلى جلستي النقاش أجرى المركز مقابلات مع تسعة من رؤساء تحرير وناشرين ورؤساء مجالس إدارات لسبعة مؤسسات إعلامية واسعة الانتشار في الأردن، منها مؤسسات حكومية وعمومية ومستقلة، وركزت على انعكاس جائحة كورونا على الأمن المعيشي للصحفيين وخسائر المؤسسات الإعلامية والسياسات التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام.

وتالياً عرضاً لما تم تداوله ومناقشته في الجلستين، ويليها عرضاً كاملاً للمقابلات، وذلك على النحو التالي:

5.1. جلسة النقاش الأولى: "السياسات الإعلامية في الأردن خلال جائحة كورونا"

نظم مركز حماية وحرية الصحفيين بتاريخ 16/5/2020 جلسة نقاش حول "السياسات الإعلامية في الأردن خلال جائحة كورونا"، وذلك عبر تطبيق "زوم".

ودعا المركز لجلسة النقاش وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة ليعرض وجهة نظر الحكومة ورؤيتها، وفتح النقاش مع نخبة من الإعلاميين والإعلاميات.

وناقشت الجلسة جملة من الأسئلة والاستفسارات من أبرزها:

- هل نجحت الحكومة إعلاميا خلال جائحة كورونا؟؛
- ماهي التحديات التي واجهت الحكومة في إدارة ملف الإعلام خلال هذه الأزمة؟؛
- هل قامت الحكومة بضمان توفير المعلومات لوسائل الإعلام؟؛
- هل اتسمت سياسات الحكومة في التعامل مع مختلف وسائل الإعلام بالعدالة؟.

وأكد وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة خلال المناقشة أن "الحكومة لمست خلال جائحة كورونا ضعف قدرات المؤسسات العامة، وخاصة الحيوية في التعامل مع الإعلام".

وقال أن "ضعف وغياب التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في الأردن يزد من التحديات في إدارة الاتصال مع المنابر الإعلامية"، مضيفاً أن "الصحافة الورقية تواجه تحديات بنيوية، ولا بد من إيجاد حلول تسمح باستدامتها ماليا".

وشدد الوزير العضايلة على أن "الدولة الأردنية كرست جهودها خلال الجائحة للوصول للمواطن من خلال الإيجازات التي اعتبرها أداة مهمة في ضمان تدفق المعلومات"، مشيرا إلى أن "إجراءات الوقاية والسلامة العامة حالت دون تواجد الصحفيين في الإيجاز الصحفي".

واعتبر الصحفيون خلال المناقشة أن أمر الدفاع رقم 8 عزز الرقابة الذاتية مؤكدين أن توقيف مالك قناة رؤيا ومدير أخبارها كان رسالة فظة لوسائل الإعلام.

واتهم بعضهم الحكومة بالمحاباة في سياساتها الإعلامية واعتبارها لمصلحة وسائل إعلام بعينها. وأشاروا إلى أن الكثير من المعلومات التي قدمتها الحكومة في الإيجازات الصحفية كانت تخلو من التوضيحات والشروحات والمسببات.

ونوه مدير هيئة الإعلام ذيب القرالة إلى أن "279 مؤسسة إعلامية أردنية وعربية ودولية مُنحت تصاريح مرور وحركة، مؤكدا منح 900 تصريح للإعلاميين والاعلاميات في الساعات الأولى من الحظر".

وفيما يلي نص الحوار حول السياسات الإعلامية للحكومة خلال جائحة كورونا:

نضال منصور[15]:
يسعدني أن أرحب بمعالي وزير الدولة لشؤون الإعلام السيد أمجد العضايلة في المنتدى الإعلامي، ولا أنسى شكر الزميلات والزملاء الإعلاميين والإعلاميات في المؤسسات الإعلامية المختلفة على مشاركتهم في هذا الحوار الهام والضروري.

وسؤالي لمعالي الوزير، هل تعتقد أن الحكومة نجحت إعلاميا خلال أزمة كورونا؟ وما هي أبرز التحديات التي واجهتكم في إدارة ملف الإعلام؟ وهل وفرت الحكومة المعلومات الكافية لوسائل الإعلام؟ وهل كان تعامل الحكومة مع وسائل الإعلام المختلفة يتسم بالعدالة والحياد؟

أمجد العضايلة[16]:
بداية أود أن أشكر الأخ نضال منصور ومركز حماية وحرية الصحفيين على هذه المبادرة والاستضافة، كما وأشكر كل الزملاء والزميلات الذين يشاركوننا اليوم في هذه اللقاء عن بعد رغم أننا دائما قريبون من الوسط الإعلامي ونتمنى أن نتواصل مباشرة.

التعامل مع الأزمة في جميع القطاعات تضمن جوانب نجاح، وجوانب اخرى قد حدث فيها خلل أو إخفاقات هنا وهناك، المهم أن نتمتع جميعا بحس المسؤولية والمرونة والسرعة في تدارك أي خطأ، والانفتاح على أي تغذية راجعة، واود هنا أن أؤكد أنه بالفعل قد كان هناك أساسيات لمقاربتنا وعملنا فيما يتعلق بقطاع الإعلام.

كما تعلمون التحديات والمحددات اللوجستية التي فرضت على التواصل الجسدي والعمل من أماكن العمل لم تكن مقتصرة على الإعلام، فعلينا أن نتذكر أنه ورغم اهتمامنا بقطاع الإعلام الذي هو مجالنا المهني إلا أنه ليس القطاع الوحيد الذي واجه وما زال يواجه تحديات.

أزمة كورونا وتبعاتها سلطت الضوء على جوانب ضعف وتحديات كامنة في المشهد الإعلامي منها طبعا التحديات البنيوية التي تواجها الصحافة الورقية من ناحية الاستدامة المالية، والعدد الكبير للمواقع الإخبارية الإلكترونية، وغياب وجود مظلة منظمة ولو ذاتية يمكن أن تساعد في عملية إدارة التواصل مع هذه المنابر.
على صعيد الحكومة لمسنا ضعفا في القدرات لدى بعض الوزارات الحيوية فيما يخص الإعلام والاتصال، فعلى سبيل المثال وزارة الصحة لم تكن مهيأة لهذا المشهد وذلك لعدم وجود وحدة إعلامية قادرة على التواصل والتعاطي مع وسائل الإعلام، وكان الشخص القادر والوحيد هو الوزير نفسه، وهذه الأزمة شكلت فرصة لتسريع بناء القدرات الإعلامية الضرورية لهذه الوزارات، وكنا قد وضعنا خطة لتطوير وحدات إعلامية خاصة بكل الوزارات إلا أنه لم ينفذ منها إلا 30 بالمئة فقط.

بإمكاننا أن نستفيد من الثغرات التي كشفتها أزمة كورونا لتزيد فرص من التحديات وعمل شراكات وتعون مع القطاع الإعلامي لمعالجتها.

إجابة على سؤال هل نجحت الحكومة إعلاميا في إدارة ازمة كورونا، فمن الصعب الآن الحكم على النجاح أو الفشل، ونترك النجاح للمراقبين والمنصفين الذين يقيمون أداء الإعلام خلال هذه الأزمة، هناك تغذية راجعة تؤكد أن الأداء الإعلامي كان إيجابيا ومنظما، ونترك الحكم على الفشل او النجاح للمراقبين.

كما أنه يصعب الحكم على الأداء الإعلامي بمعزل عن الأداء العام في التعاطي مع الأزمة، وبالتالي بدون شك بأن النجاح في إجراءات مواجهة الوباء والعمل الإعلامي الذي يواكبها يصعب فيه الفصل والتمييز بينهما، فالنجاح إجرائيا في التعامل مع الأزمة هو شرط أساسي في النجاح إعلاميا، وكما قال الملك مؤخرا ليس هناك دولة حصلت على علامة كاملة في التعامل مع كورونا وذلك بسبب صعوبته وكونه غير مسبوق.

أعتقد أننا في الأردن هذه الدولة التي تقف على ابواب مئوية تأسيسها لم يسبق لنا أن واجهنا جائحة بهذه الضخامة، لا بد أن ندرك أن منطق الدولة الحالي في التعامل مع هذا الوباء هو تخفيف الأضرار قدر الإمكان، وحشد أسباب التعافي السريع.

للحكم على النجاح إعلاميا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير منها على سبيل المثال تدفق المعلومات، حيث كرسنا جهودنا خلال هذه الازمة للوصول إلى المواطن من خلال الإيجازات اليومية أو من خلال المقابلات التلفزيونية والصحفية، وحقيقة الإيجاز اليومي كان أداة مهمة لضمان تدفق المعلومات، ودليل ذلك اعتماد وانتظار المواطنين والإعلاميين له.

قناعة الرأي العام بهذه الإجراءات والثقة فيها جاء بسبب الإيجاز كحلقة وصل بين الحكومة والمواطن، حيث أن كثير من التقارير والدراسات المحايدة رصدت رضا الجمهور ومتلقي هذه المعلومات.

إضافة إلى ذلك كان هناك تواصل مستمر مع وسائل الإعلام والإجابة على استفساراتهم، ونتلقى يوميا عشرات لا بل مئات الاتصالات.

15 الرئيس التنفيذي/ مركز حماية وحرية الصحفيين.
16 وزير الدولة لشؤون الإعلام.

هناك أيضا محددات فرضتها الإجراءات الاحترازية بسبب الإغلاقات وحظر التجول ومحددات على العمل الميداني ومن المكاتب، وهذه بطبيعة الحل فرضت أيضا تحديات لوجستية ووضعت علينا عبء إداري مستمر في محاولة الحصول على استثناءات وتسهيلات لقطاع نراه حيويا، خاصة في أيام الحظر الشامل؛ فالزملاء الصحفيين كانوا يطلبون تصاريحا لكل القطاع، لكن كان هناك رأي بأن الحظر الشامل على الجميع باستثناء الكوادر الطبية وبعض القطاعات التي تحتاج لإدامة الحياة، ورغم ذلك منحنا تصاريحا لوسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية، ووفرنا لبعض الزملاء الإعلاميين في التلفزيون الأردني المبيت ليتمكنوا من تأدية واجبهم على أكمل وجه.

أيضا المحددات التي فرضتها إجراءات الوقاية والسلامة العامة التي حالت دون تواجد الإعلاميين في الإيجاز الصحفي، إلا أننا عملنا على تعويض ذلك من خلال زيادة زخم المقابلات الصحفية مع مختلف وسائل الإعلام، العربية، والوطنية والإجابة على كل الاستفسارات سواء عن طريق الهاتف أو التقنيات الأخرى.

بعد الإيجاز وحتى ونحن في بيوتنا كنا نستقبل ونتلقى الاتصالات سواء من مواقع إلكترونية أو من صحف أو إذاعات، إضافة إلى ذلك ومنذ الصباح تبدأ اللقاءات على الإذاعات، وأنا يوميا أقوم بثلاثة أو أربعة لقاءات مع إذاعات أردنية، ولقاءات مع محطات تلفزيونية محلية وعربية، ولم تتوقف الإجابة على أي استفسارات أو تساؤلات من قبل كل وسائل الإعلام.

بكل إنصاف كنا نتعامل بحياد تام مع كل وسائل الإعلام، كان هناك مشكلة بين قناة رؤيا ووزير الصحة، واتمنى أن نصل إلى تسوية بهذا الأمر كون الوزير رفع دعوى ضد القناة، ولم يكن يتجاوب مع هذه المحطة.

أيمن المجالي[17]:
اعتقد أن أداء الإعلام الرسمي أو الخاص كان أداء جيدا بالرغم من عدم توفر ووجود معلومات كاملة، إلا انهم استطاعوا أن يحققوا الهدف وكان هناك تناغم بينهم.

لكن الإشارة إلى أن هناك تخبط في التصريحات المتعلقة بالأمور الاقتصادية.

أما فيما يخص الصحف الورقية؛ فيجب علينا تغيير المضمون، والعمل على زيادة التحليل، والتركيز على الشؤون الداخلية، وبخلاف ذلك لن يكون هناك نجاح للصحف الورقية.

أمجد العضايلة:
أزمة كورونا كشفت بشكل كبير أزمة الصحف الورقية وهي أزمة سابقة لكورونا، وتداولنا وبحثنا في أكثر من لقاء حلول لأزمتها، وهذه الحلول تأتي من الصحف نفسها، ومن الحكومة، نبحث عن حلول مستدامة لأزمة الصحف الورقية وخاصة أنها ركن أساسي في المشهد الإعلامي، وهي من أهم المصادر لإفراز الوجوه والمواهب والقيادات الإعلامية، فلا بد من حلول، ولا بد من أن تستمر، ويجب الاعتناء أكثر بتطوير قدراتها، وأيضا تطوير مواقعها الإلكترونية لتكون أكثر جذبا ومنافسة.

داوود كتاب[18]:
كان من المهم أن يكون هناك تفاعل مع الإيجاز الصحفي، من خلال حضور الإعلاميين، أو حتى من خلال قيامهم بإرسال أسئلة أثناء الإيجاز.

يجب إعادة النظر في هيكلة الإعلام وملكية الإعلام، والعمل على إنشاء صندوق لدعم المنتج الإعلامي الجيد.

سعد حتر[19]:
ظرف الجائحة شكل فرصة نادرة لإعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطن، لكن هذا لا يكفي فما حدث مع قناة رؤيا كان مشكلة كبيرة بتوقيف مالك القناة ومدير الأخبار، فهم قاموا بنقل صوت الناس بغض النظر عن المحتوى، وما حدث معهم كان رسالة قوية وفظة هزت المشهد الإعلامي، كما أننا بحاجة بعد أن تنتهي معركتنا مع كورونا نفتح جميع المصادر والمعلومات عن القطاعات.

سهير جرادات[20]:
من إيجابيات كورونا على الحكومة أن الإعلام توقف عن النقد، وانتهاجه أسلوب التجاوز عن الأخطاء في الأداء الحكومي.
أما الآن وبعد أن دخل الملل لنفوس المواطنين، واستنفذت الجائحة ما في جيوبهم، برزت إلى السطح نظرية المؤامرة وجاء وقت الحساب.

وإن جاز لي الآن أريد أن أحساب الحكومة على ثلاثة أخطاء:

أولا: كيف قبلتم على المرأة الأردنية أن تظهر بصورة المرأة العاشقة بعد ان حولتم المنصب الوزاري إلى "دنجوان".

ثانيا: ما أعتبره خطأ قاتلا قامت به الحكومة وهو الكيل بمكيالين، حيث هددت مندوب بترا الذي أخطأ برقم المصابين، ورأيتم أنه روع الناس، ولكن بنفس الوقت لم تجرؤ الحكومة على محاسبة كاتب مقال كانت مقالته أشد ترويعا للناس.

17 رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي اليومية السابق.

18 نائب رئيس معهد الصحافة الدولي ومدير عام شبكة الإعلام المجتمعي.

19 المستشار الإعلامي لشبكة أريج للصحافة الاستقصائية.

20 مديرة مركز جدل للتدريب الإعلامي.

ثالثا: من السياسات التي قامت بها الحكومة هي سياسة المُحابة لصالح قناة المملكة على حساب التلفزيون الأردني وعلى حساب الوكالة الرسمية بيترا.

عبد الوهاب زغيلات[21]:
قضية الصحافة الورقية مطروحة بكل العالم وليس فقط في الأردن، وهي مشكلة كبيرة يعاني منها زملاؤنا الصحفيون، واستغربت من رئيس مجلس إدارة الرأي أن يطلب من وزير الإعلام أن يتدخل في تحسين المضمون في الصحافة الورقية.

هذه الجائحة غيرت كثيرا من المفاهيم في موضوع حرية الصحافة في العالم، وحتى في المعايير الدولية لحرية الصحافة، والاردن ليست الوحيدة التي تتعامل مع هذه الحالة.

من خلال متابعتي لما يحدث عالميا وعربيا ومقارنة مع الحالة الأردنية، هناك تشابه كبير في الإيجاز الصحفي، اعتقد أن التركيز في الأردن الآن من خلال ما تفضل به معالي الوزير وبعض الزملاء هي مشاكل جانبية من السهل السيطرة عليها، لكن الأهم فيما طرح هو قضية الصحافة الورقية، فعدد الزملاء الصحفيين الذين يعملون في الصحافة الورقية عدد كبير وموازي لعدد منسبي النقابة مثلا والمقدر بـ 1300، وبناء على ذلك أطلب من معالي الوزير توجيه دعم مادي سريع ومباشر للصحفيين مثل ما تم تقديمه لعمال المياومة والفئات المتضررة، خاصة وأن مؤسسة الضمان تملك جريدتي الرأي والدستور.

جميل النمري[22]:
فيما يتعلق بأداء الحكومة، فالحقيقة أن الأداء كان جيدا ومشبع، وعمل مهني ذو رسالة مناسبة ومتوازنة واشعر برضا كامل عن هذا الأداء، إلا أنه يوجد أخطاء وأسوأها ما حصل مع قناة رؤيا.

أما إعلاميا، فكان أفضل لو تم عقد مؤتمرات صحفية مراعية إجراءات السلامة أو من خلال الإنترنت، إلا أنه كان يعوض بالمقابلات الإعلامية، والإعلام الوطني عمل دور عظيم.

ويجب المحافظة على المؤسسات الإعلامية "الورقية" وذلك لحاجة المواطن لمصدر موثوق للخبر في ظل الفوضى التي تسبب بها الكم الهائل من المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل.
يجب تخفيض أعداد الموظفين في المؤسسات الصحفية والورقية.

21 رئيس تحرير صحيفة الرأي الأسبق، ونقيب الصحافيين الأسبق، ورئيس لجنة الحريات في اتحاد الصحافيين العرب.
22 كاتب وناشط سياسي ونائب سابق.

أمجد العضايلة:
الحكومة حرصت منذ تطبيق قانون الدفاع وحسب توجيهات الملك بأن يكون بأضيق الحدود وأن لا يمس الحريات والممتلكات، قد يكون هناك بعض الملاحظات على أمر الدفاع 8 ولكن الاتجاه بشكل أساسي للتعامل مع الضرر والإرباك الذي يسببه بعض التهويل والاشاعات والاخبار الكاذبة والمزيفة.

بالتأكيد لا نعتقد أن الإيجازات الصحفية كافية، حاولنا تعويض ذلك بالمقابلات، ولكن هذا لا يعوض فضول جميع الزملاء الصحفيين، الآن وفي ظل إعداد دليل إرشادي لعودة العمل في الدوائر الحكومية، سارعنا بترتيب إجراءات تنظيم مؤتمرات صحفية في رئاسة الوزراء، وغدا سنصدر تفاصيل هذه الإجراءات وستستوعب كل أنواع وسائل الإعلام.

قبل جائحة كورونا كان هناك تحضير لقانون يتعلق بدعم المحتوى الإعلامي، والتربية الإعلامية، ولكن بسبب انشغال الحكومة والجهات المعنية بأزمة كورونا توقف العمل عليه، وسيؤجل القانون لحين انعقاد مجلس النواب مجددا ليعرض عليه.

ما حصل مع قناة رؤيا كان مؤلما لي، ولكن القناة نشرت تقريرا يحض على خرق حظر التجول وهذا امر خطير جدا، والمواطنون في التقرير دعوا إلى الإتجار بالمخدرات والسرقة والسطو، وهذا غير مقبول، ولا يمكن لأحد أن يقبل من المجتمع الأردني أن تبث قناة أردنية هذا المحتوى الذي يهدد سلامة المجتمع، والأمر منظور من القضاء، وأنا أتألم لأي إعلامي يتعرض لموقف سلبي أو يحال إلى القضاء ويجب أن ترتبط الحرية بالمسؤولية.

الحكومة جاهزة ومتعاونة في أي تحقيق حول المرض وتأثيراته الجانبية على المصابين ونحن منفتحون على ذلك.

لم ننحاز لوسيلة إعلامية بعينها، ويجب التفريق بين أنواع وسائل الإعلام، فقناة المملكة قناة إخبارية بالكامل وأي خبر يبث عليها فورا، أما التلفزيون الأردني فيوجد فيه نشرات اخبار محددة.

نحن على تواصل دائم مع مؤسسة الضمان والمسؤولين فيها لإيجاد حلول للمؤسسات الصحفية الورقية، وعلى المؤسسات الصحفية نفسها طرح حلول وبناء وتطوير قدراتها خاصة من الجانب التقني والإلكتروني، حتى يتسنى لها أن تبقى حاضرة ومنافسة وقوية.

يسر حسان[23]:
فيما يتعلق بضعف الخبرات والقدرات المؤسسية، هل سنشهد بعد الانتهاء من هذه الجائحة إعداد

23 إعلامية وعضو مجلس إدارة الإذاعة والتلفزيون.

ورقة علمية تحدد مكامن الضعف وعلاجها، والخروج بتوصيات تنفذ على أرض الواقع لتلافي هذه الثغرات فيما لو حصل مستقبلا أي أزمة مشابهة؟.

ذيب القرالة[24]:
الحكومة من خلال تعاملها مع جائحة كورونا نجحت من خلال ثلاثة محاور:
الأول: توفير المعلومة وذلك من خلال الإيجاز اليومي أو من خلال النشاط اليومي المتواصل لمعالي وزير الإعلام.

الثاني: أن الحكومة نجحت في المساعدة بتنقل وحركة لإعلاميين، بمنحها تصاريح الحركة الشامل، حيث منحت تصارح لـ 279 مؤسسة إعلامية أردنية وعربية وأجنبية، وفي الست ساعات الأولى من الحظر منح 900 تصريح للصحفيين والإعلاميين، حسب دراسة أجرتها الهيئة حول نسبة الرضا عن منح التصاريح كان نسبته 95%، وحتى الـ 5% لم يكونوا معترضين على نظام التصاريح، بل كانت منحهم لديهم رغبة في الحصول على تصاريح أكثر.

الثالث: أن الحكومة ممثلة بهيئة الإعلام تابعت التغذية الراجعة وتواصلت مع معظم الصحفيين والإعلاميين لتعرف تقيمهم وتسمع نصائحهم وملاحظاتهم.

في المحصلة الحكومة نجحت بكل المقاييس إعلاميا رغم بعض الهنات والزلات، ولكنها تجربة ناجحة ويبنى عليها.

محمد عرسان[25]:
لدي توصية للحكومة بتفعيل منصة اسأل الحكومة، حيث كانت مفعلة بشكل جيد قبل أزمة كورونا، ولكنها الآن لا تقوم بدورها، وخاصة أننا نلجأ لها في ظل غياب المؤتمرات الصحفية.

بعد أمر الدفاع 8 أصبح لدينا كصحفيين هاجس ورقابة ذاتية بشكل كبير قبل النشر في أي موضوع كان.

وسؤالي للوزير: هل طغت إدارة تغطية أخبار كورونا على اهتمام الإعلام بتغطية قضية ضم أراضي غور الأردن من قبل الاحتلال؟

رنا الحسيني[26]:
أنا لم أحصل على تصريح رغم أن رئيس تحرير المؤسسة التي أعمل بها قد قدم طلبا لذلك. لغة الحكومة في الإيجاز الصحفي لا تراعى الجندر، فاللغة المستخدمة ذكورية دائما، بالإضافة لغياب الوزيرات عن الإيجازات الصحفية.

فتح منصور[27]:
كثير من القرارات والمعلومات التي تقدمها الحكومة في الإيجاز الصحفي تخلو من التوضيحات أو شروحات او مسببات، الامر الذي أدى لخلق حالة من الجدل والإرباك، والتبريرات في معظم الاحيان تأتي متأخرة ويكون الضرر قد وقع.

حسام غرايبة[28]:
هل الأداء الحكومي المميز إعلاميا كان استجابة لطارئ صحي، أم أنه يؤسس لمرحلة إعلامية جديدة قائمة على الشفافية؟.

هديل غبون[29]:
أداء الحكومة الإعلامي كان متفاوت منذ بداية الأزمة في صعود وهبوط، وكان هناك تضارب أحيانا في التصريحات؟

تدفق المعلومات كان متفاوتا ولم يشمل ا لتفا صيل .

وما هي توجهات الحكومة بالنسبة لهيكلة المؤسسات الإعلامية؟

أمجد العضايلة:
لم يصدر عن الحكومة أي تصريح لإعادة ملكية وسائل الإعلام الرسمية للحكومة وإخضاعها لسلطتها، ولكن المطروح هو هيكلة للمؤسسات الإعلامية الرسمية ودمجها تحت مظلة مجلس إدارة واحد مع المحافظة على استقلاليتها ومهنيتها، وهذا يحتاج لقانون، وسيؤجل الأمر إلى حين انعقاد مجلس النواب.

وأستطيع القول إن أداء الحكومة والجهات الرسمية في جائحة كورونا كان أداء متميزاً وشهد له الجميع.

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات كان قد أعد دراسات مختلفة حول التعامل مع أي ازمة محتملة، وهناك دراسة أعدت في 2017 واطلعت عليها حول كيفية التعامل مع انتشار وباء في الأردن.

يمكن القول إن الدولة لم تشهد تناغما في عملها مثلما شهدت في كورونا، سواء في الحكومة او الاجهزة الامنية او القوات المسلحة وبتنسيق ودعم ومتابعة حثيثة من الملك، ورغم أن هذه الجائحة داهمتنا إلا أن البيرقراطية الحكومية أدت أداء رائعا.

وبوضوح وزارة الصحة وبعض الوزارات الأخرى لم تكن مهيأة إعلاميا للتعامل مع هذه الأزمة، وسنقدم وثيقة وتوصيات لتحسين ذلك مستقبلا وبعد انتهاء الازمة.

24 مدير هيئة الإعلام.
25 إعلامي/ راديو البلد.
26 صحفية/ جوردان تايمز.
27 خبير إعلامي.
28 إعلامي/ مدير إذاعة «حسنى إف إم».
29 صحفية/ جريدة الغد اليومية ومراسلة CNN عربي.

وسنعيد المؤتمرات الصحفية وسنسمح بحضور الصحفيين، وتفعيل منصة اسأل الحكومة، وسنتلقى إسئلة عن طريق الإيميل والاجابة عليها.

أما ما يخص قضية ضم أراضي الغور، فقد سمعنا تصريحات الملك وهي تصريحات واضحة جدا ولها وقع ليس في الأردن فقط، ولا يمكن أن نقول إن الأردن نسي القضية الفلسطينية في خضم هذه الجائحة.

أما ما يخص الخطاب الجندري فالملاحظات صحيحة وسنعمل على معالجتها، ولكن بالنسبة للوزيرات فقد ظهرن في وسائل الإعلام والإيجازات الصحفية.

الأردن سيكون أفضل واقوى بعد هذه الازمة خاصة يتعلق بالتنسيق والمؤسسية والانسجام بين المؤسسات، وقد تكون هيكلة الاجهزة الامنية سابقا حققت نتائج إيجابية من حيث التنسيق والمؤسسية، وهذا الانسجام ليس فزعة وانما سيكون نهجا مؤسسيا دائما.

بيان التل[30]:
السياسة الاعلامية للدولة خلال الازمة، برأيي أنها اتسمت بالوضوح والهدوء والتواضع وهذا الامر لم نعهده، والانفتاح وتوفير المعلومة كان جيدا ولكن ناقصا.

أشرت هذه الجائحة لأهمية الإعلام الوطني وضرورة الاهتمام به، ومن الاهمية ان تتخذ الحكومة قرارات جريئة لدعم الاعلام والنهوض به، وأنوه إلى ضرورة تماهي الصحف مع الاعلام الرقمي.

رمزي خوري[31]:
اتمنى على الدولة ان تحافظ على الثقة التي بنيت مع المواطنين خلال هذه الجائحة من خلال افساح المجال لوسائل الاعلام أن تقوم بعملها بحرية وايصال صوت المواطن.

صبري اربيحات[32]:
في هذه اللحظة التي يشعر فيها المواطن بخوف وقلق من المستقبل، لا بد من تطوير خطاب إعلامي تدريجي شامل يتجاوز الازمة بحدوها إلى ما حول الازمة وما بعدها.

أمجد تادرس[33]:
ما حصل مع قناة رؤيا قد يعمل يؤثر عكسيا على عملها الإعلامي، وقد يكون سببا في خوف العاملين فيها.

ومن الضروري العمل على إعادة تعريف مهنة الصحفي والإعلامي لتشمل شريحة أكبر من العاملين في هذا القطاع، وعدم حصر الأمر بتعريف الصحفي على أنه العضو في نقابة الصحفيين.

باسل العكور[34]:
المشكلة التي واجهتنا في العمل تتعلق بالجانب الاقتصادي، فالحكومة لم تستطيع الاجابة على الأسئلة والتخوفات المتعلقة بالاقتصاد، ويجب على الحكومة أن تعمل على الجانب الاقتصادي الان.

نرى أن دمج وسائل الإعلام الرسمية ضرورة، ودعم الصحف الورقية يجب أن يرتبط بخطة وبرامج كي لا يتكرر وقوعها في الأزمات.

حيدر العبدلي[35]:
نطالب تفعيل دور الناطقين الاعلاميين في الوزارات، للوصول الي المعلومات بشكل أوسع وأسرع.

إبراهيم بريزات[36]:
ما المطلوب وما هي آلية دمج المؤسسات الإعلامية؟.

محمد قطيشات[37]:
الإعلام الرسمي لن يكون قويا دون دعم الاعلام الخاص، حيث أنه وقف إلى جانب الدولة ورفع سقف الحريات الإعلامية.

أمجد العضايلة:
الايجازات والمؤتمرات القادمة سنتطرق خلالها لموضوعات أكثر غير كورونا.

وسنعمل على تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة، وسنعمل على خطاب تدريجي للتعامل ما بعد كورونا وخاصة الوضع الاقتصادي.

ونحن نتعامل مع الاعلاميين بغض النظر عن انتسابه للنقابة، وبغض النظر عن مؤسساتهم، ويجب أن نتساعد سويا على اعادة تعريف الصحفي والاعلامي.

أما فيما يتعلق بقضية الزميل نضال فراعنة فهي قضية ليس لها علاقة بالحريات الإعلامية، ورغم ذلك حاولت التدخل مرارا، واعدكم أن اعود للسؤال حول هذه القضية وبذل كل جهد ممكن.

30 معهد الإعلام الأردني.
31 مدير الأخبار/ قناة رؤيا.
32 وزير سابق وكاتب.
33 إعلامي ومدير مكتب CBS الأردن.
34 ناشر/ موقع JO24 الإخباري.
35 إعلامي/ قناة الحرة.
36 إعلامي/ إذاعة حياة FM.
37 محامي والمدير السابق لهيئة الإعلام.

5.2. جلسة النقاش الثانية: "التحديات والانتهاكات التي تواجه حرية التعبير والاعلام خلال جائحة كورونا"

نظم مركز حماية وحرية الصحفيين جلسة نقاش حول "التحديات والانتهاكات التي تواجه حرية التعبير والاعلام خلال جائحة كورونا" بتاريخ 22/5/2020 عبر تطبيق "زوم"، وناقشت الجلسة الأسئلة والمحاور التالية:

- ماهي اهم التحديات والمشكلات التي واجهت الإعلاميين خلال عملهم في ظل جائحة كورونا؟
- ماهي الانتهاكات التي تعرض لها الاعلاميون خلال عملهم الصحفي خلال جائحة كورونا؟
- ماهي التحديات التي واجهت المؤسسات الإعلامية خلال جائحة كورونا؟
- ماهي التحديات التي تعرضت لها حرية التعبير خلال الجائحة بسبب قانون واوامر الدفاع.
- ماهي أبرز الانتهاكات التي وقعت على حرية التعبير، او مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؟

ودعا المركز لجلسة النقاش هذه نخبة من الإعلاميين والإعلاميات وقانونيين وقانونيات ونشطاء في حرية التعبير.

وأكد المشاركون في الجلسة على أن الحكومة نجحت في السيطرة على وسائل الإعلام خلال جائحة كورونا، مؤكدين أن أوامر الدفاع ساهمت في زيادة المخاوف والرقابة الذاتية عند الصحفيين والصحفيات.

ونبهوا إلى أن الحكومة والإعلام قاما بانتهاك الخصوصية لمرضى كورونا خلال الجائحة، وأن مسؤولين حكوميين أول من ارتكب هذا الخلل.

وانتقدوا تغييب وسائل الإعلام، واعتبروا أن الحكومة قدمت رواية للأحداث باتجاه واحد.

وقال المحامي عمر العطعوط أن الحكومة لديها فهم خاطئ لقانون الدفاع، ولهذا فإن بعض الوزراء خرجوا بالبزة العسكرية في أول الأزمة.

وأشار احمد عوض إلى أن منظومة حقوق الإنسان هشة وازدادت هشاشة مع الإجراءات الحكومية خلال جائحة كورونا.

وأكد فتح منصور أن المؤسسات الإعلامية لا تملك استراتيجيات، أو خططا للتعامل مع الأزمات بما فيها ضمان سلامة الصحفيين.

وفيما يلي نص جلسة الحوار عن حالة الحريات الإعلامية والانتهاكات خلال جائحة كورونا والتي أدارها الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور:

§ كمال المشرقي[38]:

الحكومة نجحت في السيطرة على وسائل الإعلام من خلال سيطرتها على اعطاء المعلومات وتوفيرها وكانت مصدر المعلومات الوحيد، وكان هناك شح في المعلومات مما أثر سلبا على اداء وسائل الاعلام.

هناك مبادرات خجولة بتحليل ما تقوم به الحكومة من ممارسات في التعامل ما جائحة كورونا، ولكن لم يكن هنالك تحليل لأثر قانون الدفاع وأوامره على الحقوق والحريات، وقد سجل العديد من الانتهاكات مثل الاعتقالات، لناشر ومدير أخبار في قناة رؤيا، والنائب السابق سليم البطاينة، وكان هناك سيطرة على كل وسائل الاعلام وحتى السوشيال ميديا، الامر الذي اعطى انطباعا ان القبضة الامنية موجودة للحد من حرية الرأي والتعبير.

ولا زال يوجد تخوف يسيطر على الاعلاميين من أوامر الدفاع وليس فقط من قانون الجرائم الالكترونية، وخاصة أمر الدفاع رقم 8.

الحكومة لا بد أن تعمل على مراجعة أوامر الدفاع وتعمل على اصدار اوامر جديدة تسمح بتوسيع دائرة الحريات بما يتوافق مع المعايير الدولية والمعاهدات التي صادق عليها الأردن.

§ زينة المعاني[39]:

بالأصل كان لدينا مخاوف من قانون الجرائم الإلكترونية، وخطاب الكراهية، ولا نعلم متى تقع في جريمة الكترونية، قانون الدفاع وأوامره جعلنا أكثر حذرا في الكتابة والنشر.

من المهم أن نتطرق لحق الحصول على المعلومات لارتباطه الوثيق بحرية التعبير خاصة في ظل جائحة كورونا.

الإيجازات الصحفية ليس فيها تفاعل ابدا وما يقدم بالإيجاز هو معلومات جامدة فقط وباتجاه واحد.

§ فتح منصور[40]:

الانتهاكات الفعلية تحدث على أرض الواقع ومن بينها اعتقالات وتقييد لحرية الناشطين على السوشيال ميديا، كما لا يمكن تجاهل تقييد حرية التنقل التي اثرت بشكل كبير على عمل الصحفيين.

38 محامي ورئيس أكاديمية التغيير للدراسات الديمقراطية و ا لتنمو ية .

39 ناشطة على مواقع السوشيال ميديا.

40 خبير إعلامي.

فيما يتعلق بحق الحصول على المعلومات، فهناك رواية واحدة وهي غير مكتملة وملتبسة، وهناك ضعف مهني في الاعلام انسحب على الاعلام في ظل جائحة كورونا.
ولا ننسى أيضا أن الإعلام اعتدى على الحق في الخصوصية، وتنميط الصور ساعد الحكومة على انتهاك حقوقهم.

مروان سالم[41]:
أهم التحديات:

- تقييد لحرية الاعلام من خلال منع التنقل ومنع التغطية من خلال عدم مشاركة الصحفيين في الايجازات.
- هناك مشكلة في منح التصاريح وعدم المساواة في منحها.
- نقطة الضعف في الاعلام تمثلت في انتهاك الخصوصية
- الإعلام ضحية وليس لديه أي دور في أزمة كورونا، فلم يكن متواجدا في الصورة، وحتى في الإيجاز لم يسمح له بالتواجد.
- تعرض الإعلاميون للانتهاك وأكبر دليل توقيف مالك ومدير أخبار قناة رؤيا بسبب تقرير عبر فيه مواطنون عن آرائهم، فالحكومة ألقت القبض عليهم كنوع من التهديد والتخويف للصحفيين.
- أمر الدفاع 8، مخالف للدستور لان صلاحيات رئيس الوزراء في المادة 4 من قانون الدفاع لا تتيح له فرض عقوبات مستحدثة، وتمثل ذلك في نص أمر الدفاع 8 في البند ثانيا/ب.
- عدم القدرة على تغطية ودفع رواتب الصحفيين نتيجة الازمة التي لحقت بوسائل الإعلام، وتوقف الصحف الورقية عن الطباعة، وتسريح موظفين يعملون بها، يشكل انتهاكات بحقهم كانت الحكومة أحد أسبابها.

عمر العطعوط[42]:
هناك عدم فهم لقانون الدفاع عند الحكومة، فالقانون سندا للمادة 124 من الدستور يتم العمل به لمعالجة وباء، وأي ظرف طارئ، ويختلف تماما عن حالة الطوارئ المنصوص عليه في المادة 125، وليس له علاقة بفكرة الحكم العسكري، ويتضح أن بعض الوزراء ليسوا قادرين على التفريق بينها، وليس أدل على ذلك أن بعض الوزراء خرج بزي عسكري في بداية الازمة.

وقد تم استغلال الخوف المشروع عند المواطنين لتسيطر الحكومة على المشهد الاعلامي كاملا، واحد اهم نتائج السيطرة على المشهد، هو المؤتمرات التي لم يشرك بها الصحفيين، ومثال ذلك تصريحات وزير الإعلام بعد حادثة أحد الإصابات (سائق الخناصري).

من أول يوم لم تكن الحيادية موجودة في التعامل الحكومي مع وسائل الإعلام، وما حدث من توقيف لمالك قناة ومدير أخبارها هو رسالة تهديد لباقي وسائل الإعلام.

وأول من انتهك أوامر الدفاع فيما يخص الحق في الخصوصية هي الحكومة ذاتها، حيث خرج وزير الصحة برفقة مريض في فيديو، وهو أول من ذكر اسماء المصابين كما حدث في "حالة صبحي" على سبيل المثال.

الحكومة وبسبب عدم مقدرتها على إدارة الازمة لجأت لتغييب الإعلام، وحتى شركائها كغرف التجارة والصناعة والنقابات، وانفردت بالمشهد.

منال كشت[43]:
الصحفيون اكتفوا بنقل الاخبار كما هي، ولم يكن هنالك اي نوع من التحليل، وحتى بعد السماح للصحفيين بالمشاركة في الإيجازات الصحفية، كانت أسئلتهم خجولة وتقليدية.

والملاحظ أن الإعلام همش دور السيدات، ولم يوليهم اهتمام كما هو حال المسؤولين.

وكناشطين على مواقع التواصل شعرنا اننا مكبلون أكثر بعد أوامر الدفاع في النشر والتعبير عن آرائنا.

محمد مغايضة[44]:
تعرضت لاعتداء بالضرب عند تغطية عودة الطلاب من تركيا ومصر، وكانت بسبب تصويري لايف، وتم منعي من قوات امن المطار، رغم التزامي بكل المعايير المهنية.

وتم تطبيق قانون الدفاع بحقي نتيجة خطأ حصل برقم التسلسلي الذي يمنح للصحفيين أيام الحظر الشامل، كما واجهتنا مشكلة دائمة عند ابراز التصريح، وسؤالنا عن تصريح السيارة أو تصريح أدوات العمل.

أحمد عوض[45]:
مجمل منظومة حقوق الإنسان في الأردن رغم هشاشتها إلا أنها ازدادت هشاشة مع الإجراءات الحكومية في ظل جائحة كورونا.

أتفق مع الزملاء بان هناك انتقائية بتعامل مؤسسات الدولة الرسمية مع وسائل الاعلام المختلفة وهذه نتيجة توصلت لها كمراقب لما يجري، ولكن ليس فقط الحقوق المدنية الوحيدة التي تعرضت للانتهاك أو التضييق، بل جزء غير قليل من أوامر الدفاع مست مجمل الحقوق الاقتصادية

41 محامي متخصص في قضايا الإعلام.
42 محامٍ وناشط سياسي.
43 مديرة مركز شابات لتمكين المرأة سياسياً وناشطة على مواقع السوشيال ميديا.
44 مصور صحفي في جريدة الغد اليومية.
45 مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

والاجتماعية، وبشكل كبير إذا اخذنا أمري الدفاع رقم 6 و9، نلاحظ أنه أثر بشكل كبير على حياة الناس وشكل معاناة خاص للعاملين في القطاع الخاص.

يوجد صحفيون وصحفيات قاموا بدور مهم في مراقبة أداء الحكومة ولكن بشكل محدود، وهناك العديد من المواقع الإلكترونية التي رفعت من سقف حرية الإعلام، وقامت بنشر تقارير صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني تنتقد وتقيم قانون الدفاع وعلى صفحاتها الرئيسية.

نسرين زريقات[46]:
كان هناك إشكالية في حرية الرأي والتعبير والتشريعات الناظمة لهذا الحق، ولكن جائحة كورونا كشفت عن الهشاشة في التشريعات الناظمة لكثير من الحقوق والحريات.

فيما يخص حرية الرأي والتعبير كجمهور لمسنا حجب للمعلومات، وعدم تدفق لها، والمعلومات كانت من مصدر واحد، وأدى تغييب المعلومة الصحيحة لانتشار الاخبار الزائفة والشائعات.

وشهدنا انتهاكات لحقوق الأشخاص وفي مقدمتها حق الخصوصية، يجب أن نقيم المرحلة وأهم من ذلك إشراك الفئات المختلفة، وخاصة المجتمع المدني.

نضال منصور:
منذ بداية الأزمة بعثنا للحكومة رسالة، ونظمنا اجتماعا معها عبر زوم، طالبنا من خلالهما بإشراك المجتمع المدني في خلية الأزمة، وإيلائها دورا في التوعية والحماية، إلا أن استجابة الحكومة كانت محدودة ومتأخرة.

داوود كتاب[47]:
يجب أن ننظر للحق في التعبير كمنظومة متكاملة، وليس فقط الإعلاميين، أو مالكي الإعلام، وأزمة اثبتت غياب المؤسسات الإعلامية، فمثلا نقابة الصحفيين لم يكن لها دور نهائيا، وحتى نحن كإعلاميين ومؤسسات اعلامية مقصرين بحق أنفسنا، وهناك نوعين من الاعلام، اعلام مدعوم من الحكومة ورجال اعمال وهم مؤثرين، ومجموعة اخرى من المؤسسات الاعلامية التي تعاني من قلة الدعم وقلة الموظفين وبالتالي تأثيرها أقل، ويجب أن نعمل على تأسيس صندوق لدعم المنتج الإعلامي.

رياض صبح[48]:
أعتقد أن الوضع الآن مختلف عما قبل كورونا من جانبين:

ما يتعلق بالسوشيال ميديا التي تحلت بهامش جيد من حرية التعبير، رغم تخوف البعض وتحفظهم بسبب قانون الدفاع، أما الاعلام، فقد حاولت الحكومة أن تقدم المعلومات بشفافية، ولكن كان يجب ان تكون بشكل أسلس، والمسؤولين قاموا بتسمية المصابين وعدم احترام خصوصيتهم.

وفقا للمعايير الدولية يجوز تقييد بعض الحريات، ولكن عبء تطبيق شرط التناسب والضرورة يقع على الحكومة وليس على الشعب، بالتالي فإن قيام الحكومة بإيصال المعلومات والكشف التلقائي عنها كان ضرورة ولا يشكل أي أثر سلبي.

محمد شما[49]:
الصحفيون يواجهون مشكلة، والصحفيون المستقلون يواجهون مشكلة أكبر في الحصول على تصاريح الحركة والمرور، لأنهم غير مغطيين من قبل مؤسسة، ويعانون كذلك من مشكلة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها.

الصحفيون تحاشوا الحديث في مواضيع كثيرة نتيجة رقابة ذاتية فرضوها على أنفسهم خوفا من المساءلة والملاحقة القانونية.

الصحفي البنغالي "كبير حسين" والذي كان يعد تقارير عن العمال البنغال في الاردن ومعاناتهم تم توقيفه ومن ثم كفل، إلا أن محافظ العاصمة أعاد توقيفة إداريا، وهذه مشكلة كبيرة وانتهاك واضح لحرية الاعلام.

عمر العبداللات[50]:
رسامو الكاريكاتير يعانون فلا يوجد أي مؤسسة تدعمهم أو تدعم المواهب، ولا يوجد منصات لينشروا اعمالهم عليها.

ومؤخرا أصبح نقد بعض المؤسسات والهيئات المستقلة خطا احمرا، ويلاحق كل من ينتقدها وهذا مخالفة واضحة للدستور.

فتح منصور:
لا يتوفر في المؤسسات الاعلامية أي استراتيجيات أو خطط للتعامل مع الازمات، وتشمل حتى وسائل السلامة للصحفيين.

وهناك خلط عند الصحفيين بين عملهم المهني والتعبير على السوشيال ميديا، وهذا الخلط يخلق مشاكل أكثر في تعزيز مفهوم تدفق المعلومات.

46 رئيسة وحدة العدالة الجنائية/ المركز الوطني لحقوق الإنسان.
47 مدير شبكة الإعلام المجتمعي.
48 خبير في مجال حقوق الإنسان.
49 صحفي متخصص بقضايا حقوق الإنسان، ومدير مكتب منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان JHR الكندية في الأردن.
50 رسام كاريكاتير.

5.3. المقابلات

بهدف تعزيز معلوماته والتثبت من فرضياته ومطالعاته لهذا التقرير؛ أجرى مركز حماية وحرية الصحفيين مقابلات مع تسعة من رؤساء تحرير وناشرين ورؤساء مجالس إدارات لسبعة مؤسسات إعلامية واسعة الانتشار في الأردن، منها مؤسسات حكومية وعمومية ومستقلة، وركزت على انعكاس جائحة كورونا على الأمن المعيشي للصحفيين وخسائر المؤسسات الإعلامية والسياسات التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام.

وأجريت المقابلات التي نضعها مع حفظ الألقاب مرتبة حسب الحروف الهجائية مع كل من: رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي اليومية أيمن المجالي، مدير الأخبار في التلفزيون الأردني أنس المجالي، الرئيس التنفيذي لقناة المملكة دانا الصباغ، مدير عام وكالة الأنباء الأردنية "بترا" فايق حجازين، مالك ومدير قناة رؤيا فارس الصايغ، رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور اليومية محمد داودية، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون د. محمد المومني، رئيس تحرير جريدة الغد اليومية مكرم الطراونة، وناشر جريدة الغد اليومية محمد عليان.

وتالياً عرضاً لهذه المقابلات على النحو التالي:

5.3.1. أيمن المجالي (رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي اليومية السابق)

طالب أيمن المجالي رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي اليومية السابق الحكومة بالتدخل الفوري لإنقاذ الصحف الورقية، مبيناً أن "ما تحتاجه الصحف ليس قروضاً تزيد من مديونتها، بل أن تقوم الحكومة بدفع رواتب الموظفين لمدة 4 شهور حتى تعود الحياة لطبيعتها".

وقال المجالي "الصحف تضررت بشكل مباشر في جائحة كورونا، وعلى الحكومة أن تساندها وتقف معها، فقد ظلت الصحف قناة رئيسية للمعلومات للمجتمع خلال الأزمة".

ونوه المجالي إلى أن "الاهتمام بالصحف الورقية لم يزل قائماً في العالم، فجريدة نيويورك تايمز مثلاً زادت مبيعاتها، والمهم هو العمل على تطوير المضمون للصحف كخطوة أساسية".

وأقر المجالي أن "المشكلة الأولى التي تواجه الجريدة الآن هي توفير وتأمين الرواتب".

ويدرك المجالي أن أزمة الصحف الورقية أسبق من أزمة كورونا، ولهذا فإنه يعمل مع مجلس الإدارة لتطوير المحتوى للجريدة، فالصحف لم تعد تنافس على الأخبار التي تقع، وإنما في تقديم ما وراء هذه الأخبار، والتركيز على القضايا الداخلية بتحقيقات وتقارير ذات جودة مهنية لاستعادة ثقة القارئ، هذا عدا عن تطوير الموقع الإلكتروني.

وتحدث المجالي عن فكرة إنشاء إذاعة تابعة للرأي، واستعادة توزيع الصحيفة بشكل مباشر لتحسين الإيرادات والوصول بشكل أفضل للجمهور.

المجالي عرض تصوراته لحل مشكلة الجريدة، أهمها إعادة الهيكلة، وحل مشكلة المديونية، وزيادة الإيرادات، ويقول "يجب أن نتخذ إجراءات للهيكلة ونخفض نفقات الرواتب".

وأكد المجالي دعمه لتأسيس صندوق مستقل لدعم المؤسسات الإعلامية، متسائلاً "لماذا لا تدعم الصحف الورقية من صندوق همة وطن؟".

ووصف إدارة الحكومة للملف الإعلامي خلال جائحة كورونا بأنه جيد، منوهاً أن "خطاب الحكومة أصبح يحظى بالمصداقية".

وقال المجالي "الإيجازات الصحفية كانت كافية للجمهور، وربما كان هناك حاجة للحوار مع الإعلاميين للإضاءة على بعض النقاط غير الواضحة".

المجالي لم ير خلال الجائحة أن هناك انتهاكات وقعت على وسائل الإعلام، واصفاً القطاع الإعلامي بأنه كان واقعياً ومتعاوناً مع الحكومة، وتمنى لو أن الحكومة اعتمدت البطاقات الصحفية للمؤسسات الإعلامية بدل اللجوء لتصاريح المرور.

5.3.2. أنس المجالي (مدير الأخبار السابق في التلفزيون الأردني)

أكد مدير الأخبار السابق في التلفزيون الأردني الإعلامي أنس المجالي أن "السياسات الإعلامية خلال الأزمة كانت متميزة"، مبيناً أنه "لأول مرة منذ 4 سنوات يشعر بسلاسة العمل وسرعة الاستجابة في تقديم المعلومات".

وقال "لقد كانت الاستجابة من قبل الحكومة وفريق الأزمة خلال الجائحة أفضل مما كان الحال عليه قبل الأزمة".

وأشار إلى أن "الإيجاز الصحفي اليومي الذي كان يقدم مهماً وضرورياً لوسائل الإعلام والمجتمع، وقد تكون هناك متطلبات أخرى للصحافة، وكان يمكنها متابعتها وتحقيقها".

وأوضح أن "التلفزيون الأردني لعب دوراً رياديا خلال الأزمة، فلقد تكفل بتزويد كل شبكات التلفزة بالرابط الإلكتروني للبث للمؤتمرات الصحفية التي تتم في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات"، قائلاً "نحن كنا من يعطي الإشارة".

المجالي لم يوافق على اتهام الحكومة بالمحاباة في التعامل مع وسائل الإعلام، ولكنه قال "ربما يفضل وزير أن يطلع على هذا المنبر الإعلامي، هذا يحدث وممكن".

ونوه بأن مندوبي ومراسلي الأخبار في التلفزيون حصلوا على 140 تصريحاً في بداية الأزمة، وصلت بعدها إلى 180 مخصصة بقسم الأخبار، هذا عدا عن التصاريح التي كان يحصل عليها مندوبي التلفزيون في المحافظات بشكل مباشر من الحكام الإداريين، سواء في مناطق العزل أو في أوقات الحظر الشامل".

5.3.3. دانا الصياغ (الرئيس التنفيذي/ قناة المملكة)

نفت الرئيس التنفيذي لقناة المملكة دانا الصياغ أن تكون هناك محاباة من الحكومة وأجهزة الدولة لمصلحة قناة المملكة.

وقالت خلال مقابلة معها لغايات إعداد هذا التقرير "لا بد من ملاحظة أن الاهتمام بالأخبار قد زاد في المجتمع خلال جائحة "كورونا"، والمملكة هي القناة الإخبارية الوحيدة في الأردن، ولهذا من الطبيعي أن تكون المنصة الرئيسية لإيصال رسائل الدولة للناس، ولكن لا توجد أي محاباة أو انحياز في التعامل معنا، وكنا نواجه أحياناً شحاً في مصادر المعلومات، أو حتى تأخيراً في الرد على أسئلتنا واستفساراتنا أو المشاركة معنا".

وتابعت الصياغ "خلال الأزمة كنا نركض وراء الحكومة لمتابعة عملنا، ونلاحقها بالأسئلة في كل مكان لإبلاغ الناس بالمستجدات".

ونوهت "قناة المملكة لديها مراسلين في الميدان في كل مكان، ولهذا فإنني أرى الإعلام كان يساعد الحكومة في تتبع الإصابات، وفي بعض الأوقات كنا نجد صعوبة في أن نجد مصدراً سريعاً لتأكيد اكتشاف إصابة جديدة".

ولم تعارض الصياغ الحديث عن مركزية العمل الإعلامي خلال الجائحة ومحدودية المصادر، وأشارت إلى أن وزيرا الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة، والصحة سعد جابر، كانا المصدر الأساسي المعتمد، ومدراء المستشفيات في المحافظات بعد فترة من بدء الأزمة لم يعد يتحدثوا".

وبينت الصياغ "المملكة لديها برامج إخبارية متعددة مثل صباح المملكة، وظهور المسؤولين بشكل مستمر ومتنوع للإجابة على المواضيع التي نطرقها ضروري، وكنت مضطرة للاعتماد على المعلومات من المصادر الموثوقة التي يؤكد على صحتها مراسلي المملكة في الميدان".

وقالت أن "المملكة حافظت على استقلاليتها خلال جائحة كورونا، ولم يتدخل أحد في سياساتنا الإعلامية، ولكن كنا نعرف بمركزية الإدارة، وحرصنا على (فلترة) الأصوات لأن الجميع لهم مصلحة في تدقيق مضاعف للمعلومات".

وتعيد التأكيد "المملكة تغلب المصلحة العامة، ولم نبحث في الأزمة عن الخلل والزلات الصغيرة".

وأوضحت الصياغ أن "قناة المملكة حصلت على 199 تصريحاً دائماً للإعلاميين والإعلاميات الذين يعملون معها، بما فيهم المراسلين، وأصبحوا لاحقاً 205 تصريحاً"، مشيرة إلى أن "التصاريح في الحظر الشامل كانت تبلغ 140 تصريحاً ليومين، أي بواقع 70 تصريحاً يومي (الخميس والجمعة)".

ولا ترفض الصباغ فكرة تأسيس شبكة الإعلام، أي وجود مجلس إدارة موحد لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء الأردنية "بترا"، وقناة المملكة، شريطة الحفاظ على استقلالية عمل المؤسسات وتحديد أدوارها بشكل واضح.

5.3.4. فايق حجازين (مدير عام وكالة الأنباء الأردنية "بترا")

قال مدير عام وكالة الأنباء الأردنية "بترا" فايق حجازين أن "ظروف جائحة كورونا فرضت شكلاً جديداً للتعامل مع وسائل الإعلام، ولهذا حل الإيجاز الصحفي بدلاً عن اللقاءات والمؤتمرات الصحفية المباشرة".

وأضاف حجازين في مقابلة معه لغايات إعداد هذا التقرير " لا يوجد ما يمنع من استقبال أسئلة الصحفيين والصحفيات خلال الأزمة والتفاعل المباشر معهم والإجابة عليها".

ووصف تدفق المعلومات من الحكومة وأجهزتها خلال الجائحة بـ"الإيجابي"، وقال "لا توجد ملاحظة كنا نمررها للحكومة أو للمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات إلا وتعالج مباشرة".

وتابع "مسؤوليتنا كوسائل إعلام نقل المعلومات ومسؤوليتهم في حلها".

ووصف دور الإعلام بأنه "حامي المجتمع"، منوهاً "كنا نوصل المشاكل للحكومة بنية الوصول لحلول".

وأكد أن "الحكومة لا تضع قيوداً على حركة الصحفيين والصحفيات"، وقال "لقد أعطونا في بترا ما نريد ونحتاج من تصاريح، ففي أول يوم للحظر زودونا بـ 100 تصريح، وبعد ذلك كل الكادر حصل على تصاريح مرور حركة، وحتى في الحظر الشامل كان لدينا بين (30 ـ 40) يحملون الرقم المتسلسل الذي يتيح لهم الحركة".

ونوه بأن "وكالة الأنباء الأردنية عملت بأقل كادر ممكن خلال الجائحة، وتم اعتماد نظام العمل عن بعد".

مما يذكر أن كادر وكالة الأنباء يبلغ 262، منهم 179 يعملون بوظيفة صحفي.

5.3.5. فارس الصايغ (مدير عام ومالك قناة رؤيا)

أكد مدير عام قناة رؤيا ومالكها فارس الصايغ أن "الحكومة نجحت إعلامياً خلال جائحة كورونا، وتعاملت بشكل أفضل بكثير من أزمات مرت بها".

وقال الصايغ "ربما كان طول الأزمة سبباً في النجاح، فلقد تكيفت وتأقلمت وعالجت بعض الأخطاء التي وقعت بها".

وأضاف "لا شك أن الإيجاز الصحفي كان مغلقاً والمعلومات تذهب باتجاه واحد، وكان من الأفضل لو كان هناك تفاعلية مع وسائل الإعلام".

واعتبر أن "التزام الحكومة بنشر المعلومات كان ناجحاً"، مستدركاً بأنه "ليس كافياً"، إضافة إلى أن "بعض المعلومات كانت ناقصة وغير صحيحة"، وقال "الوثائق والمعلومات التي كانت بحوزتنا تكشف وقائع وحقائق غير ما يقال".

ونوه إلى أن "وسائل الإعلام خلال الجائحة تغاضت عن عدم صحة ومصداقية بعض المعلومات وبدأت تتقبل سياسة الأمر الواقع والتكتم الإعلامي".

وأشار إلى أن "السياسات الإعلامية للحكومة اتسمت بالمركزية، وكثيراً من الوزراء والمسؤولين لم يسمح لهم بالتصريح، والحكومة قدمت خطاباً واحداً".

وبين "في بداية الأزمة كان هناك تعدداً في المصادر والمرجعيات وحتى التوجيهات، وبعد ذلك لم تعد سوى قناة واحدة للمعلومات".

وأعلن الصايغ أنه لا يعارض أن تنحاز الحكومة

لمؤسساتها الرسمية وتستغل الأزمة لإنجاحها، لكنه طالبها بأن لا تكون هذه المعاملة التمييزية على حساب المؤسسات الإعلامية الأخرى.

وقال "إن نظام التصاريح للمرور لوسائل الإعلام كان مجحفاً بحق قناة رؤيا، فنحن لم نحصل سوى على 40 تصريحاً لكل البرامج والأخبار، ثم أعطي لنا كل أسبوعين من 10 إلى 15 تصريحاً حتى انتهى رمضان ولم تكن عندنا سوى 50% من التصاريح للعاملين والعاملات في المحطة، وهو ما دفعنا لإلغاء بعض البرامج".

5.3.6. محمد داودية (رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور اليومية)

وصف رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور اليومية محمد داودية الأداء الإعلامي للحكومة بأنه "كان مهنياً وممتازاً"، مشيراً إلى أن "وزير الدولة لشؤون الإعلام كان شفافاً، وأجاب على كل الأسئلة التي وجهت له".

واعتبر داودية أن "الحكومة عملت على توفير معلومات بشكل منتظم للجمهور خلال الجائحة".

وأكد أن الصحف الورقية ومنها الدستور تعرضت لأضرار بعد توقفها عن الطباعة خلال أزمة كورونا بلغت 100%"، مبيناً أن "الصحف التزمت بأمر الدفاع الذي طلب وقف طباعتها خوفاً من نقل العدوى، وبسبب إغلاق كل المؤسسات ومنع التنقل".

وقدر داودية الأضرار التي لحقت بجريدة الدستور بحدود 600 ألف دينار، مبيناً أن "الرواتب الشهرية تبلغ 12 ألف ديناراً".

وقال "لقد تقدمنا بطلب قرض للتعامل مع الأزمة استناداً إلى توجيهات البنك المركزي لدعم القطاعات المتعثرة، فلم يوافقوا".

داودية أكد أن "إيرادات المؤسسات الصحفية توقفت، وحتى حقوقنا من الإعلانات الحكومية قبل الجائحة والبالغة (700) ألف دينار للصحف الثلاث حصلت لاحقاً، وكان نصيب الدستور منها 80 ألف دينار، ولهذا فإننا نجد صعوبة بالغة في تأمين رواتب الموظفين خلال أشهر الجائحة".

وقال داودية "الحكومة وقفت مع عمال المياومة وهذا أمر جيد، ولكنها لم تقف مع الصحف"، واصفاً الأمر بأنه "بعدم الإنصاف لوسائل الإعلام".

وأضاف "الملك انتصر للصحافة الورقية خلال لقائه الأخير بالصحفيين وطمأنهم ببحث الأمر مع الحكومة، وطالب بصندوق لدعم الصحافة والإعلام يركز على تخليص الصحف من ديونها خلال عامين"، مشيراً إلى أن "أحد الحلول المطروحة رفع سعر الإعلان الحكومي من 55 قرشاً للكلمة إلى 85 قرشاً".

5.3.7. د. محمد المومني (رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون)

قال رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون د. محمد المومني أن "عنوان السياسة الإعلامية للحكومة خلال الجائحة كان الانفتاح والدقة في توصيل المعلومة وبشكل منتظم".

وأضاف "لقد خلقت هذه السياسة أجواء إيجابية بين وسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية".

واتفق المومني مع الآراء التي تقول أن المعلومات الواردة من الحكومة لم توضح بشكل كاف، ولم تكن مقنعة، ولم تصل بشكل سلس للناس، وأعطى أمثلة على ذلك في تفسير وتوضيح بعض أوامر الدفاع المتعلقة بالعمل، وايضاً أسباب الحظر الشامل والتأخر في فتح قطاعات العمل واستمرار الإغلاق.

وقال المومني "كان هناك عدم دقة في اتخاذ بعض القرارات"، وأكد "إن المعلومات التي كانت تقدم لم تكن كافية"، مبيناً "كانت هناك أسئلة تدور في أذهان الناس ولم تتوفر إجابات عليها".

وفضل المومني لو اعتمدت بطاقات المؤسسات الإعلامية لمنح تصاريح المرور والحركة للصحفيين والصحفيات خلال الجائحة حتى لا يتعرض عملهم للتقييد"، مشيرا إلى أنه فهم من كلام الحكومة أن التصاريح للجميع دون استثناء، ومنوهاً إلى أن "مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ربما حصلت على ما يقارب 600 تصريحاً".

وقال المومني "الإيجاز الصحفي الذي قدمته الحكومة كان جيداً، وكان من الأفضل لو رافقه نوع من أنواع التفاعل مع الإعلاميين، ولم يكن هناك ما يمنع من عقد مؤتمرات (On Line)، والإجابة على أسئلة الصحفيين التي تثار، هناك زوايا مختلفة للرواية، وهناك زوايا مختلفة لكل قرار ربما تكون غير واضحة".

5.3.8. مكرم الطراونة (رئيس تحرير جريدة الغد اليومية)

قال مكرم الطراونة رئيس تحرير جريدة الغد اليومية أن "إدارات الصحف اليومية وجهت رسالة لرئاسة الوزراء طالبتها بتعويضات عن الأضرار التي لحقتها بسبب التوقف عن الطباعة، وما رافق ذلك من توقف لإيراداتها التي بلغت (صفر)".

وأضاف "حتى هذه اللحظة لم تتلق الصحف رداً على كتابها ولا تعرف الموقف منه"، موضحاً أن توقف الصحف الورقية عن الطباعة جاء في أمر الدفاع بالاستناد إلى توصية الأوبئة بأهمية وقف طباعة الصحف لاحتمالية نقلها لعدوى فيروس كورونا".

الطراونة يؤكد أن "تصاريح الحركة والمرور شكلت عائقاً أمام تنقل جميع الصحفيين والصحفيات خلال الجائحة"، مبيناً أن "جريدة الغد حصلت على 20 تصريحاً في بداية الأزمة ثم أصبح لديها 50 تصريحاً وانتهى الأمر بـ 75 تصريحاً يشمل الإعلاميين والإداريين والتقنيين".

وأكد أن "السياسات الإعلامية للحكومة خلال الجائحة لم تكن عادلة"، وقال "كنا نلهث وراء الخبر، وكان يقدم لغيرنا على ورق من ذهب".

وأعلن أن "الوصول للمعلومات لم يكن يسيراً بل كان شاقاً، والأنكى من عدم تجاوب بعض الوزراء وعدم إجابة أسئلتنا أن ما كنا نطرحه عليهم نقرأ ونسمع ونرى إجابته عبر مؤسسات لإعلامية أخرى".

ونوه أن بعض الوزراء كانوا يتجنبون الإجابة بحجة أنهم لا يستطيعون أن يعلقوا دون العودة لوزير الدولة لشؤون الإعلام ووزير الصحة".

وعن تداعيات قانون الدفاع وأوامره على حرية العمل الصحفي أجاب "لم نشعر بالخوف من النشر، وإن زاد حرصنا ورقابتنا وتدقيقنا في المحتوى، فنحن لا نريد معركة خلال فترة إنفاذ قانون الدفاع".

5.3.9. محمد عليان (ناشر جريدة الغد اليومية)

أكد ناشر جريدة الغد اليومية محمد عليان أن "الصحافة الورقية كانت من أكثر المتضررين خلال جائحة كورونا"، مؤكداً على "ضرورة مساندتها للتعافي".

وقال عليان "لقد استمرت الصحف اليومية بالصدور دون طباعة، ولكن دون أي إيرادات تقريباً"، منبهاً إلى أن 95% من إيراداتها توقفت إذا ما تم استثناء بعض الإعلانات على الموقع الإلكتروني (On Line).

وبين عليان أن حجم الأضرار المادية التي تكبدتها جريدة الغد خلال أشهر الجائحة تصل إلى ما يزيد عن 600 ألف دينار.

ونوه إلى أن "فترة توقف الصحيفة عن الطباعة كانت تجربة مهمة لتطوير وتقديم أفكار جديدة"، مشيراً إلى أن "الجريدة كانت أكثر مهنية إلكترونياً، والاهتمام بالفيديو والتحقيقات زاد، والقراءة لموقعنا ومنصاتنا كانت عالية ولافتة، وتجربة ألـ PDF وتوزيعها إلكترونياً مميزة وملهمة".

وأكد أن استمرارية الصحف وديمومتها مرتبط بتقديم "بزنس موديل" جديد وواضح وخلاق، مؤكداً على "ضرورة الاهتمام بالكفاءة والإنتاجية بالعمل، واعتماد آليات تقييم ناجعة للعمل والإنجاز".